

المملكة المغربية

المجلة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أبريل 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2023

صفحة

- 3- مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الأفريقية للطيران المدني، المعتمد بداركار في 16 ديسمبر 2009؛
- 4- مشروع قانون رقم 36.22 يوافق بموجبه على اتفاق المقرين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022؛
- 5- مشروع قانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006؛
- 6- مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي من أجل إنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط في 25 يوليو 2022؛
- 7- مشروع قانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخلة في 31 أغسطس 2022؛
- 8- مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته السادسة والأربعين، المنعقدة بجنيف في 28 يونيو 1962؛
- 9- مشروع القانون رقم 44.22 يقضي بتتيمم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين؛
- 10- مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء؛
- 11- مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

- محضر الجلسة رقم 115 ليوم الثلاثاء 29 ذو الحجة 1444هـ (18 يوليوز 2023م) 12776
- جدول الأعمال: الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".
- محضر الجلسة رقم 116 ليوم الثلاثاء 29 ذو الحجة 1444هـ (18 يوليوز 2023م) 12809
- جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
- محضر الجلسة رقم 117 ليوم الثلاثاء 29 ذو الحجة 1444هـ (18 يوليوز 2023م) 12844
- جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
- 1- مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992؛
- 2- مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الإفريقية للطاقة، المعتمدة بلوساكا (زامبيا) في 11 يونيو 2001؛

محضر الجلسة رقم 115

التاريخ: الثلاثاء 29 ذو الحجة 1444هـ (18 يوليوز 2023م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الرابعة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أنه تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

وعملا بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، خاصة المواد 308 إلى 316؛

وبناء على مداوات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة، ولاسيما اجتماعيه المنعقدين في 3 و10 يوليوز 2023؛

وعلى مداوات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 11 يوليوز 2023؛

وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالاته للحكومة وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس؛

يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بـ "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

وهي مناسبة، نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كل مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، ولاسيما السيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية الموقرة، ومن خلالهم الطاقم الإداري الذي واكب أشغالها بالجدية المطلوبة والكفاءة المشهودة وذلك طيلة مسار عملها.

والشكر موصول كذلك إلى كافة القطاعات الحكومية من وزراء ومؤسسات التي تجاوبت مع طلبات الاستشارة والدعم المقدمة إليها من طرف مجموعة العمل الموضوعاتية.

اسمحوا لي، قبل أن نمر للمناقشة، أن أذكركم فقط بأنه حددت المدة الزمنية لهذه المناقشة في 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة.

كما أن ترتيب هذه الجلسة سيتضمن أولا، كلمة لرئيس اللجنة ومقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة، ثم تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، وتعقبها تدخلات أعضاء الحكومة ثم تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية والحكومة عند الاقتضاء.

والآن أعطي الكلمة للسيد نائب رئيس مجلس المستشارين، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية السيد فؤاد قديري لتقديم توضيحات حول برنامج ومنهجية عمل المجموعة في حدود خمس دقائق. تفضل السي فؤاد.

المستشار السيد فؤاد قديري رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، اسمحوا لي أن أتوجه باسم كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، ومن خلاله إلى السادة أعضاء المكتب المحترمين، وإلى السيد الأمين العام للمجلس، على تعاونهم مع المجموعة طيلة فترة اشتغالها.

كما أشكر كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تحلمهم بروح المسؤولية وتعاطيم الجدي مع الموضوع، وأشكر أيضا الأطر الإدارية التي ساهمت بجهد ودأب وإخلاص في سبيل إنجاح هذا العمل.

الشكر موصول إلى السيد رئيس الحكومة المحترم، ومن خلاله إلى السادة الوزراء المعنيين بالموضوع وهم:

- السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛

عمل المجموعة الموضوعاتية شمل الفترة الزمنية 2015-2022، وهو يدخل في إطار التقييم المرهلي، وخلصاته ستساعد على تجويد هذه السياسات.

لذلك، تجاوزت المجموعة الموضوعاتية، عملية قياس مدى إنجاز ما تمت برمجته من طرف القطاعات المعنية، ليشمل مقارنة المخططات القطاعية مع الرؤية الإستراتيجية، من أجل معرفة مدى ملاءمة السياسات العمومية مع توجهات السياسة العامة للدولة، وملاحظة آثار التنفيذ، وتحري الأسباب المفسرة لذلك، الشيء الذي يمكن من تجاوز مقارنة تقييم عملية اتخاذ القرار التي تكتفي بالكشف عن الأعراض دون النفاذ إلى عمق الإشكالات المرصودة، والتركيز على تحليل الأسباب التي أدت إلى الملاحظات التي رصدها التقييم، مع تقديم اقتراحات يمكن أن تساعد على مراجعة بعض توجهات الرؤية الإستراتيجية وملاءمتها لواقع التنزيل وحاجيات المجتمع.

كما أن الرهان الأساسي الذي حكم الاختيارات المنهجية التي اعتمدها المجموعة الموضوعاتية في مقارنة الموضوع، هو الوصول إلى ملاحظات وخلصات تتسم بالمصداقية والموضوعية، والتي لا يمكن بلوغها إلا إذا أحيطت عملية تجميع المعطيات وتحليلها باليات علمية دقيقة، الأمر الذي استدعى جمع المعطيات الكمية والإحصائية من مصادرها، من خلال تنظيم لقاءات وندوات جماعية وجلسات للاستماع وزيارات ميدانية، وتمحيص الدراسات المتوفرة والتحليل الوثائقي.

وبناء عليه، تم انتقاء هذه الأدوات وفقا لمعايير تتمحور حول أهداف التقييم، وقدرة الأداة على تجميع المعطيات الضرورية، وتحليلها باستعمال المقاربات الكمية والنوعية، مما مكن من التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق توظيف نموذج للتحليل ينبي على وصف المتغيرات التي تمت دراستها، والوقوف، بطبيعة الحال، على العلاقة التي تربطها، ووصف الواقع بطريقة مكن من معرفة التقدم الحاصل في الإنجاز، ودرجة إسهام مختلف الأطراف المعنية، ورصد الآثار المستشعرة على المدى القريب من طرف مختلف الشركاء، بالإضافة إلى التطرق لتأثير العوامل الخارجية على تنفيذ السياسات العمومية في مجال التعليم والتكوين.

السيد الرئيس المحترم،

إن عمل المجموعة الموضوعاتية، انطلق بطرح مجموعة من التساؤلات تمثلت فيما يلي:

- إلى أي حد مازالت أهداف الرؤية الإستراتيجية ملائمة لمنظومة التعليم والتكوين، خاصة بعد المستجدات التي عرفها العالم مؤخرا بما في ذلك جائحة كورونا؟

- وهل الأنشطة والمخرجات الإجرائية للسياسات العمومية متوافقة مع أهداف الرؤية الإستراتيجية والنتائج المتوقعة؟

- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

- السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات؛

- السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة.

الشكر موصول أيضا إلى:

- السيد رئيس المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي؛

- السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أشكرهم جميعا على التعاطي الإيجابي وتسهيل عمل المجموعة الموضوعاتية وتزويدها بالوثائق والتقارير والدراسات المتعلقة بالموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

إن اختيار سياسات "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح" من طرف مجلس المستشارين، كموضوع للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، يرجع إلى تبوئه صدارة الأولويات الوطنية، وباعتباره لبنة أساسية في بناء المشروع المجتمعي، حيث كان ولا يزال محط اهتمام جل الفاعلين المؤسستين، وفي الصدارة صاحب الجلالة مولانا الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي ما فتئ يذكر بأنه "...لضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه، والانخراط الجاد في تنفيذه..." انتهى منطوق الملكي السامي.

وارتباطا بذلك، عمل مكتب المجلس على تشكيل مجموعة موضوعاتية مؤقتة مكلفة بالتحضير للجلسة السنوية حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، وبعد هيكلتها، ارتأت المجموعة الموضوعاتية- معالجة الموضوع وفق رؤية شمولية، وذلك من خلال الدمج بين المقاربة الوظيفية والتقييم بالصورورات، باعتبارهما مقاربتين ستمكنان من ضمان التقائية ونسقية مختلف عناصر ومرجعيات الموضوع، وتحليلها كوحدة غير قابلة للتجزء، بغية الإمام بمختلف أبعاده المتمثلة في السعي إلى ضمان تحقيق الاندماج المجتمعي وجعل الفرد مساهما في التنمية.

من هذا المنطلق، كانت السياسات العمومية التي تم تقييمها تستند إلى تطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 الموجهة للفعل العمومي في مجال التربية والتكوين والبحث العلمي، والقانون الإطار رقم 51.17 الذي يعتبر أساسها التشريعي، باعتبارهما المرجعيتين الناظمتين للاستراتيجيات القطاعية التي يتم تنفيذها في الميدان.

وبما أن التطبيق الفعلي لهذه الرؤية الاستراتيجية بدأ سنة 2015، وبما أنها لم تصل بعد إلى نهايتها، يعني الرؤية الاستراتيجية، فإن

السيد الرئيس المحترم،

قامت المجموعة الموضوعاتية بتشخيص منظومة التعليم والتكوين، وفق مقارنة موضوعية، همت قياس مخرجات ونتائج الفعل العمومي المتعلقة بالمجال، باعتماد معايير الملائمة والإلتقائية والفعالية والنجاعة والجودة، وذلك خلال الفترة 2015-2022.

وانطلاقا من قناعة مشتركة، تتمثل في اعتبار التقييم وظيفة أساسية لتجويد أداء الفعل العمومي، إذ تم استثمارها في عملية اتخاذ القرارات، فإن المجموعة توصي الحكومة باعتماد التوصيات التي تمحورت حول المستوى الأفقي والمستويات القطاعية المتدخلة في منظومة التعليم والتكوين، والتي تم صياغتها على الشكل التالي:

أولا، على المستوى الأفقي:

- تؤكد المجموعة أن التعليم والتكوين شأن وطني مهم مختلف مكونات المجتمع، وقاطرة للتنمية، مما يتطلب بلورة سياسات عمومية في هذا المجال، تضمن التقائية مختلف التدخلات العمومية، وذلك وفق رؤية سياسية تستند على المرجعيات الوطنية، وتسعى إلى استشراف المستقبل؛

- تطالب المجموعة الموضوعاتية بفتح حوار وطني موسع تنبثق عنه توجهات كبرى لإصلاح التعليم والتكوين، وجعلها منطلقات أساسية لإصلاح عابر للزمن الحكومي، مع استحضار الأوراش الإصلاحية الكبرى التي انخرط فيها المغرب، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية؛

- ترسيخ نظام اللاتمرکز الإداري يتماشى وفلسفة الجهوية الموسعة، وإعمال قيم الشفافية والمساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتفعيل آليات المراقبة والتتبع والتقييم؛

- وضع استراتيجية وطنية للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات الوطنية، واستقطاب الكفاءات من دول المهجر؛

- تفعيل هيئات للتشاور على المستوى الجهوي من أجل إشراك فعلي لمختلف المتدخلين والمعنيين في عملية وضع ومتابعة وتقييم سياسات التعليم والتكوين؛

- تأسيس آليات للإشراف المندمج على جميع مكونات منظومة التعليم والتكوين، وإرساء روابط بين التعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي، ودمجها في تنظيم بيداغوجي منسجم؛

- تقويم نظام التوجيه في مسار سلك الإعدادي-الثانوي، وإرساء بنيات فعالة لاستقبال الطلبة الجدد ومواكبتهم قصد تصحيح مسارهم حسب قدراتهم وميولاتهم.

ثانيا، على مستوى التربية الوطنية والتعليم الأولي:

- توصي المجموعة الموضوعاتية بمراجعة القواعد القانونية والتنظيمية المنظمة لمؤسسات التعليم الخصوصي، وجعلها تخضع

- وكيف وإلى أي حد تم تحقيق الأهداف المسطرة في المخططات القطاعية؟

- وعن المزايا، ما هي الانعكاسات الإيجابية لتطبيق هذه المخططات على المنظومة؟

- وما طبيعة العلاقة بين المخططات القطاعية المختلفة من حيث التكامل أو التقاطع أو التعارض؟

- وهل توجد منهجيات ووسائل أكثر فعالية لتحقيق أهداف الرؤية الإستراتيجية غير التي تم اعتمادها في مخططات التنفيذ؟

يتعلق الأمر هنا، السيد الرئيس، بتحديد العلاقة السببية للنتائج التي تمت ملاحظتها أثناء عملية التقييم، باتباع إستراتيجية تقييمية تتأسس على فرضيات وعناصر منطقية وتحاليل تجريبية، مما يقتضي معرفة مدى تأثير عوامل أخرى على النتائج المسجلة غير الإجراءات المتبعة.

تلکم كانت أهم المراحل التي عرفها إعداد تقرير المجموعة الموضوعاتية، والتي نتمنى صادقين أن يتم تبني مخرجاتها من قبل القطاعات الحكومية المعنية من أجل تجويد الفعل العمومي في المجال.

هذه المخرجات التي سيعرضها على أنظاركم مقرر المجموعة المستشار المحترم السيد خلمن الكرش.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد تحت القيادة السامية لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد مقرر لجنة مجموعة العمل المؤقتة السيد المستشار المحترم السي خلمن الكرش.

المستشار السيد خلمن الكرش مقرر المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدوري أجدد الشكر لرئيس وأعضاء المجموعة الموضوعاتية وطاقمها الإداري على مجهودهم المتواصل من أجل إنجاز عملها، كما أشكر كل من تعاون معنا لإنجاز هذا العمل.

الرفع من مردوديتها من خلال توسيع مسارات التعليم وتوفير العرض الكافي؛

- تنوع مؤسسات التعليم وجعلها تخضع إلى تصنيف جديد يدمج بين مؤسسات تهدف إلى التأهيل المهني ومؤسسات تشتغل على تطوير مسارات البحث العلمي وأخرى تدمج بين خيار التكوين وتطوير البحث والإبداع والابتكار؛

- إرساء سياسة وطنية للبحث العلمي والتقني ترسم الأهداف العامة، بناء على حاجات المجتمع العلمية والاقتصادية؛

- ربط الجسور بين المسالك والتخصصات لتستجيب لحاجيات الجهات والأولويات الوطنية.

تلکم كانت أهم التوصيات التي خلصت إليها المجموعة الموضوعاتية.

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلاً السيد المستشار المحترم مقرر اللجنة.

والآن نفتح باب المناقشة، والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة حليمة مرسل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي بداية أن أנוه بالعمل الجبار والمتواصل والجدي الذي بذله السيدات والسادة المستشارين أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح" وعلى رأسهم السيد المستشار فؤاد قديري، رئيس هذه اللجنة المؤقتة.

الشكر موصول أيضا للسيد المستشار عبد الإله لفحل الذي كان الى جانبي ممثلا للفريق، شاكرة للجميع حسن التزامهم واهتمامهم بهذا الموضوع الذي يشكل أحد الركائز الثلاث للبرنامج الحكومي الذي يتقاطع مع مضمون هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته.

كما سأستغل هاته الفرصة لأشكر مناضلات ومناضلي هذه المنظومة من نساء ورجال التعليم، نظير ما يبذلوه من جهود في سبيل تعليم بناتنا وأبنائنا طيلة سنوات التحصيل والجد والاجتهاد، وما بذلوه كذلك لإنجاح محطات المسار التعليمي لفلذات أكبادنا على رأسها

لنفس المعايير، من أجل المساهمة في الرفع من تنوع العرض التعليمي كخدمة عمومية؛

- وضع إطار مرجعي وطني يوطر عملية تجديد وتطوير المناهج التعليمية، يدمج بين روافد الثقافة المغربية، ويتيح الإمكانيات لتفجير الطاقات الإبداعية والتشجيع على الابتكار؛

- وضع بنيات وطنية جهوية للبحث والابتكار البيداغوجي من أجل تطوير المناهج والبرامج التعليمية؛

- إرساء رؤية واضحة لإدماج التكنولوجيات التربوية في البرامج الدراسية؛

- تحفيز التلاميذ على الخدمة التطوعية في إطار مشروع المؤسسة واحتسابها في تقييم مردودهم الدراسي؛

- انخراط الجماعات الترابية كطرف أساسي في تعميم التعليم وتحسين جودته والنهوض بالمدرسة العمومية؛

- تحفيز الأطر التربوية والإدارية بما يضمن الاستقرار الوظيفي والأمان والرفاه الاجتماعي.

ثالثا، أما بخصوص التكوين المهني، توصي المجموعة الموضوعاتية بـ:

- ضرورة النهوض بالتكوين المهني من أجل توفير فرص العمل والرفع من التنافسية الاقتصادية ومواكبة التحولات الدولية؛

- تعميم "مدن المهن والكفاءات" وجعلها ملائمة لحاجيات سوق الشغل الجهوي ومنفتحة على التوجهات الوطنية؛

- تشجيع المقاولات على دعم مؤسسات التكوين المهني عن طريق إبرام شراكات تهم استقبال المتدربين والمساهمة في تأطيرهم وتوفير حاجياتهم من الخريجين وإرساء برامج للتكوين المستمر والتكفل بالتكوين المهني التطبيقي؛

- عقد شراكات بين مختلف القطاعات الحكومية الإنتاجية والجهات والمكتب الوطني للتكوين المهني من أجل إحداث مراكز للتكوين المهني متخصصة في مجالات اقتصادية وإنتاجية معينة وتراعي خصوصية كل جهة.

رابعا، أما بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، توصي المجموعة الموضوعاتية بـ:

- مراجعة الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتعليم العالي، ودمجه ضمن منظور الجهوية الموسعة، وتهيئة الروابط بين الجهات والجامعات بناء على مشاريع مشتركة تراعي الحاجيات الجهوية وتساهم في التنمية؛

- تبني هندسة جديدة في مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، وفق خارطة وطنية واضحة تراعي الحاجات الوطنية وتسعى إلى

الامتحانات الإشهادية بمختلف مستوياتها.

السيد الرئيس المحترم،

إن الكل مُجمَع على ضرورة الرقي بمنظومتنا التعليمية، خاصة بعد إشارة العديد من مؤسساتنا الوطنية عبر تقاريرها لوجود أعطاب فَرَمَلَتْ عجلة الرقي المنشود ودعت غير ما مرة إلى الاستعجال بمعالجة تلك الاختلالات على اعتبار أن هذا الإصلاح يعد أولى الأولويات لدى المغاربة، ومطالبون أكثر من أي وقت مضى بضرورة إصلاح هذه المنظومة والرقي بالمدرسة والجامعة، وغيرها من مؤسسات التكوين، لأن الزمن لا ينتظر وأي تأخر في هذا الإصلاح قد ينعكس سلبا على مستقبل أجيالنا، خصوصا وأن العالم يسير بسرعة نحو تحولات علمية وتكنولوجية كبرى توازيها مخاطر وتحديات لن يتم تجاوزها إلا بالعلم والعمل.

فكفانا من التشخيص والتقييم، يجب تجاوز هذه المرحلة نحو تنزيل مخطط الإصلاح، ونحن مؤمنون بأن الإصلاح لن يأتي دفعة واحدة في وقت وجيز، بل يأتي بشكل تدريجي تراعى فيه الأولويات المستعجلة في استحضار تام لمصلحة بلادنا ومستقبل أجيالنا.

هذا الإصلاح الذي تبقى أحد مداخله الأساسية، وجود موارد بشرية مؤهلة وكافية ومحفزة تقوم بمهامها كما ينبغي، وعلى رأسها قرار الحكومة تغيير شروط اجتياز مباريات أطر الأكاديميات واعتماد شرط السن الذي لا يتجاوز 30 سنة، وهو إجراء جريء حتى لا يبقى قطاعا متخصصا في تقليص نسب البطالة لا غير، بدلا من جعله منبعا للكفاءات.

ولمقاربة هذا الموضوع، نرى أنه من الواجب معالجته عبر ثلاث محاور أساسية أولها المدرسة العمومية، وثانيها الجامعة المغربية وثالثها التكوين المهني.

فيما يتعلق بالمدرسة العمومية:

هناك إرادة سياسية واضحة للنهوض بوضعية المدرسة العمومية عبر البرامج والموارد المالية المهمة التي خصصتم لها، إلا أن واقع الحال يقرب بأنها ما زالت عاجزة إلى حد كبير عن لعب دورها المزدوج المتمثل في نقل المعرفة والارتقاء الاجتماعي.

لذلك، يجب العمل على إعادة الثقة للمدرسة العمومية عبر اعتماد تغيير جذري في الأسلوب واتخاذ اجراءات قوية، قد تكون مكلفة لكنها واقعية، تهدف إلى تحسين المدرسة العمومية، عبر اتخاذ تدابير تستهدف التلميذ والأستاذ والمدرسة في نفس الوقت، وذلك من خلال:

- تعميم تعليم أولي ذي جودة يضمن الإعداد الجيد لتلاميذ التعليم الابتدائي، ويضمن التمكن من التعلّمات الأساسية عن طريق تتبع ومواكبة التفاوتات بين التلاميذ؛

- خلق مسارات متنوعة بالسلك الثانوي من أجل محاربة الفشل والهدر المدرسي؛

- توفير دعم اجتماعي مُعزِّز لهيئة الظروف المواتية للدراسة والنجاح في الوسط القروي؛

- أيضا، الارتقاء بمهنة المدرس وتجويد أدائه بتوفير تكوين أساسي ومستمر ذي جودة، عبر كليات علوم التربية وانتهاءً بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مع تعزيز تكوينهم الميداني، منوهين بما رصدته الحكومة 4 مليار درهم للمناهج في إطار برنامج متكامل يستفيد منه الأساتذة بأهداف محددة وغلاف مالي كاف، حيث سيتمكن هذا البرنامج من تكوين 50.000 طالبا في أفق 2026، وهو ما نحتاجه في ورش الإصلاح.

وهنا لا بد أن نقف عندما حاول البعض الترويج له خلال التجربة السابقة من خلال تبنيها لهذا البرنامج في الولاية السابقة وفق معطيات حسابية مغلوطة ولا تعكس الواقع، حيث لم يتمكن سوى 8000 خريج بينهم ما يقارب 4% لم يلجوا قطاع التعليم، بحيث أن هذا البرنامج افتقد إلى الأجرأة والتنزيل في المرحلة السابقة واكتفى فقط بالترويج الإعلامي والسياسي المفتقد للإرادة السياسية ولتخصيص الموارد المالية الكافية.

لذلك، نؤكد أن هذا البرنامج التكويني سيمكنكم من إنجاح ورش الإصلاح كباقي الدول التي حققت تقدما مهما في مجال التعليم ويجب مواصلته وإنجازه بالسرعة المطلوبة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن خارطة الطريق المتخذة للنهوض بالمدرسة العمومية لن تتأتى إلا بتأهيل المدارس وجعلها فضاءً مناسباً للتعلّم، خاصة في الوسط القروي ولاسيما لفائدة الفتيات القرويات، وهو ما أكدنا عليه في برنامجنا الانتخابي مستحضرين البعد الجغرافي والمجالي.

وعلى هذا الأساس، نشارككم الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا مع المغاربة، وواثقون أن حكومتكم ستحققها إن شاء الله بالرغم من صعوبة الظرفية، وعلى رأسها:

- وضع مخطط تربوي رقمي يجعل التكنولوجيا دعامة أساسية لمدرسة جيدة للجميع، لاسيما لتلاميذ العالم القروي، وتمكين الأطر التربوية من تملك مهارات وآليات الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة لمساعدتهم على أداء مهامهم؛

- توسيع شبكة المدارس الجماعية والتي أثبتت أنها بديل حقيقي للفصول الدراسية المعزولة؛

- توسيع شبكة النقل والإطعام المدرسي كبديل للدخلات وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تُعنى بالتعليم، كحل يستحضر البعد الاجتماعي للتلميذ، ببقائه مرتبطا بكنف الأسرة، خاصة في المسالك الأولى للتعليم لما يحتاجه الطفل في هاته المرحلة من رعاية ودعم أسري.

فيما يخص الجامعة المغربية:

لا تخفى عليكم أهمية الجامعة وأدوارها الأساسية في كونها فضاء يعكس توجهات شباب المستقبل وانتظاراتهم، مما سيمكنهم من تطوير مهاراتهم لمواجهة التحديات المستقبلية من قبيل التغيرات المناخية والقضايا البيئية والتقنيات الجديدة ومستجدات عالم الابتكار.

لذلك نؤكد أن الجامعة المغربية هي الأخرى تتخطى، فهي غير قادرة على تجاوز الأعطاب التي تعرقل تقدم تعليمنا العالي، ولعل أبرزها:

- وجود هوة كبيرة بين التكوين في السلك الثانوي التأهيلي والسلك الجامعي فيما يخص لغات التكوين، إذا ما استثنينا المسار الدولي - بطبيعة الحال - بينما بالجامعة تدرس المواد باللغة الفرنسية وهو ما يشكل عائقا كبيرا لمجموعة من الطلبة؛

- ضعف تأطير البحوث الجامعية، نظرا للخصائص في أساتذة التعليم العالي، مطالبين الحكومة بتخصيص مناصب أكبر للقطاع، منوهين بموقفها الذي حسم في وضعية الدكاترة الموظفين بوقف الترخيص لهم بعدما كان وضعها شاردا وغير مفهوم؛

- إعادة النظر في التخصصات بسلكي الاجازة والماستر والتي لا يمكن خريجها من ولوج سوق الشغل، سواء بالقطاع العام أو الخاص؛

- ضعف بنيات الاستقبال وخدمات الرقمنة ببعض مؤسسات التعليم العالي، ناهيك عن عجز الأحياء الجامعية في توفير السكن اللائق للطلبة أمام تزايد أعدادهم سنويا، وهنا نطالب الحكومة بذل مجهودات مضاعفة لبناء الأحياء الجامعية، خاصة أن توجهها يهدف الى الرجوع لنمط الأقطاب الجامعية الكبرى.

أمام هذا الوضع، وجب الحسم وبشكل سريع في كل النقاشات الجانبية الدائرة اليوم حول خارطة طريق إصلاح المنظومة والتي أدخلت القطاع في وضعية احتقان والخوض مباشرة في معالجة النواقص التي تعيق مسار تقدم التعليم العالي وضمان مردودية البحث العلمي، خصوصا وأن التقلبات التي عرفها العالم أظهرت مدى أهمية البحث العلمي في مجالات متعددة.

ولتجاوز هذه الاختلالات، نؤكد على ضرورة مباشرة التوصيات الصادرة في هذا التقرير والتي تتقاطع مع تصورنا لإصلاح المنظومة، وذلك عبر:

- إخراج النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين لتحسين وضعيتهم وفق قواعد تؤسس لإرساء مسار للتدرج والترقي المهني على أساس معايير الجودة والتميز العلمي؛

- أيضا، تعزيز جاذبية مؤسسات التعليم العالي؛

- وتحسين جودة التعليم العالي، عبر انفتاح أكبر للجامعة على محيطها.

فيما يتعلق بالتكوين المهني:

فإن هذا المسلك يعرف تحديا كبيرا من خلال المزاوجة بين إدماج الشباب في سوق الشغل وتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات الخاصة التي أضحت في حاجة ماسة إليها..

السيد الرئيس:

السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

المستشارة السيدة جلييلة مرسللي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

أعتذر.

المستشارة السيدة جلييلة مرسللي:

سنوافيكم بالمداخلة.

السيد الرئيس:

أعتذر السيدة المستشارة المحترمة.

وشكرا جزيلًا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسنناوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار هذه الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتعليم والتكوين ورهانات الإصلاح، طبقا لمضمون الفصل 101 من الدستور.

وأود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر إلى المجموعة الموضوعاتية، رئيسا وأعضاء وأطرا إدارية، على المجهود الجبار والنوعي الذي قام به الجميع.

كما نشيد بمقاربة عمل اللجنة الذي انطلق من معالجة شمولية للموضوع، من خلال دراسة مدى التنزيل السليم للرؤية الاستراتيجية

ثانياً، إن مستوى المنظومة التربوية خصوصاً الاعدادي والثانوي التأهيلي لاتزال متدهورة، الأمر الذي ينعكس على التعليم العالي الذي لاتصل نسبة التخرج فيه من سلك الإجازة إلا 50%، بينما تتجاوز 20% نسبة الطلبة والطالبات الذين يغادرون الجامعة منذ السنة الأولى؛

ثالثاً، إن الموارد المخصصة لتمويل البحث العلمي والابتكار لاتزال ضعيفة ولا تتجاوز 1.6% من ميزانية القطاع ككل، حيث لم يصل بعد حتى إلى عشر الهدف المنصوص عليه في الرؤية الاستراتيجية (12 مليار درهم).

لذلك، في هذه المناسبة نشد فيها على يد السيد وزير التعليم العالي الذي يسعى نحو الرفع من هذا الدعم، الأمر الذي جعلنا نتفاءل اليوم من الأسلوب الجديد في إصلاح التعليم والتكوين مع الحكومة الحالية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن جودة التعليم والهوض بالتكوين والبحث العلمي من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب، كما أنها من المحددات الجوهرية للنموذج التنموي، لكونها تساهم في تكوين وتحفيز الكفاءات الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما سيسمح بالإنتاج المستمر للمعرفة والثقافة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انبثاق مجتمع مبتكر ومزدهور ومندمج في عالم المعرفة.

كما أن تحقيق هذا الطموح يستلزم بالضرورة القيام بإصلاح فعلي لمؤسسات التعليم والتكوين العمومية والخاصة، والعمل على الرفع من حسن أدائها والعناية بمواردها البشرية.

لذلك، نشيد في فريق الأصالة والمعاصرة بالالتزام السياسي الواضح للحكومة الحالية بجعل المدرسة العمومية والجامعة المغربية ومؤسسات التكوين في قلب أولويات الفعل العمومي خلال الخمس سنوات القادمة، عبر التزاماتها الواضحة في البرنامج الحكومي 2021 - 2026 بالعمل على ما يلي:

- 1- تحقيق الانصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين؛
- 2- تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين؛
- 3- تحسين حكامه منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح؛
- 4- إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي؛
- 5- تكوين مهني موجه لتحقيق فرص التشغيل.

وفي هذا السياق، نسجل في فريقنا وبكل اعتزاز وافتخار النتائج الهامة التي حققتها الحكومة الحالية خلال هذه المدة القصيرة، وهي النتائج المطمئنة التي وقف عندها تقرير اللجنة الموضوعاتية الذي بين أيدينا من خلال تقييمها لحوالي سنتين من عمر الأداء الحكومي الحالي،

ومدى ملاءمة السياسة العمومية مع توجهات السياسة العامة للدولة المحددة في القانون الإطار رقم 51.17، ليخلص إلى ملاحظات وخلصات تتسم بالمصادقية والموضوعية.

ولا تفوتنا هذه المناسبة دون أن ننوه بالتجاوب الحكومي الهام الذي ساهم في نجاح عمل هذه المجموعة الموضوعاتية، سواء على مستوى الحضور النوعي والوازن في جلسات الاستماع، أو على مستوى تنظيم الزيارات الميدانية، أو على مستوى تسهيل عملية الوصول إلى المعطيات الرسمية الصحيحة، في مجهود جماعي جعل من هذا التقرير عملاً نوعياً ومرجعاً استشرافياً للمستقبل في مجال التعليم والتكوين الذي يتبوأ صدارة الأولويات الوطنية في الرؤية الملكية السديدة، ويعد محط اهتمام جميع الفرقاء السياسيين في هذا الوطن العزيز، لكونه عنصراً جوهرياً في بناء المشروع المجتمعي لمغرب اليوم والمستقبل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا نعتبر هذا التقرير مجرد لحظة لتعزيز الدور الرقابي للمجلس، بل نعتبره تجسيدا سياسيا ودستوريا حقيقيا للدور الكبير الذي يلعبه مجلس المستشارين، ودليلاً آخر على نجاعة وعمق العمل السياسي والدور الرقابي الرصين الذي يقوم به مجلس المستشارين ضمن ثنائية المؤسسة التشريعية، والنابع من تنوع وغنى التركيبة البشرية لمجلسنا الموقر، وكذلك من الإرادة السياسية الصادقة والقوية لتفعيل الدستور، وسيخلد التاريخ السياسي لبلادنا مضمون هذا التقرير النوعي في جلسة دستورية راقية تجسد عمق ورسالة مجلسنا وهو يراكم أعمالاً دستورية نوعية برئيس مقتدر ومكتب محترم.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن بلادنا تتوفر على خارطة طريق واضحة من أجل إصلاح التعليم، تنهل من خطب وتوجيهات الجلالة الملك، ومن الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030 ومن القانون الإطار رقم 51.17، إلا أن بلادنا ظلت تعاني من اختلالات كبرى في مجال التعليم، رغم الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة في مواجهة إرث ثقيل باعتراف جميع المؤسسات المعنية، وهو ما كشفه تقرير هذه المجموعة الموضوعاتية حول التعليم، من أرقام ومعطيات ومؤشرات.

وهنا اسمحوا لنا بأن نتوقف عند بعض الأرقام والنتائج التي تؤكد ما نقوله:

أولاً، إن نسبة التمدرس الصافية في التعليم الثانوي الاعدادي لازالت في حدود 75%، وهو رقم يؤكد أن تعميم التمدرس في التعليم الإلزامي لا زال يواجه العديد من التحديات المرتبطة بعدم تعميم التعليم الأولي، وضعف جودة التعليم الابتدائي الراجع خصوصاً إلى ضعف التكوين الأساسي والمستمر للمدرسين، وعدم كفاية التدابير المرتبطة بالدعم الاجتماعي من نقل وإطعام مدرسي وداخليات وغيرها؛

ورافعات الإصلاح.

اسمحوا لي أن نؤكد على حرص مجلس المستشارين، رئاسة وأعضاء على تفعيل الوظيفة الدستورية لتقييم السياسات العمومية، وهي لحظة وجب استثمارها من أجل تقوية وظيفة المجلس وإرساء تقاليد برلمانية أكثر عقلانية، من خلال تامين التراكم الحاصل منذ دستور 2011 إلى اليوم.

وهذه المناسبة، فإن المجلس يتجاوز الدور الرقابي الكلاسيكي ليتحول إلى مؤسسة خلاقية، ومنجزة وفعالة للأفكار والبدائل.

وهذه المناسبة، لا بد أن ننوه بالعمل الجاد والمسؤول للجنة، أعضاء، رئاسة، أطرا، خبراء، وبالتالي فإن هاته اللجنة الموضوعاتية التي ترأسها الأخ فؤاد قديري بحكمة وحنكة، ستضيف إلى رصيد المغرب من التقارير تقريبا مهما ومهيكل، ومساندا للإصلاح وهو كما قلت تراكم من قبل المجلس على مستوى مناهج وآليات تتبع وتقييم سياسات العمومية.

فالمنهجية المعتمدة والرهان الأساسي الذي حكم هذا التقرير وهو الوصول إلى ملاحظات وخلاصات تتسم بالمصداقية والموضوعية باعتماد منهج نسقي دامج بين مقارنة وظيفية وكذلك التقييم بالسيرورات فهو اختيار صعب، لكنه فعلا تقرير رصين، متميز، سينضاف كما قلت إلى تراكم الإصلاح.

وباعتبار أن سيرورة الإصلاح في الألفية الحالية مرت من ثلاث مراحل:

- ميثاق التربية والتكوين؛

- المخطط الاستعجالي؛

- الرؤية الاستراتيجية 2015-2030؛

فإذا كان التقييم يقتضي انتهاء الاستراتيجية، فإننا نعتبر هذا التقييم، تقييما مواكبا ومصاحبا لعملية تنزيل الاستراتيجية باعتبار أن الرجوع إلى المؤشرات المعتمدة في التقرير توجي بأن بلوغ الأهداف الاستراتيجية لازال بعيد المنال، وبالنظر إلى حجم الاختلالات والقيود وضعف النجاعة على المستويات في التراكم الذي عرفه إصلاح هذا القطاع.

لذلك، فإنه تطرح مجموعة من الأسئلة:

هل بالإمكان القيام على مدى السنوات القليلة المقبلة بما هو أفضل؟

الأكيد والجواب هو في الوقت الراهن سيكون نعم، لكن تبقى مطروحة أو مقترنة الجواب بلكن، لكن ينبغي الإقرار بأن مشاكل المنظومة التربوية الوطنية لا ترتبط بضعف التشخيص، لأن العناصر الأساسية لتشخيص المنظومة التربوية معروفة اليوم لدى الجميع،

سواء على مستوى إطلاق خارطة الطريق 2021 – 2026 بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي، بميزانية تفوق 4 مليارات درهم، أو على مستوى اعتماد البرنامج الوطني بقطاع التكوين المهني (12 مدينة مهن وكفاءات باستثمار إجمالي يقدر بحوالي 5 ملايين درهم).

وكذا على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار عبر إطلاق المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والذي اعتبر نتاج مقارنة تشاركية غير مسبوق، حيث نظمت الوزارة الوصية أزيد من عشر مناظرات جهوية حرصت على تعزيز ومواكبة عملية البناء المشترك لإصلاح التعليم العالي.

السيد الرئيس المحترم،

وفي الأخير، وباسم فريق الأصالة والمعاصرة، وانطلاقا من قناعتنا بالأهمية السياسية والدستورية لهذه الجلسة، وبأولوية موضوع التعليم والتكوين في مغرب اليوم والمستقبل، وبجدية الخلاصات والتوصيات الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية، ندعو الحكومة إلى اعتماد مختلف التوصيات التي تهم التعليم وتضمن إلتقائتها.

ونحن متيقنون أن حكومة الإنصات وحكومة الكفاءات ستفاعل إيجابا مع التوصيات بما يضمن التفعيل الأمثل للتوجهات الملكية السامية، والتي جسدها دعوة جلالته المتبصرة لكافة الفاعلين المعنيين بقطاع التعليم إلى تجويد السياسات والبرامج المعتمدة، وضمان الملاءمة بين التعليم وسوق الشغل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سعيد باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن ناقش في هذه الجلسة الدستورية، مناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، من خلال 5 محاور: الوظيفة الدستورية للمجلس في تقييم السياسات العمومية، ومنهجية ومقاربات وتوصيات التقرير، ثم سيرورة الإصلاح إلى أسئلة الإصلاح

وتشاطرها بشكل واسع كل القوى الحية للأمة.

لهذا نعتبر أن رافعة الإصلاح، ترتبط أساسا بأن التعليم والتكوين شأن وطني يهم مختلف مكونات المجتمع وقاطرة للتنمية، لأن الإصلاح يحتاج إلى عقيدة، لأن الإصلاح يحتاج إلى إيمان، وحسنا فعلت الحكومة بحضور السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا اللقاء، لأننا نحتاج إلى تعبئة مجتمعية عقديّة أن يلتف الجميع بعد القضية الوطنية الأولى، والتي نعتبر أنها حققت بالأمس تقدما، نعتبر أن منظومة قضية التعليم والتربية هي تأتي كأولوية، وبالتالي محتاجة إلى تضافر جهود كل مكونات المجتمع، وفي مقدمتها الوعاظ والمرشدين ورجال التربية والتكوين بمستوياتهم، سواء في التعليم الأولي أو التعليم الابتدائي أو الإعدادي أو العالي أو التكوين المهني.

وكذلك نعتبر أن تأهيل الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للمنظومة التربوية يقتضي أن تقترن كل عملية إصلاح بالنموذج التنموي، في أفق يجعل التعليم منخرطا في قيم التنمية وفي هذا المخطط.

ثم رافعة أساسية وهي الخيبة اللغوية وضعف الأمن اللغوي، كلها تجليات لأزمة المنظومة التربوية تتطلب من الحكومة مجهودا جبارا في التنزيل، ما بقيناش في حاجة للتشخيصات، ما بقيناش في حاجة للجنان، نتمنى أن يكون هذا التقرير، آخر تقرير يهيم الجانب النظري والقاموس الإصلاحي والجودة والنجاعة، وهذه المصطلحات اللي أصبحت عندنا فيها واحد التخمة، الآن نحتاج إلى رزانة في التنزيل وإلى أن نضع الهدف الأساسي والأسسى في سكة الإصلاح.

أهيا السيدات والسادة،

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين، وإن هذا التقرير نعتبره لبنة أساسية تنضاف إلى كل هذه التقارير، يتطلب الأمر أن نكون صرحاء مع ذاتنا، أن نكون صرحاء مع أنفسنا، أن نكون صرحاء مع المنظومة التربوية، ألا نحابي النقابات وألا نحابي الأحزاب السياسية، وألا نحابي في مرحلة الإصلاح كل من له علاقة بالمنظومة التربوية، أن نعتبر أن مصلحة وطننا في الديمقراطية وفي الاقتصاد وفي التنمية مرتبطة بإصلاح منظومة التربية والتكوين تقتضي إجماعا وطنيا وتقتضي تدخل كل المتدخلين أو تضافر جهود كل المتدخلين في هذا الصدد.

وأنا اليوم نرسخ مرة أخرى ترسيخ ثقافة تقييم السياسات العمومية ببلادنا وتملك الممارسات الفضلى المتعارف عليها دوليا، لأن ذلك هو الكفيل بأن يساعد البرلمان بالاضطلاع بدوره كاملا وبأن يصبح مؤسسة حقيقية للتقييم.

شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أَدْخُلَ باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، في إطار مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، وهي مناسبة تتجدد سنويا تمكن البرلمان من ممارسة وظيفته الدستورية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية، تجسيدا لتطور المسار الديمقراطي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

هي مناسبة أيضا لننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها المجموعة الموضوعاتية المؤقتة رئيسا وأعضاء وأطرا لإعداد هذا التقرير الهام الذي نحن بصدد مناقشته اليوم والغني من حيث المعطيات والأرقام والمؤشرات.

السيد الرئيس المحترم،

تفاعلا مع مضامين هذا التقرير الذي قدم تشخيصا دقيقا وتقييما حقيقيا ومفصلا لواقع منظومة التعليم والتكوين ببلادنا على ضوء الإصلاحات التي عرفتها، خصوصا الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وقانون الإطار رقم 51.17 كمرجع قانوني لمنظومة التعليم والتكوين.

وانطلاقا من مرجعيتنا الحركية التي تجعل من إصلاح منظومة التربية والتكوين على رأس أولوياتها، فإننا نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لا بد أن نؤكد أن الهيكلة الحكومية الحالية والتي فصلت بين مكونات منظومة التعليم والتكوين أي التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني، أفقدت الإصلاحات الواردة في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وقانون الإطار البناء النسقي والالتقائية والجسور بين القطاعات الثلاثة.

وأصبحنا كأننا أمام إصلاحات قطاعية وليس أمام إصلاح شامل للمنظومة في إطار السياسة العامة للدولة والتوجهات الاستراتيجية المتضمنة في الرؤية الاستراتيجية.

ثانيا، نسجل كذلك إصرار الحكومة على مواصلة إصلاح الإصلاح

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أدخل اليوم باسم الفريق الاشتراكي مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

وهي مناسبة أقدم فيها بالشكر إلى السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة وكافة أعضائها وكذا الإطارات التي عملت على إعداد هذا التقرير وفق مقاربة تروم إلى تعزيز مأسسة مساحة النقاش وتشارك الأفكار وبحث السبل لحل إحدى أكبر القضايا الوطنية والمرتبطة برهانات إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا.

الأمر الذي كنا دائما في الفريق الاشتراكي نوليه أهمية بالغة، على اعتبار أن هذا الورش يعد أحد أبرز القضايا التي دأب حزبنا، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على تشخيصها ومناقشتها وتقييمها وتقديم أكبر قدر من المقترحات الواقعية من أجل معالجتها وتطويرها والرفع من أهميتها داخل هامش النقاش العمومي، حيث نعتبرها قضية وطنية ذات صبغة استراتيجية، وأداة فعالة لتعبئة الرأسمال البشري من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

السيدات والسادة،

إن التقرير الموضوع بين أيدينا، ومن خلال كافة أبوابه ومحاوره، يبرز الإرادة السياسية والواقعية لبلادنا في النهوض بالشأن التعليمي، نظرا للغلاف المالي الذي يتم رصده لتدبير هذا القطاع والمتمثل في أكثر من ربع الميزانية العامة، وحجم المخططات الموضوعة للترقي به وجعله أداة محورية لصناعة المواطن بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

لكن، وبالرغم من المجهودات المبذولة في إطار تنزيل المخططات والاستراتيجيات المرتبطة بالمنظومة التعليمية، تظل النتائج المرجوة بعيدة المنال، خصوصا في مجال الارتقاء بالجودة ومعالجة الهدر وربط التكوين بالتشغيل والاندماج الاجتماعي.

هذا الخلل، في منظورنا يعود بالأساس إلى غياب الانسجام

رغم اعتماد بلادنا للرؤية الاستراتيجية ولقانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، وهو ما يتجلى في فتح مشاورات جديدة وإطلاق مناظرات أخرى رغم الحسم في مرجعيات الإصلاح.

ثالثا، استحضارا لأهمية التعليم الأولي كمكون أساسي من مكونات التعليم المدرسي والذي أضى ملزما للدولة والأسرة، وبغية الارتقاء بوضعيته وتحقيق أهدافه المسطرة في قانون الإطار، ندعو الحكومة إلى تحمل هذا الملف بدل إحالته إلى الجمعيات بالوكالة، وذلك من خلال إدماجه في الأسلاك النظامية للتربية والتكوين بدل خلق مؤسسة داخل مؤسسة.

رابعا، ولأن الموارد البشرية القطاعية، سواء الإدارية أو التقنية أو التربوية تشكل محورا من محاور الإصلاح الثلاثة، نتطلع إلى تحسين وضعيتها المادية والمهنية، من خلال التعجيل بإصدار نظام أساسي واحد وليس موحد مع ربطه بإصلاح منظومة الأجور أيضا.

خامسا، وإذ نؤكد أهمية المدارس الجماعية كمركبات تربوية جامعة لمتطلبات التمدن، والتي ساهمت في تراجع نسبة الهدر المدرسي بالعالم القروي، خاصة في الفتيات، نتطلع إلى تقييم حقيقي لهذا النموذج المؤسسي بغية تعميمها على كافة التراب الوطني.

سادسا، نسجل تردد الحكومة في تنزيل مخطط ترسيم وتعميم الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين الذي أعدته الحكومة السابقة.

سابعا، بالنسبة لقطاع التعليم العالي، وفي ظل تراجع الحكومة عن الالتزامات الحكومية السابقة بإحداث أنوية ومؤسسات جامعية للقرب بعدد من المدن والأقاليم، نتساءل عن مآل الأقطاب الجامعية الموعودة؟

ثامنا، نسجل أن الإصلاح البيداغوجي الذي تباشره الحكومة والذي يفتقر إلى السند القانوني تم بمعزل عن الإصلاح الشامل للجامعة المغربية، ونسجل أيضا أن هذا الإصلاح ما هو إلا إعادة إنتاج لنظام "الباشلور" المتخلى عنه دون مبرر مقنع.

كما نسجل أن هذا الإصلاح لم توفر له الحكومة الأفضلية المناسبة لتنزيله، لاسيما إصلاح منظومة البحث العلمي والابتكار وإصلاح النظام الأساسي المؤطر للأستاذ الباحث.

السيد الرئيس المحترم،

نكتفي بهذا القدر نظرا لضيق الوقت، تلکم بعض الملاحظات والاقتراحات في الفريق الحركي حول مضامين هذا التقرير السنوي الهام التي ارتأينا أن نساهم بها في هذه الجلسة الدستورية السنوية.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وثقافية جادة وحقيقية، سيجعل لا محالة منظومتنا التعليمية منظومة ذات جودة وجدوى، منظومة تؤسس لمسار تكوين مغرب منفتح على محيطها ومتجاوب مع تطلعات الشعب المغربي.

لذلك، فإن التوجه نحو الأفق الإصلاحي الممكن يقتضي القيام بمراجعة شاملة لواقع المنظومة التربوية في مستوياتها الاستراتيجية والسياسية والتدبيرية إلى حدود الساعة، وذلك بما يمهد للوصول إلى مشروع تربوي وطني مشترك واقعي وطموح، قابل للتطوير وللاستثمار المجتمعي والاقتصادي لمغرب الغد.

والله ولي التوفيق.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتعليم والتكوين.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، بداية أن أشيد بمضامين هذا التقرير المهم والعميق، وكذا بالمنهجية والمقاربة التي اعتمدت عليها اللجنة في عملها، ومما لا شك فيه أن هذا التقرير سيشكل وثيقة مرجعية لمجلسنا الموقر للعودة إليه كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لاتخاذ المواقف حول كل القضايا والأسئلة والإشكاليات ذات الصلة بالتعليم.

طبعاً، يقتضي الانصاف والموضوعية كذلك التنويه بالمكانة التي وضعت الحكومة التعليم فيها ضمن برنامج عملها، والذي جعلته على رأس الأولويات، سواء من حيث الإمكانيات المرصودة التي عرفت ارتقاء مهم، أو من حيث التعاطي مع الفرقاء الاجتماعيين.

وهنا لا يسعنا إلا الوقوف للإشادة عالياً بتضحيات رجال ونساء التعليم بمختلف فئاتهم وهيئاتهم، والذين وبفضل تضحياتهم المتواصلة استمرت المدرسة في النهوض برسالتها النبيلة في التربية والتعليم، حتى يتمكن التعليم لاسيما العمومي منه في لعب دور المصعد الاجتماعي لأبناء وبنات المغاربة.

والإلتقائية في تنزيل الرؤى الاستراتيجية للإصلاح التربوي والتعليمي والتكويني والبحثي، وإلى طغيان السياسات اللحظية القصيرة الأمد، هذا فضلاً عن التردد العام في ابتكار الحلول الملائمة للإشكالات البيداغوجية الكبرى، وضعف تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والمساءلة.

إن طرح الإصلاح كأداة للتغيير يقتضي مقارنته في وضعه الشمولي وليس الجزئي، فأصلاح مكونات التعليم يعتبر جزءاً من إصلاح مجتمعي شامل، بحيث لا يمكن أن تكون المدرسة أو الجامعة فاعلة في مجتمع لا يعترف بقيمتها ودورها التربوي والتأهيلي بالشكل الحقيقي وقد لا يساير تطورها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم، نسجل وبكل مسؤولية، على أنه رغم ما حققته منظومة التربية والتكوين من تقدم على مستوى تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2023، وخارطة طريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026، وتوصيات النموذج التنموي الجديد، ومقتضيات القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، خاصة في مجالات تعميم التمدرس وتعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية المواكبة، وكذا الجوانب البيداغوجية والتدبيرية، فإن مظاهر التعثروالخصاص تظل مترسخة بل وتستفحل في كل ما يرتبط بالصورة العامة للتعليم ببلادنا والقيمة العالقة بمستواه العام.

وفي هذا السياق، وإذ نثمن التوصيات المدرجة في التقرير، فإننا بالموازاة معه، ندعو في الفريق الاشتراكي إلى تجاوز التشخيصات الهامشية لمجال التدخل بالنسبة لكافة الفاعلين والمستهدفين، عبر تحديد ومناقشة الصعوبات الحقيقية بكل أمانة ومصداقية، والتفكير في وضع شبكة خاصة بكافة الممارسين لتعزيز التفكير الجماعي حول المعارف والممارسات البيداغوجية، وتعزيز وتوفير ظروف عمل ملائمة، على اعتبار أن الأستاذ يلعب دوراً حاسماً وحيوياً في النظام التعليمي البيداغوجي، من حيث توجيه وتعليم الأجيال الناشئة وتعزيز وتثبيت روح المواطنة لديهم، وعليه يجب إيلاء العناية الخاصة والكاملة لكافة نساء ورجال التعليم ببلادنا.

وعلى مستوى آخر، فإننا ندعو إلى تعزيز نظام الحكامة التربوية المبنية على الاستقلالية واللامركزية، وتشجيع الابتكار البيداغوجي من خلال التخطيط البعيد المدى، ومحااربة الممارسات البيروقراطية داخل المنظومة التربوية، وإنشاء مجالات للأنشطة التي تربط المدارس داخل نفس المجال الجغرافي وينظمها الفاعلون التربويون داخل فرق تربوية محلية، سواء حسب التخصص المنهجي أو حسب مقارنة متعددة التخصصات.

حضرات السيدات والسادة،

إن تنزيل هذا الورش الإصلاحي الكبير يظل ممكناً في حال تضافر جهود كافة القطاعات ذات الصلة، وفق مقارنة سياسية واجتماعية

لا نريد لهذا التقرير أن ينضاف إلى الرفوف، وإلى قائمة الوثائق الكثيرة التي أنجزت حول التعليم في بلادنا، بل نهيى بكل الجهات المعنية والمتدخلة التفاعل البناء مع التوصيات الوجيهة التي يقترحها. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
والكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يَطِيبُ لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العمومية حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يُعْتَبَرُ من أهم التَحَدِيَّات التي أعطاها صاحب الجلالة أولوية خاصة، واعتبرها من القضايا الوطنية الأولى، التي لا تُشَكِّلُ مُجَرَّدَ إصلاحِ قطاعي فحسب، وإنما معركة مَصِيرِيَّة لرفع تَحَدِيَّات التنمية ببلادنا، كما جاء في عدد من الخُطَبِ الملكية السامية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا لن نختلف في أن وضعية التعليم والتكوين ببلادنا لا تزال غير مُشْرِفَةٍ ولا تَرُقِي إلى مستوى تَطَلَّعات مغرب اليوم، على الرغم من الإصلاحات المُتَكَرِّرَة التي لم تَنْجُحْ جُلُّها في التغلب على مَوَاطِن الخَلَلِ والتَعَثُّرات التي بَاتت شبه بنيوية نتيجة سوء الحكامة المُعْتَمَدَة في السياسة التعليمية.

وانطلاقا من هذه القناعة، أكدنا دائما في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على ضرورة القيام بإصلاح شمولي وليس قطاعي، مع احترام مبدأ التشاركية المهنية.

ولقد عبّرنا عن هذه القناعة، من خلال المُساهمة الفاعلة في أشغال المجموعة الموضوعاتية، وأيضا عبر المذكرتين اللَّتان رَفَعْنَاهُمَا إلى مكتب المجموعة، وإلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار والتربية الوطنية، واللّتان قَدَّمْنَا فِيهَا تَشْخِيصًا ومقترحاتنا بشأن منظومتي التعليم العالي والتربية والتكوين.

وسنقتصر في مداخلتنا على مناقشة مكانة القطاع الخاص في

من المؤكد أن هذا الحيز الزمني الضيق لا يسمح لنا بالوقوف على غنى التقرير وكل ما تضمنه من معطيات وتحاليل وملاحظات وتوصيات، لكن يهنا كثيرا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التنويه بما تضمنه المحور الخامس من التقرير الذي خصص "للموارد البشرية".

طبعًا، نحن جميعًا ننتظر الإعلان الرسمي عن النظام الأساسي ومنخرطون في المقاربة والمنهجية المعتمدة في إعدادها، غير أننا في الآن ذاته على قناعة راسخة بأن هذا النص القانوني وعلى الرغم من أهميته القصوى، وعلى الرغم كذلك من حجم الرهانات والتطلعات التي وضعت عليه، إلا أننا نعتبر أنه ليس قادر على حل كل المشاكل لوحده، وأن إجراءات وتدابير موازية أخرى يتعين إعمالها.

وعلى كل حال، فإن أحد الأفكار الرئيسية التي شدد عليها التقرير في هذا المحور هو أن جميع الإجراءات والتدابير المتخذة يجب أن تتقيد بروح ومضامين القانون الإطار الذي يشكل مرجعية وطنية ملزمة لجميع الفاعلين.

وفيما يتعلق بالتعليم الأولي، والذي سبق لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن طرح بخصوصه وضعية المربيين والمربين، والعلاقة ما بين هؤلاء والجمعيات التي تشرف على البرنامج، وحالات عدم أداء الأجور التي تعاني منها.

لذلك، فإننا نؤكد اليوم، وكما أشار إلى ذلك التقرير، على ضرورة مراجعة مناهج التعليم الأولي وضمان توفير تكوين صلب وذو جودة للمربيين والمربيين.

وهنا لا يسعنا إلا أن نتساءل: كيف لهؤلاء أن يخضعوا لتكوين جيد إذا تم تنظيم هذا التكوين في شهري يوليوز وغشت؟ وهو الأمر الذي حصل هذه السنة في بعض الجهات.

السيد الرئيس،

لن نمل من التأكيد على أن تجاوز الأزمة المعقدة المتعددة الأبعاد التي يعانها النظام التعليمي الوطني تتمثل في استعادة الثقة، نعم الثقة في المدرسة الوطنية، وهي استعادة نحن على قناعة أنها ستظل بعيدة المنال، إذا ما لم تعد المدرسة للعب أدوارها المجتمعية، لاسيما في الارتقاء الاجتماعي والحد من التورث الجيلي للفقر.

إن حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه بلادنا، وكذا الآمال العريضة التي علقت على أعمال النموذج التنموي الجديد بما حملته هذه الوثيقة المرجعية من توصيات مهمة وحاسمة، تفرض مضاعفة الجهود لتجاوز الاختلالات التي مازلت تعرفها المنظومة التعليمية، ذلك أن المعول عليه اليوم هو الرأس المال البشري.

نعم، السؤال اليوم المركزي إن لم يكن الفلسفي، أي مواطن نريده لمغرب الغد؟ ولعالم الغد؟ عالم صار أكثر اضطرابا وأكثر نزعة نحو الفوضى ونحو عودة القطبيات وازدياد معاناة الكادحين والمستضعفين.

صاحب الجلالة نصره الله، كنموذج مغربي في ميدان التكوين المهني؛

- تنوع برامج التكوين المهني من أجل تحسين قابلية تشغيل الشباب وتحسين ظروف وبيئة تكوينهم؛

- جعل التكوين المهني اختصاصاً مشتركاً بين الدولة والجهة والمقاولة وتعزيز دور هذه الأخيرة في تطويره.

وعلى مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، ندعو إلى:

- العمل على تنزيل مضامين القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بالتربية والبحث العلمي والمخططات التشريعية المنبثقة عنه، وتطبيق الفصل 52 من القانون 01.00 الخاص بمنح معادلة دبلومات المدارس المعتمدة مع الدبلومات الوطنية؛

- تشجيع البحث العلمي والابتكار ودعم البحث التطبيقي لما له من أثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا؛

- منح المقاولة دور مهم في الارتقاء بالبحث العلمي والابتكار عبر منحها تحفيزاً جبايئاً خاصاً؛

- ملاءمة التكوين الجامعي والبحث العلمي مع متطلبات سوق الشغل، مع استهداف المجالات والتخصصات التي تحتاجها المقاولة المغربية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في الأخير أن نوكد لكم أن الأزمة التي تعيشها منظومة التعليم والتكوين، تُلزِمنا بالانخراط في التفكير الجاد والمسؤول، من أجل الوقوف على مكامن الخلل، والمشاركة في إيجاد حلول واقعية وعملية للمشاكل التي تتخبط فيها، والعمل كما أكد صاحب الجلالة نصره الله على وضع حد للدوام الفارغة لإصلاح الإصلاح إلى ما لا نهاية.

وفي الختام، نجدد تميمنا للعمل الذي تقوم به الحكومة، ونُعزِّز عن استعدادنا الدائم للتعاون والانخراط في المبادرات الرامية لدعم جهود بلادنا في مجال التعليم، بما يُحَقِّقُ نَهْضَةً تَرْبَوِيَّةً فَعَّالَةً لتحقيق التنمية الشاملة لبلادنا.

وأود أن أختتم بتقديم الشكر للسيد فؤاد قديري رئيس المجموعة الموضوعاتية وباقي الأعضاء في حس المسؤولية الذي أبانوا عليه، وعلى الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال المجموعة، وأيضاً التنويه بمضامين التقرير الغني بالمعطيات والأرقام والتوصيات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المنظومة التعليمية، وذلك استحضاراً منا لحجم المسؤولية المُلقاة على عاتق هذا القطاع الخاص ودوره المحوري في عملية الإصلاح المنشود.

السيد الرئيس المحترم،

كما تعلمون، يُشكِّلُ القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام مُكوِّنَ مِخْرَاجِيٍّ مَنظُومَتِيَّ التعليم والتربية الوطنية، وهو ما يستدعي دعم هذا القطاع وتحفيزه، والتأسيس لشراكة حقيقية من خلال تطوير جيل جديد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إلا أننا نُسَجِّلُ بكل أسف العديد من العراقيل التي تقف عائقاً أمام تنمية القطاع التعليمي الخاص:

على مستوى التعليم العالي:

- يعاني التعليم العالي الخاص العديد من الإشكالات، سيما تلك المتعلقة بالاعتراف بالمعاهد الخاصة، واختلال الدعم المالي لفائدة الجامعات الشريكة على حساب الجامعات والمعاهد الخاصة؛

- يتساءل الجميع اليوم حول مَوْجَعِ الجامعات والمعاهد الخاصة ضمن مشروع الإصلاح الجديد الذي نحن على أبواب تنزيله ابتداء من السنة الجامعية المقبلة؟

- ما هو مستقبل المؤسسات المُعْتَمَدَةِ وغير الحاصلة على الاعتراف، والتي يُشْرِفُ أغلبها على الإفلاس؟

وعلى مستوى التربية الوطنية:

نُسَجِّلُ غِيَاباً لِتَصَوُّرٍ واضح بشأن التعليم الخصوصي، بحيث لا يمكن أن تَفْتَصِرَ خارطة الطريق على التعليم العمومي دون الخصوصي، بل ومن الأجدَر أن يكون هناك تَلَاكُمٌ وتكاملٌ بين القطاعين العمومي والخصوصي، بحيث يُشكِّلُ هذا الأخير رافعة أساسية لِتَجْوِيدِ المدرسة العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

اعتباراً لجسامة التحديات التي يتعين رفعها في مجال التعليم والتربية والتكوين والبحث العلمي فإننا ندعو إلى:

أولاً: على مستوى التعليم المدرسي:

- ترسيخ حق التَّمَدُّرِ باعتباراه مُقْتَضَىً دستورياً من خلال مواصلة التعميم والولوج للتدريس لكل المغاربة، خصوصاً في العالم القروي؛

- تنزيل ورش جودة المدرسة التي نَطْمَحُ إليها جميعاً رهين بتوفير موارد بشرية كُفُوَّةٌ ومُحَفِّزَةٌ؛

- الرفع من نسبة المؤسسات المستقبلية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو في وَضْعِيَّةٍ إعاقة.

وعلى مستوى التكوين المهني، فإننا ندعو إلى:

- مُواكبة نموذج مُدُنِ المهن والكفاءات، الذي أعطى انطلاقته

المستشار السيد ميلود معصيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن اختيار التعليم كموضوع لتقييم السياسات العمومية، يعكس مدى وعي مجلس المستشارين بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في بناء مغرب التنمية والعدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل، باعتبار التعليم قضية ترهن حاضر ومستقبل مجتمعا.

من هذه المنطلقات ومن هذا الوعي نقدم في فريق الاتحاد المغربي للشغل مقاربتنا لمدى التزام الحكومة بتنفيذ وأجراً وتفعيل السياسات العمومية الهادفة إلى إصلاح قطاع التعليم، صراحة يصعب في البداية الإلمام بالسياسات العمومية التي تم وضعها من أجل الإصلاح بالنظر لتعدد الاستراتيجيات والمخططات والبرامج المتداخلة، مما يعقد تفعيل وتنفيذ العمليات لإجراء الإصلاح، فرغم كل انخراط كافة الفاعلين من أجل رفع هذا التحدي المجتمعي والحضاري كذلك، لكن للأسف لم نستطع إلى اليوم الخروج من هذا النفق من أجل تحقيق تعليم جيد متكافئ ومعمم، ولعل أسبابا وتمظهرات هذا الوضع، مجموعة من التمظهرات:

1- سوء الحكامة في التدبير والتسيير؛

2- عدم العناية اللازمة بالموارد البشرية، وأخص بالذكر نساء ورجال التعليم، الإشكاليات المتعلقة بالبرامج والمناهج التعليمية؛

3- المقاربات الخاصة كذلك والمتعلقة بما هو بيداغوجي؛

4- الإشكالات المتعلقة بالتكوين المستمر وتكوين الأساس؛

5- استمرار ظاهرة الهدر المدرسي.

ولأننا في جلسة لتقييم السياسات العمومية، لا بد أن نقف عن تمظهرات، عدم تكافؤ الفرص في:

أولا، على مستوى التعليم الأولي: الذي يعتبر حجر الزاوية في الإصلاح، فلا يمكن البت والاستمرار في التعامل مع هذا الورش بارتجالية تجريبية غير خاضعة لمعايير تربوية وبيداغوجية، المعمول بها على المستوى الدولي.

كما لا يمكن أن نضمن لهذا الورش الهام النجاح دون الاعتبار المادي والمعنوي للمربيات اللواتي يجب أن يكن تحت الوصاية القانونية والإدارية لوزارة التربية الوطنية.

ثانيا، على مستوى الولوج: نلاحظ التوزيع المجالي للمدرسة يعرف حيفا، كما نعرف جميعا، كبيرا وغير مقبول بحيث يحرم فئات واسعة

من أبناء شعبنا في العالم القروي.

على مستوى آخر، هناك التمادي في التسليح في العملية التعليمية التربوية وإخضاعها لمنطق السوق، في الوقت الذي لا يحترم التعليم الخصوصي الالتزامات المنصوص عليها في قانون الإطار، وذلك بتحمل نسبة من المتعلمين المنحدرين من الفئة الهشة، وباعتماد مناهج تربوية المعمول بها في التعليم العمومي، مما يشكل فارقا أساسيا وكبيرا في الجودة المطلوبة، ونحيلكم على تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

السيدات والسادة المحترمين،

إن من أهم مداخل إصلاح المنظومة ببلادنا تتجلى أساسا في رد الاعتبار لتلك الرسالة النبيلة والحضارية التي يقدمها نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم، والنظر إليها بخلفية مختلفة، فالمدرسة العمومية والجامعة المغربية مؤسستان ليست كباقي المؤسسات، ومهنة التدريس ليست كباقي المهن والوظائف، وبالتالي فإن الرقي بالأوضاع المادية والمعنوية لنساء ورجال التعليم أمر حيوي وحاسم في كل عملية إصلاح.

أظن، السادة الوزراء المحترمون، نحن في زمن الإصلاح، وبالتالي اليوم لا بد من جرأة سياسية، وهاذ الجرأة السياسية نلاحظها احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل في هاذ القطاع الحيوي، لا بد من هزة تربوية في قطاع التعليم، لا بد من قرارات جريئة، لأنه الإصلاح لا يمكن أن يكون بأدوات قديمة، والإصلاح في نظرنا في الجامعة الوطنية للتعليم، الاتحاد المغربي للشغل، يجب أن يكون أفقيا وعموديا.

وملي تنقول الحكامة، وهاذ الأمر هذا قلتو للوزير مرارا، والسادة الوزراء بجوج كنعيمهم بحرارة على المبادرات وعلى هاذ النفس الجديد الآن ديال الإشراك، وديال الخروج لساحة وديال اتخاذ قرارات جريئة، ما يمكن إلا أن يساعد في الإصلاح.

وبالتالي اليوم خص هاذ الجرأة، وأنا أتماشى مع أخي المستشار السابق الذي قال بأنه لا يجب ألا نحاب أحدا اليوم، وأن نأخذ قرارات اللي هي تكون في صالح المنظومة، وتكون هزة تربوية أساسية وقرارات، ستجدون كل الفاعلين معكم.

السيد الوزير المحترم،

نعني به السي بنموسى، هي مناسبة كذلك أغتنمها للتنبؤ بالمقاربة التي اعتمدها منذ تقلدكم مسؤولية الإشراف على هذا القطاع، بفتح حوار قطاعي جاد ومسؤول، كانت من بين نتائجه خروج المشروع الأولي للنظام الأساسي، لنعتبره في الاتحاد المغربي للشغل غادي يعطي نفس جديد وغادي يخلي نساء ورجال التعليم يملكوا الإصلاح ويكون محفز، من أجل أن نستمر في الإصلاح.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، وكما عاهدتمونا دائما، سنبقى قوة اقتراحية، تفاوضية، نؤمن بالحوار، مستعدون للتعاون البناء متى

وبالتالي ينبغي السير نحو العدالة الاجتماعية والمجالية كشرط للديمقراطية الرقمية والعدالة التربوية والمعرفية.

إن التعليم العمومي ينبغي أن يكون فضاء للتربية على الاختيار وإعمال العقل، وفضاء للإبداع والابتكار والتربية الفنية والموسيقية والجمالية.

ومن جهة أخرى، فإن خصوصية وتسليع هذه الخدمة العمومية يعد خطأ استراتيجيا له مخاطره على المنظومة، وهو نفس الأمر بالنسبة للمغادرة الطوعية والتوظيف بالتعاقد.

وعليه، إخضاع القطاع الخاص للمراقبة الإدارية والتربوية حتى لا تتعرض المنظومة لهزات بسبب إيقاعات متضاربة ومتعارضة توسع الفجوة الاجتماعية والثقافية، والأمر لا يعني السقوط في الجمود والانغلاق، فأفق الإنسان الكوني لا مناص منه، لكن برؤية واضحة وتصوير واضح يمكننا من تقوية مقوماتنا المستنيرة للمساهمة والتأثير في مجريات صناعة تاريخ جديد للإنسانية.

وجدير بالذكر أن عصر الذكاء الاصطناعي لا ينبغي التعامل معه بنوع من الانهار واختزال العلم في التكنولوجيا، حيث إن قوة الذكاء الإنساني يكمن في تأهيله علميا وثقافيا لاستثمار جيد للتكنولوجيا، وبالتالي خدمة الانسان وخدمة التقدم والتنمية.

إن أعطاب التعليم هي أعطاب بنيوية وهيكلية تستوجب توفر الإرادة السياسية لدى الدولة والاقتناع أن مستقبل المغرب رهين بإصلاح عميق وشمولي للمنظومة، لإحداث القطاعات مع الاخفاقات المتكررة التي أبانت عن الحاجة الى هذه الإرادة.

إن ما وقع في البرنامج الاستعجالي الذي كان موضوع تقرير المجلس الاعلى للحسابات والمتابعات القضائية الجارية درس بليغ بخصوص الاموال التي خصصت دون أن تكرر للمنظومة زيادة على لغة وفلسفة المقالة التي كتب بها هذا المخطط الدخيل على الفلسفة التربوية.

إن إصلاح التعليم لا يحتاج فقط الى التشخيص، بل يستلزم الجرأة في الحلول والبدائل وارساء قواعد الحوار المأسس مع الشركاء الاجتماعيين والتشبع بثقافة الحوار، وإعطاء الأهمية للعنصر البشري إن على مستوى الأوضاع المادية أو على مستوى الأوضاع المعنوية والمهنية، وشروط العمل اللائق انطلاقا من الركيزة الأولى وهي التعليم الاولي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

توفرت الإرادة الحقيقية والقوية، من أجل الرقي بتعليمنا وإعادة الثقة للمدرسة العمومية والرقي بتعليمنا العمومي لما نصبوله جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد منسق المجموعة.

المستشار السيد خلمين الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يعد موضوع التعليم موضوعا استراتيجيا في رهانات التنمية والتقدم، فهو موضوع لا ينبغي إخضاعه لمنطق المزايدات والمصالح الذاتية الضيقة، ولا ينبغي إخضاعه لمنطق الكلفة المالية إنه مقترن بريح البلاد، فهو من الاولويات الوطنية الذي يتأسس عليه رهان المغرب ومستقبله، فإصلاح التعليم لم يعد يطبق التأجيل بالنظر الى التحديات المطروحة كونييا ووطنيا وخصوصا في سياق التحولات العميقة والسريعة.

إن تقييم منظومة التربية والتكوين يمثل جوهر تقييم السياسات العمومية وفق مقارنة منهجية علمية وموضوعية تهم قياس المخرجات ونتائج الفعل العمومي المتعلقة بالمجال، وباعتبار معايير الملاءمة والالتقائية والفعالية والنجاعة والجودة.

وفي هذا الاطار، ينبغي أن تكون القناعة راسخة بأن التعليم العمومي هو رافعة التقدم والتنمية، يركز على المجانية والجودة، يستفيد منه كل المغاربة كحق إنساني تضمنه الدولة، ويحظى باهتمام هذه الأخيرة على مستوى المضامين والبرامج والمناهج وإصلاحها عميقا وجوهريا بما يتلاءم مع العصر وتحدياته، فالطموح الكمي المتمثل في تعميم التمدرس وتوسيع قاعدة المستفيدين من الدعم الاجتماعي ومن التعليم الأولي لا يمكن أن يكون على حساب الطموح الكيفي المتمثل في الجودة، وفي مقدمتها جودة التعليمات، أي الكفايات التحليلية والنقدية والتركيبية.

إن التعليم العمومي سواء فيما يتعلق بالمدرسة العمومية أو الجامعة العمومية برهن إبان الجائحة على صموده على المستوى الرفيع من الوطنية والمواطنة، فالجائحة كشفت على العديد من الاختلالات، فبقدر ما ينبغي أن نعد العدة لامتلاك التحدي الرقمي وامتلاك الكفايات الرقمية بقدر ما ينبغي التغلب على العوائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية، حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

ونئى أنفسنا في هذا المجلس على العمل التراكمي المتواصل في مجال إرساء وظيفة التقييم وتفعيلها باعتبارها إحدى الوظائف الأساسية للبرلمان.

إن موضوع التقييم المنتقى لهذه السنة التشريعية يحظى بأهمية بالغة بالنظر إلى مركزية التربية والتعليم والتكوين كركيزة من الركائز التي تقوم عليها نهضة الأمم، بالنظر إلى دوره المحوري في بناء الفرد وتطور المجتمع في مختلف مناحي الحياة، وهو الأمر الذي ما فتى جلالته الملك محمد السادس نصره الله يؤكد عليه في العديد من خطبه السامية وبوأنه صدارة الأولويات الوطنية ولبنة أساسية في بناء المشروع المجتمعي.

إنما نهضة الأمم هي من يقظة الهمم

ان كل اعتمادنا على العلم والعلم

وعلى الصدق في العزيمة والصدق في الكلم

ولشعب أصابه الحيف بالعلم معتصم

وبه يستقل بالرغم من عصبة الامم

السيد الرئيس المحترم،

نستغل هذه المناسبة للتنويه بالمجهودات المقدره التي قامت بها المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة، رئيسا وأعضاء وطاقما إداريا وخبراء ومساهمين في جملة الأنشطة والأعمال التي أنجزتها المجموعة.

كما نثمن في مجموعة العدالة الاجتماعية قيمة وجودة التقرير الذي نحن بصدد مناقشته والذي ستشكل مضامينه بحق مرجعا هاما في تقييم منظومة التربية والتكوين، حيث يتيح الوقوف على أهم المكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال، والنقائص التي ما زالت تشوب الموضوع ومداخل إصلاحها.

لقد عرفت منظومة التربية والتعليم والتكوين سلسلة من

الإصلاحات المتعاقبة والمتوالية وارتكزت في غالبيتها على منطلقات وفلسفات مختلفة لارتباط أغلبها بالزمن السياسي الذي يغطيه الإصلاح، وغالبا ما يقتصر على مدة الولاية الحكومية أو بالأحرى الفترة الوزارية على رأس القطاع، وهو ما جعلها تفتقد لمبدأ الاستمرارية والبناء على ما تمت مراكمته من مكتسبات.

وفي هذا المقام، نؤكد على أهمية القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي كإطار مرجعي للسياسات العمومية في المجال والكفيل بالقطع مع التقاطبات السياسية والرؤى المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان لأوراش الإصلاح، حيث تركز على أهداف واضحة تستهدف تحقيق مدرسة الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بالفرد والمجتمع.

السيد الرئيس،

لقد أبان هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته عن مجموعة من الملاحظات التي ما تزال تشوب منظومة التربية والتعليم والتكوين وتبرز حقيقة الهوة الكبيرة بين الأهداف والغايات التي تروم الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 تحقيقها، وحجم المجهود المبذول والذي يفترض أن يتم مضاعفته لتجاوز الاختلالات التي تعرفها هذه المنظومة، سواء على مستوى الترسانة القانونية المؤطرة أو الموارد المالية المطلوبة لتزليل هذا الورش والالتقائية والانسجام اللذان يفترض أن يطبعا تدخلات مختلف القطاعات المعنية أو فيما يخص الالتزام بمبادئ الحكامة الجيدة على المستوى الإداري لكل قطاع أو على مستوى تجويد العرض البيداغوجي والهندسة اللغوية وإدماج الوسائل التكنولوجية والرقمية في العملية التعليمية والتناسب بين حاجيات سوق الشغل والعرض التكويني المقدم، وغيرها من الملاحظات الأخرى المسجلة.

فلا يستساغ أن يسجل اليوم بعد مضي نصف الفترة التي تغطيها الرؤية الاستراتيجية أن 59% من التلاميذ لا يتحكمون في كفاية الحد الأدنى لمستويات الأداء، وتأرجح مؤسسات التعليم العالي العمومية بين الغياب من عدد من التصنيفات الدولية التي تعتمد قيمة الأبحاث العلمية المنشورة كأهم معيار ومؤشر في التصنيف وبين احتلال البعض منها مراتب جد متدنية.

وشكرا.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم، كنت أعتبرك محاميا وأصبحت اليوم أيضا شاعرا.

آخر متدخل، المداخلة الأخيرة لأحد المستشارين غير المنتسبين، السيد خالد السطي أو السيدة لبنى علوي.

والقطع مع الشروط التي تقضي أكثر من 70% من الطلبة من ولوج مسالك أكثر ارتباطا بسوق الشغل، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي.

بالإضافة، السيد الرئيس، السيد وزير التعليم العالي، بالإضافة إلى نهج الحكامة والشفافية في التدبير المالي والإداري والتعيين في مناصب المسؤولية، هذه من الأمور التي يمكن أنكم تنجحوا في المسارديالكم؛

- دعم التكوين المهني ليصبح فرصة وركيزة لضمان تكافؤ الفرص وقوة الدفع للحركية الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي، وذلك من خلال اعتماد منظومة وتكوين مهني ملائم مع المحيط الاقتصادي الوطني في القطاعات الواعدة والتسريع بإنجاز مدن المهن والكفاءات نظرا لأهميتها البالغة؛

- الاستمرار في النهوض بالتعليم العتيق، فضاء التعليم الأولي العتيق ومدارس التعليم العتيق والكتاتيب القرآنية ومراكز تحفيظ القرآن من خلال الرفع من الميزانية المرصودة له وتحسين الإطار القانوني المنظم له ولتحسين جاذبيته لاسيما في العالم القروي؛

- تفعيل اللامركزية واللاتركيز الإداري بتسريع نقل الاختصاصات بكل وضوح ودون تردد لتجاوز عدد من الإشكالات التي تعاني منها المنظومة التعليمية.

وفي الختام، لا يفوتنا السادة الوزراء، السادة الحضور الكريم باسم الاتحاد الوطني للشغل للشغل بمجلس المستشارين الدعوة إلى نهضة حقيقية للمنظومة التربوية عبر مدرسة مغربية تمكن كل متعلم من اكتساب المهارات الأساسية لضمان اندماجه الاجتماعي ودعم نجاحه الأكاديمي والمهني، وأن تكون المدرسة بثيقة لتكوين شباب متفتح يطور ذاته ويصنع مستقبل المغرب لمواجهة التحديات والإكراهات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن للسادة أعضاء الحكومة المحترمين، ونبداً بالسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

تفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه الأكرمين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد خالد تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة الدستورية الأساسية، بطبيعة الحال، وهي مناسبة ننوه من خلالها باختيار هذا الموضوع الهام الذي يعتبر القضية الوطنية الأولى بعد قضية الصحراء المغربية وعلى الحرص على إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد، أملين أن تجد الخلاصات والاستنتاجات المنبثقة عنه تفاعلا إيجابيا من لدن مختلف الفاعلين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، السيد الرئيس، التنويه بالأطر الإدارية التي واكبت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها، أملين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

إن المتنبع للشأن التعليمي ببلادنا ومن خلال مخرجات التقرير الذي بين أيدينا وتقارير مؤسسات أخرى كالمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وغيرها من المؤسسات، يستنتج أن فشل إصلاح التعليم ببلادنا لم يكن بسبب قلة الموارد المالية، بل بسبب غياب الحكامة الجيدة والارتهاق لمقاربة تكنو-اقتصادية وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما جعل هذا القطاع الاستراتيجي الذي شكل منصة للإقلاع الاقتصادي ببعض الدول حقلًا للتجارب مع كامل الأسف.

لذلك، ونظرا لضيق الوقت فإننا، السيد الرئيس، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نؤكد على ضرورة صياغة مقاربة إصلاحية من خلال الاشتراك الفعلي للمعنيين في مسار الإصلاح لضمان الإدماج الاقتصادي مع التشاركية في التشخيص... إلخ.

فيما يخص بعض المقترحات، باختصار شديد، لا بد من:

- صياغة سياسة تعليمية عمومية مندمجة وليس خططا إصلاحية مفصولة عن إصلاح باقي بناء المجتمع؛

- تركيز هذا الإصلاح بشكل متوازي بين الأبعاد البيداغوجية والبنى التحتية والموارد البشرية التي طال انتظارها، السيد الرئيس، السيد الوزير، وهو نظام أساسي محفز، راه شفت خرجت البارح ببعض معطيات النظام الأساسي راه الساحة التعليمية شاعلة، مزيان هاذ الشي بغيينا نطفيوه؛ لذلك، لا بد من تحفيز رجال ونساء التعليم.

- القيام بمراجعة حقيقية لنظام التعليم العالي وتيسير ولوجه

والطلبة؛
 ✓ تشجيع التميز التربوي بالكتاتيب القرآنية والمؤسسات التعليمية؛
 ✓ إقامة برنامج يعنى بتأهيل الأطر التربوية العاملة بهاذ القطاع؛
 ✓ الاهتمام بالأطر الإدارية لهذا التعليم والارتقاء بأدائها المهني من خلال برامج للتكوين المستمر.
 السيد الرئيس،
 حضرات السيدات والسادة،
 لقد أشاد تقرير المجموعة الموضوعاتية في سياق تناوله للتعليم العتيق بأهمية هذا التعليم ودوره في خدمة الثوابت الدينية والهوية الوطنية وتعزيز الأمن الروحي للبلاد.
 وقد وردت في ثناياه الملاحظة الموضوعية التي سجلها المجلس الأعلى للحسابات بخصوص عدم تفعيل الشراكة بين الوزارة وبين باقي المكونات المنظومة التربوية الوطنية.
 وبهذا الصدد، يتعين التأكيد على أن مأسسة التنسيق والتعاون والشراكة بين الوزارة وباقي المكونات قد عرفت تطورا مهما منذ صدور القانون 13.01، الصادر في شأن التعليم العتيق ونصوصه التنظيمية وذلك من خلال:
 - أولا، اجتماعات اللجن الوطنية واللجن الجهوية للتعليم العتيق التي يشارك فيها ممثلون عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات؛
 - ثانيا، اتفاقيات التعاون مع المجلس الأعلى للتربية والتكوين، 14 شتنبر 2014 في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتجارب؛
 - ثالثا، المشاركة في جلسة الإنصات التي ينظمها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في شأن تأهيل التعليم العتيق؛
 - رابعا، المشاركة في جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
 - خامسا، تفعيل اتفاقيات إطار الشراكة الموقعة بتاريخ 16 أكتوبر 2018 بين وزارة الصحة والقطاعات الحكومية، من بينها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
 - سادسا، تنفيذ اتفاقية إطار الشراكة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وقطاع التربية الوطنية في شأن تفعيل المشاريع الاستراتيجية لتنزيل أحكام قانون الإطار رقم 51.17؛
 - سابعا، المشاركة بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية في مشروع مراجعة وتحسين الهندسة المنهجية للتربية الإسلامية الخاصة بمؤسسات التعليم العمومية والخصوصية وإعداد منهاج التربية

في البداية، أود أن أشكركم على هذه الدعوة للمشاركة في مناقشة موضوع يحظى بأهمية كبرى في مسار الإصلاح والتنمية من زاوية التعليم والتكوين، وهي مناسبة للتنويه بالجهود التي بذلتها مجموعتكم الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية، مجهود ظهر بارزا في إعداد التقرير حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

قد حرصت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تدبير مشروع تأهيل التعليم العتيق باعتماد مقاربة توطرها خمسة (5) مبادئ أساسية هي: الحرص على صيانة خصوصيات هذا التعليم والحرص على تحصيله، والعمل على إدماجه في التوجهات العامة للمدرسة المغربية والعمل على إفادته من جوانب الانفتاح الممكنة والضرورية، والقيام بتحسين تأهيله لتجويد مهمته.

إنها مبادئ مكنت من قطع مراحل مهمة في مسار إصلاح هذا القطاع، وذلك من خلال ما يأتي:

- ✓ إدماج التعليم العتيق في إطار المنظومة التربوية الوطنية؛
- ✓ تحويل مؤسساتهم من إطار غير نظامي إلى إطار نظامي محدد الأطوار والمستويات؛
- ✓ إعادة بناء الهندسة البيداغوجية لهذا التعليم؛
- ✓ توحيد البرامج الدراسية ومراجعتها وفق مقاربة تجمع بين الحفاظ على الخصوصية المتمثلة في حفظ القرآن الكريم وخدمة الثوابت الدينية؛
- ✓ تعزيز الهوية المرتبطة بتربية النشء على القيم المبنية على المعرفة والتعارف والوسطية؛
- ✓ الانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الأخرى بشكل يساهم في تطوير معارف المتعلمين ومهاراتهم؛
- ✓ تقوية الجسور بين التعليم العتيق والتعليم العمومي؛
- ✓ مواصلة إدماج حفظة القرآن الكريم في المنظومة التربوية للتعليم العتيق؛
- ✓ تمكين الخريجين من شهادات وطنية تفتح أمامهم آفاق علمية ومهنية؛
- ✓ إحداث هيئات للتنشيط والمراقبة والتأطير التربوي الإداري؛
- ✓ تحسين ظروف التمدرس من خلال تأهيل الفضاءات وبناء مؤسسات نموذجية؛
- ✓ تقديم الدعم الاجتماعي لفائدة المؤسسات والعاملين والتلاميذ

الإسلامية للتعليم المدرسي العمومي والخصوصي؛

- ثامنا، إسهامات متعددة للوزارة في البرامج الموضوعاتية المتعلقة بسياسات العمومية المندمجة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

استكمالا للجهود التي تم بذلها في مجال التعليم العتيق، وتفعيلا لمقتضيات أحكام القانون الإطاري رقم 51.17 المتعلق بموضوع التربية والتكوين والبحث العلمي والرؤية الاستراتيجية للإصلاح والنموذج التنموي الجديد، وتفاعلا مع التوصيات الواردة في تقرير تقييم هذا القطاع ومواكبة لمستجدات إصلاح منظومة التربية الوطنية، وتفعيلا للمادة 9 من قانون الإطار التي تنص على مواصلة تأهيل التعليم العتيق على مختلف المستويات وتقوية الجسور بينها وبين التعليم العمومي، ومراعاة لشروط الإنصاف والجودة، وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات المميزة والوظائف التربوية والتكوينية الدينية، فإن الوزارة ستواصل العمل على تأهيل هذا القطاع عبر مشروعين كبيرين، مشروع تأهيل الكتاتيب القرآنية، ومشروع تجويد العرض التربوي وآلياته بالتعليم العتيق.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن التعليم العتيق ليس فقط جزءا من المنظومة التربوية لبلادنا، بل هو من روافد هويتنا، ومقوم من مقومات توازن هذه الهوية، ولا بد فيه من الاقتران بين التنمية المتعلقة بتكوين المهارات وبين التزكية، وأريد أن يدخل هذا المصطلح في الكلام عن التربية والتعليم، وبين التزكية التي تدعو الإنسان إلى التحرر من الأنانية، هذا الاقتران بين التنمية التي هي تكوين في المهارات وبين التزكية، التي يتحرر من الأنانية، هو الشغل الشاغل اليوم للعالم المتقدم من خلال ما نراه من تقارير ومناقشات، فهناك نجاح في كثير من الأمور المتعلقة بالمهارات، ولكن هنالك فشل في كثير من الأفاق، تذهب إلى أن تضع حتى المبادئ الأساسية التي عاش عليها القرن 19 و20، على أنها ثوابت أساسية مثل الديمقراطية.

والوزارة الوصية واعية بتحديات يطرحها هذا التعليم، ليست في غيره، منها طموح الوصول إلى حالة طبيعية من حيث سن التمدرس، مع ضمان العنصر الأساس في خصوصيته وهو الحفاظ الكامل للقرآن الكريم، ومنها حفظ التوازن بين الطلب الشديد على فتح مؤسسات جديدة وبين ضرورة تجنب التضخم، بتجاوز الحاجيات، ومنها ضرورة الوصول إلى حالة من التآطير، تتطابق من حيث المؤهلات ومساطر اللوج مع القواعد المعمول بها في الدولة، ومنها الحرص على الظروف البيئية الملائمة، لاسيما في الداخلات.

إن تشخيصنا الكامل، تشخيصنا كامل وواضح، ومن تم فنحن قادرين على الاقتناع بضرورة الزيادة في وسائل التغيير لغاية نبيلة ومفيدة لا تخفى عليكم.

وفي الختام، أجدد لكم شكري، متمنيا أن تتكفل أشغال هذه الجلسة، وكل أعمالكم في هذا الموضوع بالنجاح والتوفيق، لما فيه خير منظومة التربية الوطنية وصلاحيها.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على مساهمتكم في هذه الجلسة.

والكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه. السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للمجموعة الموضوعاتية بكل مكوناتها، على الجهود المبذولة لتقييم جانب مهم من السياسات العمومية، وكذا على أهمية الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها بخصوص موضوع الإصلاح التربوي وتحديات ورهاناته.

وهذا المناسبة كذلك، أود التنويه بروح الشراكة البناءة والمواكبة المنتظمة من طرف المجلس الموقر لقضايا التربية والتكوين.

وأستعرض أمامكم هذه المداخلة جانبا من مرجعيات ومرتكزات خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية وأهم الأوراش المفتوحة ومنهجية تفعيلها والتي تأتي أيضا تفاعلا مع خلاصات المجموعة الموضوعاتية الموقرة ومداخلات مختلف الفرق والمجموعات داخل هذه الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

تسعى الوزارة من خلال الإصلاح الذي تباشره في مجال المدرسة العمومية إلى تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة التعليم لدى التلاميذ وفق نموذج تعليمي جديد يعتبر المتعلمين محور الفعل التربوي من خلال تنمية قدراتهم الفكرية والنقدية وتشجيعهم على الابتكار والإبداع لتطوير ذواتهم بكل استقلالية ومسؤولية.

ولقد توصلت التقييمات الوطنية والدولية إلى أن بلادنا قد حققت تقدما ملموسا فيما يتعلق برفع رهان تعميم التمدرس، ورغم تسجيل العديد من المكتسبات فإن الوضعية ما تزال غير مرضية بخصوص

في إطار النهج الوقائي، الشيء الذي سيساهم في الرفع من مؤهلات تلاميذنا، لاسيما من خلال الأنشطة المدرسية ولاسيما من خلال الأنشطة المدرسية الموازية.

وتحقيقا لهذه الغاية أيضا، حظي الأساتذة باهتمام خاص في رؤية الوزارة للإصلاح، اعتبارا لدورهم المحوري في المنظومة التعليمية، حيث تم إشراكهم في عملية صياغة خارطة الطريق.

كما تم العمل على إعادة الاعتبار للأستاذ وتعزيز وضعه الاجتماعي والمهني كمدخل أساسي لتحقيق الجودة المنشودة، وذلك بخلق ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات الأساتذة وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ، مع تمكينهم من تكوين أساس رصين، يتجه نحو المهنة ويمتد طيلة الحياة المهنية عبر التكوين المستمر.

ويندرج هذا ضمن رؤية إصلاحية شاملة لمهنة التدريس، بدءا بتغيير معايير التوظيف والتدريب، ثم إرساء مسار مهني محفز يحث على الارتقاء بالمرادودية لما فيه مصلحة التلاميذ.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن إدراك تحول المدرسة العمومية وبلوغ الجودة المنشودة، لن يتحقق دون أن يمس الإصلاح مباشرة بالفصول الدراسية، حيث بالنسبة للتعليم الأولي تسعى الوزارة اعتماد سياسة استباقية لتأمين تعليم أولي ذي جودة ومجاني لفائدة الأطفال ابتداء من سن الرابعة، يتم تعميمه بشكل تدريجي، وقد استقبل التعليم الأولي الذي يدبر من طرف الشركاء وتشرف عليه الوزارة خلال هذا العام، 571.000 طفلا، بزيادة وصلت إلى 11% مقارنة مع السنة الماضية، مع تسجيل تراجع نسبة التعليم الأولي غير المهيكل بنسبة 19%.

وبغيت هنا نأكد على هاذ النموذج الجديد ديال التدبير المنتدب، اللي هو نموذج يعطي واحد الدور مهم للدولة في وضع الإستراتيجية في المراقبة والتقييم ديال هاذ التعليم الأولي، وفي نفس الوقت تتم انتقاء الجمعيات والشركاء اللي باش يحترموا ويسهرو على الجودة ديال هاذ التعليم، ويسهرو أيضا على احترام حقوق لا المربيات ولا المربين.

ولكن في نفس الوقت، تسهر الوزارة على مراجعة المناهج والتركيز على التقييم المنتظم، وفي نفس الوقت تسهر أيضا على التكوين لا الأساس ولا التكوين المستمر ديال المربيات.

بالنسبة للتعليم الابتدائي: يسعى الإصلاح الجديد إلى اعتماد نظام للدعم التربوي، مقرون بتحقيق النتائج عبر ثلاث رافعات أساسية:

أولا، اعتماد مقارنة شفافة وموضوعية لتتبع جميع التلاميذ، حيث ستتم مواكبة كل تلميذ بشكل فردي من خلال دفتر تتبع الكفايات، الذي سيكون رهن إشارة أولياء الأمور والفريق التربوي؛

ثانيا، ولترسيخ الكفايات الأساس لدى التلاميذ، تم اعتماد برنامج

مؤشر الجودة، كما يشكل الهدر المدرسي تحديا مقلقا للمنظومة التعليمية لما له من انعكاسات سلبية على وضعية التلاميذ المنقطعين.

وينضاف إلى ذلك أن واقع الممارسة التربوية يظهر قصورا في تحقيق الأثر على التعلّمات.

إن المقاربات التعليمية الناجعة على المستوى الدولي تؤكد على ضرورة ربط الفعل التربوي بالتجديد والإبداع والابتكار وبالانفتاح على القضايا الجوهرية المطروحة على كافة الأصعدة، اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وثقافيا، ولذلك فليس أمامنا خيار آخر غير العمل على تسريع وثيرة تحول المدرسة المغربية والاستثمار في رأسمال بشري مزود بالمؤهلات التربوية والمعرفية والكفايات العملية والتواصلية والمهارات الحياتية والتكنولوجية في ظل العولمة والتحول الرقمي.

وفي هذا الصدد، تتأسس خارطة الطريق 2022-2026 على ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص وعلى ربط الإصلاح بالفصول الدراسية وتأثيره المباشر على المتعلّمات والمتعلّمين، وتستهدف خارطة الطريق بلوغ ثلاث (3) أهداف إستراتيجية في أفق سنة 2026، وتمثل هذه الأهداف في:

أولا: تمكين الأطفال من اكتساب المعارف والكفايات التي تخول لهم النجاح في مساهمهم الدراسي والمهني، مع تحديد بلوغ هدف مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكّمين في التعلّمات الأساس؛

ثانيا: تكريس التفتح وقيم المواطنة من خلال مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛

ثالثا: تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث بغية الرفع من نسب الأطفال الذين يستكملون تعليمهم الإلزامي على الأقل، كيفما كان الوسط الاجتماعي والمجالي الذي ينحدرون منه.

ولذلك، بذلت الحكومة مجهودات خاصة لمواكبة تحقيق تحول المدرسة العمومية كتعبير منها على التزامها القوي بتنفيذ أهداف برنامجها من خلال تسخير الموارد المالية الضرورية وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية، خاصة ما تعلق منها بمجال التربية والتكوين، حيث حظيت الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2022 بزيادة بلغت 8% وبرسم سنة 2023 أيضا بزيادة هامة بلغت 10%.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في هذا الإطار، نركز في تدخلاتنا على فضاءات التعلّم، عبر اعتماد مقارنة جديدة، تجعل التغيير يمس مباشرة الفصل الدراسي ويحدث الأثر الفعلي على التلاميذ، وذلك من خلال الرصد والمعالجة المبكرة للتعثّرات المتراكمة لدى المتعلّمين والمتعلّمات، عبر اعتماد مقارنة تهدف إلى الدعم الاستدراكي للتعلّمات، وهذه في إطار اعتماد واحد المقاربة علاجية، وإلى تفادي مراكمة التأخر في التعلّمات وصعوبة تجاوزها

الترقية في المسار المهني، مع استفادة أطر التدريس من آلية جديدة لتحفيز تمكّنهم من تحسين دخلهم وفق مبدأ المردودية.

خلال الدخول المدرسي المقبل سيتم إقرار هاذ النظام الأساسي الموحد الجديد الذي تمت صياغته بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين؛

ثانيا، إصلاح شامل لطريقة تكوين هيئة التدريس، مما يسمح لهم بأن يصبحوا ركائز نجاح الإصلاح وتجويد المدرسة العمومية، إذ قامت الحكومة بإرساء هندسة جديدة لتكوين الأساتذة، قوامها خمس سنوات يتم التكوين خلالها في ثلاث فضاءات متكاملة:

- التكوين الأساس في مسالك الإجازة؛

- في التربية بالمؤسسات الجامعية المختصة؛

- والتأهيل المهني بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والتدريب بالمؤسسات التعليمية.

وسيتم تكوين 50.000 طالب وفق هذا المسار بحلول نهاية ولاية الحكومة، وقد بلغ هذه السنة عدد المسجلين الجدد في سلك الإجازة في التربية 13.000 طالب، وهو ضعف عدد المسجلين في السنوات السابقة و87% من المسجلين في السنة الأولى حاصلين على شهادة البكالوريا بميزة؛

ثالثا، سيستفيد الطالبات والطلبة الذين يتابعون دراستهم بسلك الإجازة في التربية مقابل إنجازهم أعمال تربية لفائدة المؤسسات التعليمية العمومية من تعويض شهري صافي قدره 1000 درهم لمدة 10 أشهر في كل سنة جامعية، وقد وصل عدد الطالبات والطلبة الذين يتابعون دراستهم هذا العام بسلك الإجازة في التربية 18.000 طالبا.

كما سيتم إنشاء معهد الأستاذية لضمان جودة تكوين الأستاذات والأساتذة واعتماد الإشهاد وكذا توحيد مضامين التكوين للمكونين، وأيضا سيتم العمل على الرفع من عدد هيئات التفتيش والتأطير والمراقبة والتحكيم وذلك بتكوين 800 مفتش تربوي و2000 مديرو 300 مستشاري التوجيه التربوي و100 مستشاري التخطيط التربوي، هذا بالإضافة إلى فتح 20.000 منصب كل عام، بما فيه 18.000 من هيئة التدريس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

ينبع التغيير من الإرادة الجماعية المتمركزة حول مشروع المؤسسة ولذلك سيتم دعم الفريق لتفعيل الإصلاح من خلال وضع نظام لتجويد وقياس أداء المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال مجموعة من المداخل:

1- إرساء نظام منح علامة الجودة في بداية الموسم الدراسي المقبل، وللحصول على هذا التميز يجب أن تحقق المدارس معايير الجودة

تدريس وفق المستوى المطلوب "TaRL"، وهي طريقة أثبتت نجاعتها على المستوى العالمي، تستهدف مواكبة 400 ألف تلميذ وتلميذة ابتداء من الموسم الدراسي المقبل لتجاوز التعثرات وتمكينهم من الكفايات الأساس.

ثالثا، ولتنمية الذوق القرائي للتلاميذ ستعمل الوزارة في أفق سنة 2026 على تجهيز الأقسام الدراسية بمكتبات خاصة تتوفر على عدد مهم من الكتب لضمان إقبال التلاميذ على القراءة بانتظام، وسيتم خلال هذه السنة استهداف مليون تلميذ موزعين على أكثر من 30 ألف فصل دراسي.

بالنسبة لأساليب التدريس: نعمل على اعتماد طرق بيداغوجية جديدة أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية فعاليتها:

أولا، لجعل التعلم فعلا ممتعا وفعالا قادرا على تحفيز المتعلمين، تعمل الوزارة على نهج أساليب جديدة للتدريس الناجع، قائمة على تدبير جيد وفعال لزمان التعلم عبر مراجعة وتخفيف جداول الحصص وربط انتقال الأستاذ من درس لآخر بضرورة فهم واستيعاب المتعلمين للدرس مع توفير دلائل بيداغوجية وديداكتيكية لهيئة التدريس قصد ضمان نجاعة هذه الإجراءات؛

ثانيا، بحلول عام 2026 ستعتمد غالبية المدارس - أكثر من 75% منها - نموذج تدريس جديد، ففي بداية العام الدراسي 2023 تم تكوين 11 ألف أستاذ من 620 مدرسة ابتدائية منخرطة في مشروع مؤسسة الريادة والبالغ العدد الإجمالي لتلاميذها 322 ألف تلميذ وتلميذة.

وفيما يتعلق بتعلم اللغات: تقوم الوزارة بتجديد طرق التدريس في اللغة العربية واللغة الأمازيغية.

وبخصوص اللغة الفرنسية وتماشيا مع مضامين القانون الإطار ذات الصلة، نحرص على تحسين مستوى المتعلمين، كما نعمل على توسيع تدريس اللغة الإنجليزية مع توفير موارد سمعية وبصرية لتعزيز تعلمات التلاميذ، لذلك سيتم الرفع من عدد المدارس الابتدائية التي تدرس بالأمازيغية بمقدار 4 أضعاف، أي تغطية حوالي 50% من المدارس بحلول سنة 2026، وعلى مدى 3 سنوات سيتم تعميم اللغة الإنجليزية في السلك الثانوي الإعدادي مع إعداد منصة لتعلم اللغة الإنجليزية لتكون في متناول المتعلمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في إطار الاهتمام بالعنصر البشري وتحسين أوضاعه المهنية والاجتماعية، تحرص الوزارة على رد الاعتبار لمهنة التدريس وتعزيز الدور الاجتماعي للأستاذ، وذلك من خلال:

أولا، إرساء نظام أساسي موحد يسري على كافة موظفي قطاع التربية والتعليم، يضمن نفس الحقوق لهيئة التدريس ونفس آفاق

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم على مساهمتكم.

والكلمة للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة، رئاسة وكتابة، واخا ما عندناش الأسماء ديال الأعضاء الآخرين ديال اللجنة، ربما تمكنونا منهم السيد الرئيس.

أولا، لأن العمل اللي قمتو به هو عمل مهم، وتبيان من خلال التقرير أنه كاين واحد الاجتهاد، وكاين على مستوى التوصيات، عدد من المواضيع اللي ذات راهنية، وهاذ العمل يساهم بشكل واضح في أنه نكونو كلنا على نفس المستوى ديال المعلومات، ونكونو فاهمين التحديات بشكل مشترك، وبطبيعة الحال نشترك كذلك، هي فرصة للحكومة من أجل أو الوزارات ومنها الوزارة ديال الإدماج الاقتصادي والقطاع ديال التكوين المهني من أجل كذلك الإخبار بعدد من المنجزات اللي منها ما يجيب على الأمور اللي طرقتوها.

التكوين المهني، غادي نسلمكم المداخلة مكتوبة، نحاول نختصر شوية، لأن ربما عندكم الجلسة فالعشية، وأنا من الناس اللي معروض عندكم هاذ العشية هاذي.

فأنا غير اللي بغيت نقول، غنجاوب على بعض النقاط اللي طرحتها وحدة وحدة بشكل مستعجل، أو بشكل مختصر:

أولا، تكلمتو على النظام ديال التقييم المستقل، التكوين المهني كنظن ماكاين حتى شي نقاش على أنه موضوع أساسي محوري بالنسبة للتعليم، بالنسبة للتشغيل، وكذلك هو واحد الواجبة مهمة بالنسبة للشباب ديالنا باش يكتاسبو واحد العدد ديال المهارات.

وعلى ضوء هاذ المستجدات الجديدة اللي كاينة على الساحة الدولية والساحة الوطنية، الساحة الوطنية فيها واحد العدد ديال البرامج القطاعية اللي كتدير واحد الضغط على الموارد البشرية، وعلى الساحة الدولية كذلك، كاين متطلبات كبيرة لعدد من البلدان.

إذن الناس ملي كيجيو يقلبو، كيجيو يقلبو كذلك على الخريجين ديال التكوين المهني، التكوين المهني فيلادنا عندو القانون داخل حتى هو فالقانون الإطار، عندو قوانين خاصة على حسب واش تكوين مستمر ولا خاص، إلى آخره.

المتعلقة بمواكبة وتتبع التلاميذ والتكوين المستمر وطرق التدريس والظروف المادية والإدارة، وما إلى ذلك، وستحصل المدارس في مقابل علامة الجودة على مزايا وحوافز. وبحلول سنة 2026 سيتم تصنيف 70% من المدارس الابتدائية و60% من المؤسسات الثانوية وسيستفيد منها حوالي تقريبا 5 مليون ديال التلاميذ؛

2- اعتماد مبدأ التطوع في عملية توسيع مؤسسة الريادة، بحيث أن الفريق التربوي هو من يختار الانخراط في المشروع لضمان التزام كلي في إنجاز العملية؛

3- سيتم الرفع من الميزانية الخاصة بالمؤسسات التعليمية بالمساهمة في نجاح مشروع المؤسسة بأكثر من الضعف من 20.000 درهم إلى 50.000 درهم بالنسبة للتعليم الابتدائي وإلى 100.000 درهم بالنسبة للتعليم الثانوي؛

4- خلال هذه السنة سيتم إعادة تأهيل 2000 مؤسسة بالكامل بغية تقليص نسب الاكتظاظ وسيتم تجهيز أكثر من 13.000 حجرة دراسية بمعدات العرض الرقمية (les visio-projecteurs) والحاسوب، كما سيتم تجهيز أكثر من 30% من الأقسام الابتدائية بفضاء للقراءة، مع تجهيز 100 مؤسسة إعدادية بمكتبات، كما سيتم تعميم أعوان الحراسة والنظافة بجميع المؤسسات التعليمية؛

5- تعتمد الديناميكية داخل المؤسسات على نهج البناء المشترك الذي يسهر على إرسائه رؤساء المؤسسات، مدعوما من قرب بشبكة من الميسرين والمنسقين على مستوى الحوض المدرسي، سيتم تحديد 32 ميسرا واختيارهم وتدريبهم على أفضل الممارسات، من أجل بدء تنفيذ الإصلاح داخل الأحواض المدرسية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن المعطيات التي استعرضتها أمام مجلسكم الموقر، والتي تستند إلى القانون الإطار والتزامات خارطة الطريق، تم الشروع في تنزيلها فعليا بكل تعبئة وانخراط على كل مستويات المنظومة التربوية.

وأود أن أجدد التأكيد، بأن التحدي الجوهرى يرتبط بالتركيز المباشر على ما يجري داخل الفصول الدراسية، عبر الحرص على اكتساب التعلّمات الأساس ومن خلال مواكبة هيئة التدريس وجعل المؤسسات فضاءات آمنة ومحفزة على التعلم.

إن بلوغ النهضة التربوية يتطلب الكثير من الوقت، ويحتاج إلى تضافر وتعبئة جهود كافة المتدخلين.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فاحنا خدمنا على واحد المرجعية وطنية في إطار الاتفاقية اللي كانت مع (MCC) وكان تصميم ديال تطبيق معلوماتي للنظام الوطني للتقييم الذاتي، والوزارة بدأت في هاذ الشيء، 250 مؤسسة هذا هو الرقم سنويا إلى أن يشمل جميع مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العام والخاص، واللي إلى حدود اليوم درنا 529 مؤسسة، ولكن باقي واحد المرحلة غادي نوصولها باش نديرو الإرساء ديال هاذ المنظومة ديال المعايير، ويكون التقييم الخارجي عندو واحد القوة بحال اللي كاين ف (les certifications) تتعرفو ديال (ISO²) اللي تتعرفو اللي ولات عاطية واحد النتيجة لا بأس بها، وهاذ الشيء غادي يعطي واحد الفرصة باش يبان كذلك واحد النسيج ديال الخبراء، إلى آخره، اللي يمكن يتخصصو في هذا المجال يعني واحد (filière) واحدة أخرى ديال الخدمة.

تقوية نظام التوجيه في مسار السلك الإعدادي - الثانوي وإرساء بنيات فعالة لاستقبال الطلبة الجدد، هذا راكم تتعرفو، هذا إشكال، زعما موضوع بشكل كبير، علاش هو إشكال وغادي يبقى إشكال؟ راه عندي الأجوبة، زعما راه درنا مجهودات كبيرة، كاين واحد المنصة إلكترونية، كاين تعبئة ديال الموجهين، درنا لهم التكوين، درنا فضاءات خاصة للتوجيه خصوصا في "مدن المهن والكفاءات"، يعني ذاك الشيء جد متقدم، ولكن يبقى على أنه ضروري أن القطاع الخاص يدخل معنا في شراكة فهاذ المجال، لأن التوجيه يتقدر يكون بعدا للأبناء (les prescripteurs)، يتقدر يكون الأبناء، الناس اللي معنيين، ويتقدر يكون عندهم في واحد المرحلة اللي هوما مازال ما وصلوش لهادك الاختيار.

فالتوجيه ماشي هو الاختيار ديال الشعبة، أنا بالنسبة لي التوجيه هو يعني الإنسان تيخدم على هاذك المشروع ديالوشخصي.

حيث التوجيه فيه جوج الحوايج، فيه المشروع ديالك الشخصي، أشنو أنت باغي تدير (la vocation)، وفيه واش كاين فين غادي تخدم، عاود ثاني ماشي يبقى يختاريني آدم شي حاجة اللي ما تعطيش النتيجة، هاذو هوما جوج د المعايير مهمين خصهم يدارو.

إلى بقينا في المنظومات الحالية عندنا طبقات ديال الموجهين، زعما تنديرو واحد الاجتهادات كبيرة ولكن ما غاديش تعطي ذيك النتيجة اللي بغينها للشباب ديالنا.

إذن خص يكون واحد الإعانة خارجية، خارجية من المنظومة تيجي من القطاع الخاص، وخصنا واحد الطريقة ديال التدير ديال هاذ المنظومة ديال التوجيه يكون فيها القطاع الخاص ونختارو النظام اللي بغينا، واش يكون على أساس يعني بحال مجتمع مدني، نديروه في الوسط باش يدير (l'animation) على هاذ الشيء، بمعنى أنه غادي يجيو الناس تيكتشفو واحد المهنة مع واحد السيد اللي خدام في ذاك المهنة،

كاين عندنا المكتب ديال التكوين المهني اللي كيتكلف بواحد النسبة مهمة تقريبا 400.000 ديال المقاعد البيداغوجية كاينة عندو، وكاين عندنا القطاع الخاص اللي فيه تقريبا 85.000 ديال الخريجين.

عدد ديال المؤسسات، تقريبا عندنا 400 في المكتب ديال التكوين المهني، وكاين تقريبا 1900 في القطاع الخاص، وكاين كذلك مؤسسات أخرى اللي كاينة في التمرس المهني وكاين مؤسسات أخرى كاينة في المؤسسات اللي كتقدير التكوين فوسط المقاولات، تقريبا واحد 75 إذا ما خانتنيش الذاكرة، مزيان.

هاذ الشيء كيغطينا واحد 650.000 ديال الناس المتدريبات والمتدربين اللي كاينين فهاذ القطاعات كلها.

الأنماط ديال التدير هي أنماط مختلفة، كاين تدير اللي تيكون في التكوين المهني، يعني في مكتب التكوين المهني، كاين التدير اللي تيكون واحد التدير مفوض إلى القطاع الخاص اللي تتكون بشراكة معه، بالتالي النمط هو أنه الحكومة من خلال الوزارة تتمول البناء، ولكن الأمور الأخرى خصها تدار عبر القطاع الخاص.

بالنسبة للتمرس المهني (l'apprentissage) وبالنسبة لكل ما هو دون الدبلوم، يعني تتعرفو التكوين المهني فيه ما هو يعطيك الدبلوم واللي غادي يعطيك شهادة، فهذا عندنا مشكل وعندنا مقاربة حقيقية، عندنا مفارقة حقيقية في البلاد على أنه كاين نجاح كبير ديال التكوينات من نوع (technicien spécialisé) تقني متخصص بالنسبة لواحدة أخرى كاين تقني، ولكن ذاك الشيء اللي جا تحت واللي محتاجينو واحد المئات ديال الآلاف ديال المواطنين والمواطنات، لأن الإحصائيات ديالنا تتقول على أنه كاين 1.4 مليون ديال الناس اللي فواحد الوضعية ديال لا تعلم ولا تكوين ولا شغل، فخصنا نلقاو واحد المعادلة ديال هاذ الشيء.

كاين خارطة طريق فيها 5 محاور، راكم تتعرفوها.

دبا الأسئلة اللي طرحو في إطار التوصيات ديالكم أولا تكلمتو على واحد النظام ديال التقييم اللي يكون مستقل وفعال بمختلف مؤسسات التكوين المهني يبني على معايير الجودة والفعالية، إذن أولا خصنا نلقبو على (la norme) خص واحد (la norme)، كاين جوج ديال المدارس فهاذشي ديال (la norme)، يا إما غادي نديرو واحد المنظومة ديال المعايير ذاتية ديالنا، ونبداو نديرو عليها (la certification) وذاك الشيء، يا إما غادي نمشيو فواحد المنظومة ديال المعايير اللي هي موجودة، ونحاولو نخدمو عليها.

فدار واحد العمل كبير مع القطاعات، فيه تقييم ذاتي للمؤسسة، تدير المؤسسة، الموارد البشرية، الملاءمة وتعيين ديال البرامج، علاقة المؤسسة بالمحيط السوسيو-اقتصادي، هاذو هوما، تتبع ديال خريجي المؤسسة، لأن تيكون واحد الدراسة ديما باش تتشوف شحال الناس دخلو لسوق العمل، وكاين التقييم الخارجي اللي هو تحليل نتائج التقييم الذاتي وإلقاء نظرة خارجية على أداء المؤسسات من طرف الخبراء.

¹ Millenium Challenge Corporation

² International Organization for Standardization

خصنا نتموقعو في الباحثين عن تدريب ونشوفو واش كايين شي منظومة اللي كتنظن الجهات خصهم يلعبو فيها واحد الدور من الناحية ديال المساهمة في التمويل.

والخدمة اللي درنا اليوم مع الجهات كلهم هي كنعقولولهم الله يخليكم في هذوك³ (les PDR) ديالكم يعني المخططات الجهوية للتنمية، خصنا نتذاكرو على هاذ المبادرات النوعية اللي تتعاون الشباب ديالنا باش يقدريلقى واحد فرصة العمل، ماشي حتى يفوت الحال يعني قبل.

تنوع المسارات ديال التكوين: كان واحد العمل كبير اللي تدار، العرض التكويني الجديد فيه 775 شعبة تكوينية، 417 منها شعبة جديدة، 249 منها شعبة محينة، 109 شعبة تم الاحتفاظ بها في حين تم حذف 108 ديال الشعب، درنا 91 برنامج جديد للتكوين المهني فيه الذكاء الاصطناعي، فيه القطاع الرقمي بالخصوص، فالصناعة والقطاع شبه الطبي، بالإضافة إلى مجال خدمات الأشخاص هاذي عليها إقبال كثير، خدمات الأشخاص (les services aux personnes).

بطبيعة الحال مؤسسات التكوين المهني راني تكلمت عليها، كايين 47، أنا نعطيكم دابا الرقم بالضبط، مؤسسة تابعة للجمعيات 68 ماشي 75 مركز للتكوين بالتدرج المهني داخل المقاولات.

عدد الداخليات راه بلغ 127، إذن كايين واحد المجهود وفيهم تقريبا 20.000 مستفيدة ومستفيد.

بالنسبة للمؤسسات من الجيل الجديد، نتعرفو أنه المدن ديال المهن والكفاءات هي من الجواهر ديالنا فهاذ المجال، تم الإنجاز فواحد الظرف قياسي ديال 4 ديال المدن ديال المهن والكفاءات وبدا فيها التدريس، وآخرها هي اللي دشن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكايين 3 ديال المدن مهن والكفاءات إن شاء الله غتكون جاهزة فالدخول المقبل، ونحن بصدد دابا كنعوظفو هذوك الأساتذة اللي غادي يكونو فهاذ مدن المهن والكفاءات وكايين عدد من مدن المهن والكفاءات وديال الداخلة حتى هي راه غادية، وكايين 3 آخرين اللي كان واحد الإشكال ديال الصفقات ديالهم لأن الأئمة طلعت، وما قدراتش هذيك المقاولات تواكب هذاك الصعود الأئمة، وبالتالي احنا درنا العمل ديالنا كلو.

أولا، يعني الميزانيات المخصصة رفعتها للتكوين المهني باش ندعمو. وثانيا، درنا إعادة طلبات العروض، الحمد لله ديال مراكش ها هو راه داز فأبريل، إذن ذاك الشي غادي مزيان والآخرين راه غادي يتفتحو الأطراف في شهر غشت إن شاء الله، باش نكونو إن شاء الله في الطريق ديالنا، والحمد لله هذا واحد المشروع كبير اللي غادي حسب التوجهات ديال صاحب الجلالة، كايين عندي التفاصيل كثيرة على الشعب، وعلى كذا، إلى آخره غادي تلقاوها في المداخلة المكتوبة.

ماشى واحد السيد اللي تيديريدوزها لهم في "يوتوب" أوتيدوزها لهم في كذا، اللي خدام فيها، يعاود لهم أشنو كايين، هاذ الناس واحد الأجزاء منهم خصهم يمشيو لهاد المقاولات ويشوفو، ولو يديرو (stage) ديال 2 ساعات، خصوصا بالنسبة للناس اللي صغار.

إذن عندنا واحد المشروع متكامل فهاذ المجال وغادي نشوفو نديرو شراكة فهاذ المجال باش نقدرو نعطيوه واحد..

راه فالمدخلة كايين التفاصيل، راه درنا بزاف ديال الحوايج، ولكن تنقول لكم اللي ناقص ما شي اللي درنا.

ضرورة النهوض بالتكوين المهني من أجل توفير فرص العمل والرفع من التنافسية الاقتصادية ومواكبة التحولات الدولية، تنظن كان واحد العمل، لأن كيفاش تنديرو هاذ الشي ديال الملاءمة مع سوق الشغل؟ تنديرو 2 أولا 3 ديال الحوايج.

أولا، الاختيار ديال الاستثمارات ديالنا خص تكون مطابقة لما يريده سوق الشغل، سوق الشغل شكون فيه؟

فيه الفاعلين الاقتصاديين، هاذ الفاعلين الاقتصاديين نوعان، يا إما اللي تيدخلو معنا في التسيير، وهاذ الشي اللي كايين في واحد العدد والمعاهد ذات التدبير المفوض، وهاذ الشي اللي كايين أو المعتمز القيام به في "مدن المهن والكفاءات"، هاذي واحدة، باش تنقولو أنه التوجيه يكون غادي فهاذ الاتجاه.

يا إما تناخذوهم كمشغلين، مشغلين خاص يكون العمل مقرب، ومازال هنا خص نديرو واحد المجهود، وهنا أحسن حاجة يمكن لنا نديرو هو (le statut du stagiaire)، هذاك النظام ديال المتدرب باش يقدر يخرج من المؤسسة ويمشي يديرشوية ديال (stage) ولكن (stage) خصنا نفهموه بواحد المعنى أوسع ديال هذاك (stage) اللي ثقيل على المقاول، وخصوصا بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة، واللي عندو واحد الكلفة.

إذن خصنا نلقاو واحد الحل لهاد القضية هاذي، وهذا هو اللي غادي يحسن من سميتو.. والتوجيهات ديالي كوزيراني أعطيتها للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات باش تخدم على واحد المشروع، باش تقدر حتى هي تتموقع في المجال ديال التدريب (les stages)، حيث ما عندناش اليوم واحد المؤسسة اللي كتعاون الناس اللي ما عندهومش، اللي ما في حالهومش، اللي ما عندهومش الاتصالات، نتعرفو (stage) صعيب، لأن خصك تكون تتعرف المقاوله أولا تيعرف شي واحد المقاوله باش يوصي عليك، صعيب، صعيب جدا.

وهذاك الإنسان اللي غادي يدوز، هو تيدير التكوين غادي يبقى في أسميتو، واخا عندو (stage obligatoire) راه تيمشي تيجيب (le rapport) وتيطبع فيه، راه احنا عارفين كيفاش تتكون الأمور.

ولكن خصنا كما تنديرو المساعدة ديال الباحثين على الشغل،

³ Programme de Développement Régional

إذن، أنا ما كنشوفش أنه غنقدرو ننجحو هاذ الزخم هذا اللي بغينا نحطو عند المواطنين والمواطنين، راه ما عندهم والو هاذ الناس، دابا هاذي هي الفكرة، إلى ما درناش واحد المنظومة ديال المنح، ماشي بالضرورة تكون بنفس المستوى دالمنح اللي كاينة على المستوى الجامعي ولا على مستوى التقنيين المتخصصين ولكن شي بركة اللي تقدر تعاون الناس.

إذن الفكر ديالنا اعطيتكم غير المعالم ديالو، شق اجتماعي (la bourse)، لأنه ب (la bourse) غادي يصعب، وعاد غنكرو واش تكون كتشمل التكوينات اللي تتعطي دبلوم ولا التكوينات اللي كتدير (les certificats).

كيبقى الموضوع الآخر هو الاعتراف أو الإسهاد ديال هاذ الكفاءات، لأن أنا كنت نتكلم مع السيد الوزير وعندنا هاذ القناعة هاذي، العالم يتوجه إلى عالم بدون.. الدبلوم غادي يولي عندو، هو مهم، ولكن ما غيبقاش هو كلشي، فخصنا نتوفرو على الإطار ديالنا ديال الإسهاد، راه كذلك واحد المرسوم احنا خدامين عليه وغنتشاورو فيه مع الوزارات المعنية باش يكون عندنا ما يسمى بالإطار الوطني للإسهاد اللي غادي يعطي واحد القيمة للتكوينات، وهو مطلوب لا من طرف القطاع الخاص..

إذن هاذ الشي (logiciel) ديالنا خصوي يتبدل، خصويكون كلو خدام فالتشغيل، خصوصا بالنسبة للتكوين المهني، احنا ما تنكونوش باش.. تنكونو باش الناس يخدمو.

الحمد لله عندنا نسبة ديال الإدماج عالية، ماشي هابطة، ولكن عندنا عدد كثيرة غتكون مليون و400 ديال الناس في وضعيات لا تعلم ولا كذا ولا كذا.

ما نطولش عليكم، التفاصيل غتكون فالكلمة ولكن تشكركم، وهادي مناسبة بطبيعة الحال باش نتفاعلو فهاذ التقرير المهم اللي وجدته، والحضور ديالنا هو كذلك اعتراف بالجدية ديال هاذ التقرير والجدية ديال هاذ المجلس الموقر في مباشرة الأعمال ديالو، والاحترام كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم، تشكركم على مساهمتكم. والكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. تفضل السيد الوزير المحترم.

غير إجمالاً، بالنسبة لمدن المهن وكفاءات، الجديد هو عندنا فضاءات للتوجيه، عندنا منصات للتدريب، بمعنى تيكون عندك هاذي المدينة دالمهن والكفاءات، فيها واحد القرية سياحية، فيها قرية صناعية، فيها قرية ديال المهن الطبية وفيها مثلاً قرية ديال المهن الرقمية، فكل وحدة من هاذ القرى كايين منصات تطبيقية بالنسبة للقرية الصناعية تتلقى واحد المنصة تطبيقية، تنكونو شرينا المعدات ديال التدريب، وهي تتكون عندها واحد الكلفة وكايين واحد المنظومة كلها، فبالآتي يعني المتدربين كيولوجو للمنصات اللي يمكن لها تعطيم القدرة على التكوين المهني اللي تنقلبوا عليه.

كايين داخلات من طراز رفيع، كايين هاذ الشي ("les" soft skills) اللي استثمرنا فيه بزاف، لا رقمياً ولا حضورياً ولا من ناحية المدة الزمنية اللي خصها تكون والأقسام ما تيفوتوش 20 ديال المتدربين والمتدربات.

المرحلة المقبلة هي استكمال الحكامة بإدماج القطاع الخاص في التدبير، باش إن شاء الله هاذ الجيل الجديد من المؤسسات يتمشى كيف ما تنطمحوليه.

كايين مخطط متكامل، احنا بصدد الإنهاء ديالو، اللي عندو علاقة بالتدرج المهني والتمرس المهني، يعني (l'apprentissage et l'alternance)، كايين جزء ديال (l'alternance) راه كايين عند السيد الوزير وكايين التدرج.

دابا القضية فهاذ الشي هذا هو العدد، حيث احنا كنفكرو كدولة ما كنفكروش كجمعية ولا كمدينة، كدولة ملي كنجي تشوف كتلقى عندك 30 ألف ديال الناس اللي كيديرو التدرج المهني أي (l'apprentissage)، للتذكير التدرج المهني 20% فالقسم و80% فالقولة ولا فالتعاونية ولا فهذا..

إذن احنا بالنسبة لنا 30 ألف ما كافياش، وفي قطاعات مهمة، ولكن ماشي جميع القطاعات اللي غيبغيو يمشيولها الناس اللي كيخرجو من المدرسة، حيث دابا هذا هو الفكرة، الهدر المدرسي كيغطيك واحد العدد ديال الناس، ما كيقراو، ما خدامين، ما كيتكونو.

إذن احنا الفكرة هي أنه العمل اللي قمنا به هو استكمال المجالات اللي غادي يدخلو فيها الناس فهاذ الشي ديال التدرج المهني، باش ما نبقاوش غير فالصناعة التقليدية وفالصيد وفي الفلاحة، خصنا ندوزو للرقمنة وندوزو لأمر أخرى للمدرسة من الجيل الجديد بالتنسيق مع الوزارتين اللي عندنا، وخصوصاً بالنسبة لهاد الموضوع الوزارة ديال التربية الوطنية.

إذن خصنا ندوزو من 30 ألف لـ 100 ألف.

كيبقى السؤال، هاذ الناس تتعرفو ما عندهم الحق ف (la bourse)، لأن (les bourses) اللي كايين خص يكون عندك الباك، عاد باش تاخذ (la bourse)، إذن حتى كتكون داخل ف (technicien spécialisé) ولا ف (technicien) عاد كتلحقها.

كافة الفاعلين على مستوى كل جهات المملكة، طلبة، أساتذة، باحثون، أطر إدارية وتقنية، فاعلون اقتصاديون، جماعات ترابية، فعاليات المجتمع المدني، الكفاءات المغربية بالخارج.

وذلك بهدف إرساء نموذج جامعي بمعايير دولية يروم إعداد أجيال قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، وعلى الإسهام بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

ويعد الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج أحد المرتكزات الأساسية للمخطط الوطني، بحيث يضع الطالب في صلب الأولويات من خلال دعم مؤهلاته العلمية وتحفيزه على الإبداع والمبادرة قصد تعزيز قدرته على التكيف مع متغيرات سوق الشغل.

وسيشكل دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية، فضلا عن تشجيع الحركة الداخلية والدولية إحدى اللبنة الأساسية لتعزيز شخصية الطالب واكتسابه للمهارات الحياتية التي لا تقل أهمية عن التكوين الأكاديمي.

وفي إطار تفعيل ورش الإصلاح والتطوير البيداغوجي، تم التركيز على سلك الإجازة وسلك الدكتوراه في تنزيل هذا الإصلاح، ابتداء من الدخول الجامعي المقبل.

وفيما يخص سلك الإجازة، تم إعداد دفتر جديد للضوابط البيداغوجية الوطنية والذي يضم مستجدات من أهمها:

- اعتماد نظام الأرصدة القياسية الدولية؛
- تنوع طرق التدريس، حضوري، التعليم عن بعد، التعلم بالتناوب بين الجامعة والقطاع الاقتصادي؛
- إدراج وحدات في المهارات اللغوية والرقمية ومهارات القوة إلى جانب تعزيز الوحدات المعرفية؛

- إطلاق مسالك جديدة للتكوين تواكب متطلبات القطاعات الإنتاجية، والمجالات الترابية بتنسيق مع الفاعلين، السوسيو اقتصاديين بالنسبة للمسالك المهنية؛

- إلزامية الإسهاد في لغة التدريس للحصول على الدبلوم وتعزيز مكانة اللغات الأجنبية، ما بينهم الفرنسية والانجليزية خصوصا؛

- مأسسة برامج الحركة الطلابية على الصاعدين الوطني والدولي؛
- إدراج ملحق دبلوم كوثيقة تعطي رؤية واضحة عن تكوين الطالب، مما يسهل عملية متابعة دراسته أو حركيته على المستوى الوطني والدولي، ويمكن من تقييم قدرات ومهارات الخريجين من أجل إدماجهم في سوق الشغل.

وفي نفس السياق، يسعى النموذج البيداغوجي الجديد إلى إرساء جسور مرنة بين التخصصات، والمسالك والمؤسسات، من خلال إحداث مراكز التميز ابتداء من "باك + 2"، بالمؤسسات ذات الولوج

السيد عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أتشرف اليوم بالحضور أمام مجلسكم الموقر في جلسته السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية، وذلك للتعقيب على التوصيات ومناقشة التقرير القيم الذي أعدته مشكورة للجنة الموضوعاتية المؤقتة حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

وأود في البداية أن أقدم بخالص الشكر للسيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارين ولكافة أعضاء المجلس الموقر وبصفة خاصة لأعضاء اللجنة الموضوعاتية على الاهتمام الذي تم إيلاؤه لقضية مجتمعية ذات راهنية تأتي في صدارة الأولويات الوطنية.

وكما تعلمون تحظى هذه القضية بالعناية الفائقة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بالنظر لأهمية إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تأهيل الرأسمال البشري لبلادنا ورفع من جودته وقدرته على مواكبة التحولات الهيكلية للسياق الوطني والدولي.

كما أغتنم هذه الفرصة لأثمن التوصيات والملاحظات التي استخلصها التقرير والتي نسجل بكل ترحيب انسجامها في مجملها مع التوجهات الإستراتيجية التي تنكب عليها الوزارة حاليا.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما جاء في التقرير الذي أعدته اللجنة الموقرة، فإن التحولات المتسارعة التي يشهدها السياق الوطني والدولي تضع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار أمام تحديات كبرى تسائل الدور التنموي الذي تضطلع به الجامعة كفضاء لإعداد الكفاءات ومناورة لإشعاع العلم والمعرفة ولتطوير الرابطة الاجتماعية.

في هذا السياق، يتعين على المنظومة رفع عدة تحديات، التي سبق وأن تم تسليط الضوء عليها في عدة مناسبات وأكدها تقرير اللجنة الموضوعاتية.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل رفع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص واعدة، قامت الوزارة بإعداد رؤية استراتيجية متجددة من خلال المخطط الوطني لتسريع تحول وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) والذي تمت بلورته وفق مقاربة تشاركية شملت

الاصطناعي.

وفي نفس دائرة الاهتمام، تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تهيئة ونقل التكنولوجيا لفائدة المقاول، من خلال العمل تدريجيا على تعميم مدن الابتكار على صعيد كافة جهات المملكة والرفع من نجاعة حكمتها من خلال شركات واعدة بين الجامعة والمقاول، وتحفيز براءات الاختراع عن طريق حاضنات ومسرعات المشاريع المبتكرة ذات الصلة بالمجال الصناعي والرقمي.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وعيا منا بضرورة ضمان تنزيل ناجع وفعال لكافة أورش التطور التي يتضمنها المخطط الوطني، اعتمدت الوزارة ثلاث رافعات أساسية، تضم تسريع التحول الرقمي وتعزيز التعاون والشراكة وكذا ملائمة الإطار التنظيمي والقانوني للمنظومة.

وعلاقة بهذه الأخيرة، والتي أكد التقرير على أهميتها، قامت الوزارة بإطلاق ورش مراجعة القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي من أجل ملامته مع الأولويات الإستراتيجية للتوجه الإصلاحي الجديد، بما يتماشى مع الأهداف الرامية إلى تطوير حكمة المنظومة برمتها وتجويد آلية التعاقد بين الدولة والجامعة من خلال تكريس مبادئ النجاعة والفعالية، ترسيخ ثقافة النتائج والأداء.

كما قامت الوزارة عمليا، وفي السياق ذاته، بإصدار العديد من النصوص التنظيمية المتعلقة بمختلف مكونات منظومة التعليم العالي، منها ما تم نشره في الجريدة الرسمية، ومنها ما تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الحكومة وأخرى بالمرحل النهائية، الأسبوع المقبل للمصادقة، أذكر منها فيما يتعلق بالشأن البيداغوجي والطلابي:

- مشروع مرسوم بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، ويتوخى هاذ المشروع مواكبة التحولات الراهنة والمستقبلية التي تعرفها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

- كما تم إعداد مشروع مرسوم بتحديد شروط وكيفيات صرف المنح الدراسية للطلبة، وشروط وكيفيات وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية.

ويرمي هذا المرسوم إلى إسناد البت في الطلبات للاستفادة من منح الاستحقاق الاجتماعي إلى لجنة وطنية ترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، وتحديد عتبة الاستفادة من المنح التعليمية، استنادا إلى قاعدة بيانات السجل الاجتماعي الموحد، وكذا إحداث منح خاصة ترمي إلى تشجيع الحركة الطلابية الوطنية.

وفي إطار حرصها على تهيئة الموارد البشرية وتعزيز التأطير البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي، حرصت الوزارة على تحضير

المفتوح لإعطاء فرصة للطلبة لإعادة التوجيه، فضلا عن النهوض ببعض التخصصات الدراسية ذات الأهمية، خصوصا تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، وكذلك الدراسات التطبيقية للقانون والسوسيولوجيا.

وفي إطار تكريس الانفتاح الدولي للجامعة المغربية، تم إطلاق مسالك تكوين جديدة بالإنجليزية من خلال اعتماد هذه السنة: 10 إجازات جديدة، 7 ماستر، والدكتوراه في الطب 100% باللغة الإنجليزية برسم الموسم الجامعي الحالي.

كما تم إدخال وحدات جديدة باللغة الإنجليزية، استفاد منها هذه السنة ما لا يقل عن 12.500 طالبة وطالب.

وبالنسبة لسلك الدكتوراه، يشمل الإصلاح المتضمن في دفتر الضوابط العلمية والأكاديمية التي تمت بلورته عدة إجراءات، من أهمها:

- أولا، إلزامية مواضيع البحث الاستجابة والاهتمام بمواضيع البحث العلمي وأولويات التنمية الوطنية، كالماء، كالطاقة، والمجالات الأخرى؛

- تحديد آجال كل مراحل سلك الدكتوراه؛

- تحديد شروط متعلقة بالنشر العلمي لطلبة الدكتوراه؛

- إدراج تكوينات إسهادية في اللغات الأجنبية، وكذلك المهارات الذاتية، والأفقية والرقمية؛

- ضمان جودة الملف العلمي لأعضاء لجنة مناقشة الأطروحة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد البحث العلمي من بين المحاور الإستراتيجية الرئيسية للمخطط الوطني لتطوير وتحول المنظومة في هذا الإطار، اعتمدت الوزارة على مدخلين أساسيين:

تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه يتم انتقاؤهم من بين أفضل الكفاءات يستفيدون من تكوينات مبتكرة في المجال البيداغوجي ومن التأطير المشترك للأطروحات مع الجامعات الدولية، في إطار برامج الحركية الدولية.

ومن أجل تكريس انخراط طلبة الدكتوراه في البحث العلمي، سيتم اعتماد تحفيزات مادية خلال مدة إنجاز أطروحاتهم.

ثانيا، هيكلية البحث العلمي في إطار معاهد وطنية للبحث الموضوعاتي في انسجام تام مع أولويات التنمية الوطنية، وذلك قصد تكثيف الجهود البحثية، وتعضيد الإمكانيات والموارد المالية.

ويتم العمل حاليا على إحداث معاهد وطنية للبحث تهم ميادين من بينها التكنولوجيا الحيوية الطبية، الماء والتغير المناخي والذكاء

حيث قال جلالتة: "لضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه والانخراط الجاد في تنفيذه" انتهى النطق الملكي السامي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير لجامعتنا وبلدنا الحبيب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه المساهمة.

أعتقد بأنه نصل إلى نهاية هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بـ "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، متمنيا أن يكون هذا التقرير أيضا مساهمة من المجلس في إصلاح منظومة التربية والتكوين، ومساهمة كذلك من كافة أعضاء المجلس في هذا النقاش العمومي الدائر حول هذا المكون الأساسي الذي لا محيد عنه في أي تنمية اقتصادية واجتماعية نشدها.

شكرا لكم السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) تنمة مداخلة المستشارة السيدة حليلة مرسلي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

.. فبالرغم من الأعداد المهمة للشباب المستفيدين من التكوين المهني خلال العقدين الأخيرين، إلا أنه وللأسف يبقى العرض الحالي من التكوين المهني يعاني من ضعف اعتراف القطاع الخاص.

وإذ نعتبر داخل فريقنا أن هذا المسلك لدى العديد من الشباب يعد خيارا ثانويا وبديلا للفشل الدراسي أو لسوء التوجيه نؤكد أنه يبقى خيارا أوليا لإلغنة قليلة منهم وهو ما يزيد من ضعف مردوديته، لذلك ندعو إلى تقليص هذه الفجوة عبر تبني الخيارات التالية وفق نفس التصور الذي جاء به التقرير الذي نحن بصدد مناقشته:

- تشجيع تطوير تكوين مهني بأساليب تربوية متجددة يربط التجربة المهنية داخل المقاولات باكتساب الكفاءات الأساسية؛

- خلق مسالك مشتركة بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى في سبيل تحقيق نوع من التكامل بين هاتين المؤسسات؛

- إضفاء الطابع الجهوي على عرض التكوين المهني، من أجل تحقيق

مشاريع مراسيم جديدة تهتم النظام الأساسي للأساتذة الباحثين تمت المصادقة عليها من قبل الحكومة وهي ثلاث مراسيم.

ويهدف هذا النظام الأساسي إلى جعل مهنة الأستاذية أكثر جاذبية من أجل استقطاب أحسن الكفاءات بما في ذلك مغاربة العالم، وذلك من خلال تحسين الوضعية الاعتبارية والمادية للأساتذة الباحثين، ويرتكز هذا النظام الأساسي الذي تم التوافق بشأنه مع النقابات على عدة محددات، من أهمها:

- إرساء مسار للتدرج المهني على أساس معايير الشفافية والاستحقاق والتميز العلمي؛

- وضع سياسة ناجعة لتوظيف الأساتذة مبنية على القدرة على إنجاز مهام التكوين بحرفية وتطوير البحث العلمي عالي المستوى.

وسيساهم هذا النظام الأساسي الجديد في الرفع من قدرة المنظومة، كما وكيفا على استيعاب الطلبة المتزايد على التعليم الجامعي واستباق الخصائص المرتقب الذي تزداد حدته في السنوات المقبلة بسبب الإحالة على التقاعد لثلة من الأساتذة الباحثين.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا على يقين تام أن التنزيل الناجع لبرامج ومشاريع المخطط الوطني لتطوير وتحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والتي تتقاطع في جوهرها مع جل التوصيات التي تقدمت بها اللجنة، سيمكن من الارتقاء بدور الجامعة كفاعل رئيسي في التنمية، قادر على إعداد رأسمال بشري متمكن وكفاء يواكب تفعيل الأوراش الأولية لبلادنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تنكب الوزارة على إعداد برنامج متكامل لتدبير التغيير داخل المنظومة وتعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال برنامج للتكوين المستمر متعدد السنوات يرتكز على تكوينات إسهادية لفائدة الأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية، فضلا عن العمل على الرفع من الموارد المالية المخصصة للوزارة في أفق ضمان تمويل سلس للمشاريع الهيكلية المدرجة.

ويبقى إنجاح هذه البرامج والمشاريع التي تمت بلورتها بغية الارتقاء بجودة المنظومة، رهين بالتعبئة الشاملة والانخراط التام لكافة الشركاء المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين في هذا الورش المجتمعي المحوري والمصيري بالنسبة للمسار التنموي لبلادنا.

وبالمناسبة، أود أن أشكر جميع القوى الحية: رؤساء الجامعات، عمداء، ومدراء ورؤساء الشعب وكذلك الأساتذة الباحثين والإداريين والتقنيين على تفاعلهم القيم.

وإذ أجدد شكري للسيدات والسادة المستشارين المحترمين ولأعضاء اللجنة الموقرة، أود أن أختتم مداخلة بمقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015،

الرقابة البرلمانية، والالتزام باختصاصاته وأدواره الدستورية في تقييم السياسات العمومية، يعتبر إنجازا كبيرا لهذا المجلس ويحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في محطات سابقة، أن موضوع التعليم احتل مكانة هامة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030.

فمنذ 1957 عرفت بلادنا أعدادا كبيرة ومختلفة من برامج الإصلاح لمنظومة التربية الوطنية، بداية بإنشاء "اللجنة العليا لإصلاح التعليم"، مروراً بـ"اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1958"، ثم "لجنة التربية والثقافة" في نفس السنة، وبعدها "المنظرة الوطنية حول التعليم" بغاية معمورة سنة 1964 والتي تقرر بها اعتماد اللغة العربية لغة التعليم في جميع المراحل والشروع في تعليم اللغات الأجنبية ابتداء من التعليم الثانوي، ليلها إحداث "المجلس الأعلى للتعليم سنة 1970" و"المخطط الخماسي" سنة 1973، ثم "مشروع الإصلاح لسنة 1980"، "اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التعليم" لعام 1994، ثم المصادقة على مشروع "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" سنة 1999 وإحداث "المجلس الأعلى للتعليم" سنة 2008، وبعد ذلك "المخطط الاستعجالي الثلاثي 2009-2012"، و"التدابير ذات الأولوية" و"الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم لإصلاح التعليم منذ 2015 وفي أفق 2030".

كم هائل من البرامج والمحطات التي ضمت مناقشات وإصلاحات وتصورات، ومجهودات استثمارية كبيرة جدا، لكن النتائج تبقى دائما محدودة، ليبقى تعليمنا يعاني اختلالات كبرى على رأسها عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات التطورات السريعة والفجائية التي يعرفها سوق الشغل والاقتصاد والتكنولوجيا عالميا ومحليا.

السيد الرئيس،

يبقى دائما طموح الجودة في التعليم ورفع تحدي تقليص الهدر المدرسي، وهدر الإمكانات المرصودة، وتحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، والقضاء على الفوارق المجالية هي الغاية المرجوة.

نحن اليوم، السيد الرئيس، في حاجة إلى وقفة تأمل وتفكير بمشاركة الجميع، وبمسؤولية الجميع: الحكومة، الأحزاب، النقابات، نساء ورجاء التعليم، الطلبة والتلاميذ وأولياؤهم، والمجتمع المدني، القطاع الخاص والقطاع العام، الكل مطالب بالإجابة على تساؤلات عميقة: لماذا هذا الكم من الإصلاحات وهذا الكم من المجهودات، لكن بنتائج محدودة؟ لماذا تبقى المنظومة التعليمية الوطنية غير قادرة على مسيرة التطورات الاقتصادية وسوق الشغل؟

السيد الرئيس،

منذ سنة 1957 وعلى رأس كل ثلاث سنوات منظومة إصلاح جديدة، ولم نصل بعد إلى تحدي الجودة والملاءمة مع النسيج الاقتصادي، لم نصل بعد إلى الحد من الهدر بمعناه العام، وأستحضر هنا، السيد

اندماج مؤسسات التكوين المهني في منظومة جهوية تستوعب الفرص المتاحة للخريجين الجدد مع تحديد برامج التخصصات الأكثر ملاءمة للنسيج الاقتصادي المحلي.

السيد الرئيس المحترم،

إن أي مشروع إصلاح لمنظومة التعليم ببلادنا لا يتطلب فقط تخصيص موارد مالية مهمة، بل يقتضي كذلك اتخاذ قرارات صعبة وجريئة قد تكون لها كلفة سياسية، إلا أنها تبقى قرارات تخدم مصلحة الوطن، ولعل ما توصلت إليه المجموعة الموضوعاتية في تقريرها من مخرجات وتوصيات يشكل مدخلا حقيقيا للبرقي بمنظومتنا التعليمية وجب أخذه بعين الاعتبار في سبيل ضمان مستقبل تعليمي لأجيالنا في مدرسة صانعة للتميز وجامعة مشجعة على البحث العلمي ومراكز للتكوين المهني تستجيب لتطلعات المقاولة الوطنية.

مؤكدين لكم في الأخير على تبني نفس الفكرة التي سبق لفریقنا أن عبر عنها خلال مناقشة نفس الموضوع أمام السيد رئيس الحكومة وهي أن المغاربة مستعدون للصبر على غلاء الأسعار ولكن لن يصبروا، لا قدر الله، إن لم تتمكن من تحقيق إصلاح جذري لقطاع التعليم فكل الآمال معقودة على هذه الحكومة لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الذي يحدد معالم مستقبل المغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام الفصل 101 من الدستور والمواد من 308 إلى 316 من النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، في موضوع يستمد قوته وراهنيته انطلاقا من مجموعة من المرتكزات والمستجدات والوقائع، إنه "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

ولن أستهل مناقشتي لتقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية، دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء اللجنة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية اللجنة، كما أوجه شكرا خاصا للأخ رئيس اللجنة، الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل إلى هذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين، للتفعيل والنهوض بألية

3) عرض السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول:

"خارطة الطريق 2022 - 2026: تحول في نموذج التعلم

بالمدرسة العمومية".

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه. السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية، أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للمجموعة الموضوعاتية، بكل مكوناتها، على الجهود المبذولة لتقييم جانب مهم من السياسات العمومية، وكذا على أهمية الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها بخصوص موضوع الإصلاح التربوي وتحدياته ورهاناته.

وبهذه المناسبة كذلك، أود التنويه بروح الشراكة البناءة والمواكبة المنتظمة من طرف المجلس الموقر لقضايا التربية والتكوين.

وسأستعرض أمامكم في هذه المداخلة جانباً من مرجعيات ومرتكزات خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية وأهم الأوراش المفتوحة ومنهجية تفعيلها والتي تأتي أيضاً تفاعلاً مع خلاصات المجموعة الموضوعاتية الموقرة ومدخلات مختلف الفرق والمجموعات داخل هذه الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

تسعى الوزارة من خلال الإصلاح الذي تباشره في مجال المدرسة العمومية إلى تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة التعليم لدى التلاميذ، وفق نموذج تعليمي جديد يعتبر المتعلمين محور الفعل التربوي، من خلال تنمية قدراتهم الفكرية والنقدية، وتشجيعهم على الابتكار والإبداع، لتطوير ذواتهم بكل استقلالية ومسؤولية.

من أجل ذلك، قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إضافة إلى العديد من التقييمات الوطنية والدولية بإجراء تشخيص دقيق لوضعية المدرسة العمومية. وقد توصلت هذه التقارير إلى أن بلادنا قد حققت منذ عقود تقدماً ملموساً فيما يتعلق برفع رهان تعميم التمدرس. ورغم تسجيل العديد من المكتسبات، فإن الوضعية ما تزال غير مرضية بخصوص مؤشر الجودة. كما يشكل الهدر المدرسي تحدياً مقلقاً للمنظومة التعليمية لما له من انعكاسات سلبية على وضعية التلاميذ المنقطعين. وينضاف إلى ذلك أن واقع الممارسة التربوية يظهر قصوراً حقيقياً في تحقيق الأثر على التعليمات.

إن المقاربات التعليمية الناجعة على المستوى الدولي تؤكد على ضرورة ربط الفعل التربوي بالتجديد والإبداع والابتكار وبالانفتاح على

الرئيس، كلمة السيد والي بنك المغرب بلجنة المالية لمجلس المستشارين سنة 2022 والتي من خلالها عبر بشكل صريح أن إصلاح التعليم واقعة أساسية لمواجهة مظاهر الهشاشة ببلادنا، ورفع تحدي التنافسية الاقتصادية ببلادنا.

كما أن المجلس الأعلى للحسابات خلال عرض التقرير السنوي لسنة 2021 وقف على تسجيل مجموعة من النقائص، والذي أوصى من أجل تجاوزها الوزارة المكلفة بقطاع التربية الوطنية بما يلي:

- إرساء أسس لضمان توزيع متوازن وأمثل للأساتذة ما بين الأكاديميات والمديريات الإقليمية والمدارس؛

- إعادة النظر في المنظومة المؤطرة للحركة الانتقالية بشكل يساهم في الحفاظ على الاستقرار البيداغوجي للمؤسسات التعليمية؛

- إعطاء استقلالية أكبر للأكاديميات بشأن تدبير الموارد البشرية، من خلال تفويض بعض المهام المتعلقة بالتوظيف والتعيين في إطار عقود برامج تبين بوضوح الجدولة الزمنية والنتائج المنتظرة وآليات المتابعة والتقييم؛

- تفويض بعض الاختصاصات لمديري المؤسسات التعليمية في إطار علاقة تعاقدية وتدابير يهدف إلى تحقيق النتائج والنجاحة التربوية والتدبيرية؛

- مراجعة آليات التقييم سواء التربوي أو الإداري بهدف تجويد التعليم؛

- تسريع عملية وضع منظومة معلوماتية مندمجة من أجل الحصول على معلومات موثوقة، شاملة، تسمح باتخاذ قرارات ملائمة في الوقت المناسب.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، فإن مجموعتنا تثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات، كما أن أبرز شيء لفت انتباهنا بالتقرير، هو ارتكازه على الدقة والموضوعية، كما رسمت له إستراتيجية واضحة ودقيقة متكونة من ثلاث عناصر أساسية تتجلى في: نماذج التقييم؛ تجميع المعطيات؛ ومنهجيات التحليل.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر وأجدد التنويه بالسيد رئيس اللجنة، بكل أعضائها وأطرها وأنه أيضاً برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهّلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الشيء الذي سيساهم في الرفع من مؤهلات تلاميذنا، لا سيما من خلال الأنشطة المدرسية الموازية.

وتحقيقا لهذه الغاية أيضا، حظي الأساتذة باهتمام خاص في رؤية الوزارة للإصلاح اعتبارا لدورهم المحوري في المنظومة التعليمية، حيث تم اشراكهم في عملية صياغة خارطة الطريق. كما تم العمل على إعادة الاعتبار للأستاذ وتعزيز وضعه الاجتماعي والمهني، كمدخل أساسي لتحقيق الجودة المنشودة، وذلك بخلق ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات الأساتذة وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ مع تمكينهم من تكوين أساس رصين يتجه نحو المهنة ويمتد طيلة الحياة المهنية، عبر التكوين المستمر.

ويندرج هذا ضمن رؤية إصلاحية شاملة لمهنة التدريس، بدءا بتغيير معايير التوظيف والتدريب، ثم إرساء مسار مهني محفز يحث على الارتقاء بالمردودية لما فيه مصلحة التلاميذ.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن إدراك تحول المدرسة العمومية وبلوغ الجودة المنشودة لن يتحقق دون أن يمس الإصلاح مباشرة الفصول الدراسية، حيث:

- بالنسبة للتعليم الأولي:

- تسعى الوزارة إلى اعتماد سياسة استباقية لتأمين تعليم أولي ذي جودة ومجاني لفائدة الأطفال ابتداء من سن الرابعة يتم تعميمه بشكل تدريجي. وقد استقبل التعليم الأولي، الذي يدبر من طرف الشركاء وتشرف عليه الوزارة، خلال هذا العام 571,301 طفلا، بزيادة وصلت إلى 11% مقارنة مع السنة الماضية، مع تسجيل تراجع نسبة التعليم الأولي غير المهيكل بنسبة 19%.

- بالنسبة للتعليم الابتدائي: يسعى الإصلاح الجديد إلى اعتماد نظام للدعم التربوي مقرون بتحقيق النتائج عبر ثلاث رافعات أساسية:

1. اعتماد مقاربة شفافة وموضوعية لتتبع جميع التلاميذ، حيث ستتم مواكبة كل تلميذ بشكل فردي من خلال "دفتر تتبع الكفايات" الذي سيكون رهن إشارة أولياء الأمور والفريق التربوي.

2. ولترسيخ الكفايات الأساس لدى التلاميذ، تم اعتماد برنامج التدريس وفق المستوى المطلوب (TARL) وهي طريقة أثبتت نجاعتها على المستوى العالمي، تستهدف مواكبة 400.000 تلميذة وتلميذ ابتداء من الموسم الدراسي المقبل لتجاوز التعثرات وتمكينهم من الكفايات الأساس.

3. ولتنمية الذوق القرائي للتلاميذ، ستعمل الوزارة في أفق سنة 2026 على تجهيز الأقسام الدراسية بمكتبات خاصة تتوفر على عدد مهم من الكتب، لضمان إقبال التلاميذ على القراءة بانتظام، وسيتم خلال هذه السنة استهداف مليون تلميذ موزعين على أكثر من 30.000

القضايا الجوهرية المطروحة على كافة الأصعدة: اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وثقافيا.

لذلك، فليس أمامنا خيار آخر غير العمل على تسريع وتيرة تحول المدرسة المغربية، والاستثمار في رأس مال بشري مزود بالمؤهلات التربوية والمعرفية والكفايات العملية والتواصلية والمهارات الحياتية والتكنولوجية في ظل العولمة والتحول الرقمي.

وفي هذا الصدد، تتأسس خارطة الطريق 2022-2026 على ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص وعلى ربط الإصلاح بالفصول الدراسية وتأثيره المباشر على المتعلمات والمتعلمين.

وتستهدف خارطة الطريق بلوغ ثلاثة أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026. وتتمثل هذه الأهداف في:

- أولا: تمكين الأطفال من اكتساب المعارف والكفايات التي تخول لهم النجاح في مسارهم الدراسي والمهني، مع تحديد بلوغ هدف مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحکمين في التعلّمات الأساس؛

- ثانيا: تكريس التفتح وقيم المواطنة، من خلال مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛

- ثالثا: تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث بغية الرفع من نسب الأطفال الذين يستكملون تعليمهم الإلزامي على الأقل، كيفما كان الوسط الاجتماعي والمجالي الذي ينحدرون منه.

ولذلك، بذلت الحكومة مجهودات خاصة لمواكبة تحقيق تحول المدرسة العمومية، كتعبير منها على التزامها القوي بتنفيذ أهداف برنامجها، من خلال تسخير الموارد المالية الضرورية، وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية خاصة ما تعلق منها بمجال التربية والتكوين، حيث حظيت الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2022 بزيادة بلغت 8% وبرسم سنة 2023 أيضاً بزيادة هامة بلغت 10%.

وبمعدل زيادة سنوية بنسبة 7% من ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خلال هذه الولاية الحكومية، فإن طموحنا الواقعي لعام 2026 هو القضاء على التعثرات الكبيرة في اكتساب التعلّمات، خاصة في المرحلة الابتدائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في هذا الإطار، نركز في تدخلاتنا على فضاءات التعلم، عبر اعتماد مقاربة جديدة تجعل التغيير يمس مباشرة الفصل الدراسي ويحدث الأثر الفعلي على التلاميذ، وذلك من خلال الرصد والمعالجة المبكرة للتعثرات المتراكمة لدى المتعلمات والمتعلمين، عبر اعتماد مقاربة تهدف إلى الدعم الاستدراكي للتعلّمات (اعتماد مقاربة علاجية). وبالتالي تفادي مراكمة التأخر في التعلّمات وصعوبة تجاوزها (النهج الوقائي)،

فصل دراسي.

- بالنسبة لأساليب التدريس: نعمل على اعتماد طرق بيداغوجية جديدة أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية فعاليتها:

1- لجعل التعلم فعلا ممتعا وفعالا قادرا على تحفيز المتعلمين، تعمل الوزارة على نهج أساليب جديدة للتدريس الناجع قائمة على تدبير جيد وفعال لزمن التعلم عبر مراجعة وتخفيف جداول الحصص، وربط انتقال الأستاذ من درس لآخر بضرورة فهم واستيعاب المتعلمين للدرس، مع توفير دلائل بيداغوجية وديداكتيكية لهيئة التدريس قصد ضمان نجاعة هذه الاجراءات.

2- بحلول عام 2026، ستعتمد غالبية المدارس (+75%) نموذج التدريس الجديد. ففي بداية العام الدراسي 2023، تم تكوين 11.000 أستاذ(ة) من 628 مدرسة ابتدائية منخرطة في مشروع مؤسسات الريادة والبالغ العدد الإجمالي لتلامذتها 322.000 تلميذة وتلميذا.

3- فيما يتعلق بتعلم اللغات، تقوم الوزارة بتجديد طرق تدريس اللغة العربية واللغة الأمازيغية. وبخصوص اللغة الفرنسية، وتماشياً مع مضامين القانون الإطار ذات الصلة، نحرص على تحسين مستوى المتعلمين، كما نعمل على توسيع تدريس اللغة الإنجليزية مع توفير موارد سمعية وبصرية لتعزيز تعلمات التلاميذ. لذلك سيتم الرفع من عدد المدارس الابتدائية التي تدرس الأمازيغية بمقدار أربعة أضعاف، أي تغطية حوالي 50% من المدارس بحلول سنة 2026، وعلى مدى ثلاث سنوات، سيتم تعميم اللغة الإنجليزية في السلك الثانوي الإعدادي، مع إعداد منصة لتعلم اللغة الإنجليزية لتكون في متناول المتعلمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في إطار الاهتمام بالعنصر البشري، وتحسين أوضاعه المهنية والاجتماعية، تحرص الوزارة على رد الاعتبار لمهنة التدريس وتعزيز الدور الاجتماعي للأستاذ(ة)، وذلك من خلال:

1- إرساء نظام أساسي موحد يسري على كافة موظفي قطاع التربية والتعليم، يضمن نفس الحقوق لهيأة التدريس ونفس آفاق الترقى في المسار المهني، مع استفادة أطر التدريس من آلية جديدة للتحفيز تمكثهم من تحسين دخلهم وفق مبدأ المردودية.

خلال الدخول المدرسي المقبل، سيتم إقرار النظام الأساسي الموحد الجديد الذي تمت صياغته بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين، ومن بين مزاياه أنه:

- بحلول نهاية عام 2026، سيتم مواكبة حسن أداء 46.000 أستاذ(ة) بناء على انخراطهم والتزامهم بنجاح متعلميهم؛

- بحلول عام 2026، سيستفيد 185.000 أستاذ(ة) من حوافز مالية تبلغ 14000 درهم سنوياً؛

- تحسين تعويضات 36.000 أستاذ(ة) (تخصيص ميزانية تزيد عن 600 مليون درهم)؛

- 120.000 إطار من أطر الأكاديميات سيتم دمجهم في النظام الموحد، الشيء الذي سيسمح لهم بالترقى (تخصيص ميزانية بقيمة 2 مليار درهم).

2- إصلاح شامل لطريقة تكوين هيئة التدريس، مما سيسمح لهم بأن يصبحوا ركائز نجاح الإصلاح وتجويد المدرسة العمومية، إذ:

- قامت الحكومة بإرساء هندسة جديدة لتكوين الأساتذة قوامها خمس سنوات، يتم التكوين خلالها في ثلاثة فضاءات متكاملة، التكوين الأساس في مسالك الإجازة في التربية بالمؤسسات الجامعية المختصة، والتأهيل المهني بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، والتدريب بالمؤسسات التعليمية.

- سيتم تكوين 50.000 طالب وفق هذا المسار بحلول نهاية ولاية الحكومة، وقد بلغ هذه السنة عدد المسجلين الجدد في سلك الإجازة في التربية 13.241 طالب وهو ضعف عدد المسجلين في السنوات السابقة، 87% من المسجلين في السنة الأولى حاصلين على شهادة البكالوريا بميزة.

- سيستفيد الطالبات والطلبة الذين يتابعون دراستهم بسلك الإجازة في التربية، مقابل إنجازهم أعمال تربوية لفائدة المؤسسات التعليمية العمومية، من تعويض شهري صاف قدره 1000 درهم لمدة 10 أشهر في كل سنة جامعية، وقد وصل عدد الطالبات والطلبة الذين يتابعون دراستهم هذا العام بسلك الإجازة في التربية إلى 17.789 طالباً.

- كما سيتم إنشاء معهد الأستاذية لضمان جودة تكوين الأستاذات والأساتذة، واعتماد الإشهاد وكذا توحيد المضامين وتكوين المكونين.

- العمل على الرفع من عدد هيئة التفتيش والتأطير والمراقبة والتقييم وذلك بتكوين 800 مفتش تربوي و2000 مدير و300 مستشار في التوجيه التربوي، و100 مستشار في التخطيط التربوي، هذا بالإضافة إلى فتح 20.000 وظيفة إضافية كل عام (بما في ذلك 18000 من هيئة التدريس).

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

ينبع التغيير من الإرادة الجماعية، المتمركزة حول مشروع المؤسسة، ولذلك سيتم دعم الفريق لتفعيل الإصلاح من خلال وضع نظام لتجويد وقياس أداء المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال مجموعة من المداخل:

1- إرساء نظام منح علامة الجودة في بداية الموسم الدراسي المقبل. وللحصول على هذا التميز، يجب أن تحقق المدارس معايير الجودة المتعلقة بمواكبة وتتبع التلاميذ، والتكوين المستمر، وطرق التدريس،

5- تعتمد الديناميكية داخل المؤسسات على نهج البناء المشترك الذي يسهر على إرسائه رؤساء المؤسسات، مدعومًا عن قرب بشبكة من الميسرين / المنسقين على مستوى الحوض المدرسي. سيتم تحديد 82 ميسرًا (بالإضافة إلى مخاطب على مستوى المديرية الإقليمية وعلى مستوى الأكاديمية) واختيارهم وتدريبهم على أفضل الممارسات من أجل دعم بدء تنفيذ الإصلاح داخل الأحواض المدرسية، بدءًا من يونيو. وبحلول عام 2026، سيكون العدد ما يقرب من 1500.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن المعطيات التي استعرضتها أمام مجلسكم الموقر، والتي تستند إلى القانون الإطار والتزامات خارطة الطريق، تم الشروع في تنزيلها فعلياً بكل التعبئة والانخراط على كل مستويات المنظومة التربوية.

وأود أن أجدد التأكيد بأن التحدي الجوهري يرتبط بالتركيز المباشر على ما يجري داخل الفصول الدراسية عبر الحرص على اكتساب التعلّمات الأساس ومن خلال مواكبة هيئة التدريس وجعل المؤسسات فضاءات آمنة ومحفزة على التعلّم.

إن بلوغ النهضة التربوية يتطلب الكثير من الوقت ويحتاج لتضافر وتعبئة جهود كافة المتدخلين.

وقفنا الله جميعاً لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والظروف المادية، والإدارة، وما إلى ذلك. وستحصل المدارس في مقابل علامة الجودة على مزايا وحوافز منها: زيادة في ميزانية المشاريع المدرسية ومكافأة قدرها 10.000 درهم صافي سنوياً لجميع أعضاء الفريق التربوي، وبحلول سنة 2026، سيتم تصنيف 70% من المدارس الابتدائية، و60% من المؤسسات الثانوية، وسيستفيد منها حوالي 4.9 مليون تلميذ(ة).

2- اعتماد مبدأ التطوع في عملية توسيع مؤسسات الريادة، بحيث أن الفريق التربوي هو من يختار الانخراط في المشروع لضمان التزام كلي في إنجاز العملية.

3- سيتم الرفع من الميزانية الخاصة بالمؤسسات التعليمية للمساهمة في نجاح مشروع المؤسسة، بأكثر من الضعف من 20.000 إلى 50.000 درهم بالنسبة للتعليم الابتدائي وإلى 100.000 درهم بالنسبة للتعليم الثانوي.

4- خلال هذه السنة، سيتم إعادة تأهيل 2000 مؤسسة بالكامل (بناء الجدران، السياج، الربط بشبكة المياه/ الكهرباء، استبدال الحجرات الدراسية المبنية بالمفكك)، بغية تقليص نسب الاكتظاظ. وسيتم تجهيز أكثر من 13000 حجرة دراسية بمعدات العرض الرقمية 7500 بالمؤسسات الابتدائية وأكثر من 5000 حجرة في المؤسسات الثانوية)، كما سيتم تجهيز أكثر من 30% من الأقسام الابتدائية بفضاء للقراءة، مع تجهيز 100 مؤسسة إعدادية بمكتبات، كما سيتم تعميم أعوان الحراسة والنظافة بجميع المؤسسات التعليمية.

محضر الجلسة رقم 116

التاريخ: الثلاثاء 29 ذو الحجة 1444هـ (18 يوليوز 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين لإطلاع المجلس على المراسلات والإعلانات التي توصلنا بها خلال الأسبوع المنصرم.

تفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وafa، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية؛

- مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية؛

- مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛

كما توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 11 يوليوز 2023 إلى

تاريخه بـ:

- 12 سؤالاً شفهياً؛

- 22 سؤالاً كتابياً؛

- 49 جواباً كتابياً.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بخمس طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 18 يوليوز 2023 حول المواضيع التالية:

- "الحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب؛ المكتبة الوطنية للمملكة المغربية؛ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب؛

- "التأخيرات والإلغاءات التي تعرفها الرحلات الداخلية لشركة الخطوط الملكية المغربية"، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب؛

- "عدم احترام الحرية النقابية وطرد مسؤولين نقابيين والتضييق عليهم بسبب انتماؤهم النقابي بعدد من الشركات"، تقدم به المستشار المحترم خالد السطي، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب، وذلك على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة؛

- "مدى احترام قانون الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير"، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع هذا الطلب؛

- "النقص الحاد في الماء الصالح للشرب ببعض المناطق: زاكورة، تاوانات"، تقدمت به المستشارة المحترمة لبنى علوي، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع هذا الطلب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس بطلب السيد وزير العدل ترتيب الأسئلة الشفهية الموجهة إليه في آخر الجلسة، وذلك لالتزامات طارئة.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة، بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على 11 نصا جاهزا، ضمها 8 مشاريع قوانين ترمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، ومشروع قانون رقم 44.22 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، ومشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء، ومشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير

شؤون قطاع الصحافة والنشر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن ننتقل على بركة الله إلى جدول أعمال هذه الجلسة..

نعم؟ نقطة نظام؟

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

ماشي نقطة نظام، بل أتمس منكم، السيد الرئيس وأعضاء المجلس والسادة الوزراء، الترحيب بالتلاميذ المتفوقين من أبناء تاونات بالباكالوريا، وهم حاضرون معنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا بهم.. مرحبا بكم جميعا.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الصناعة والتجارة، وعددها 7 أسئلة.

سنشرع في البداية بمناقشة سؤالين حول المناطق الصناعية، وهما سؤالان تجمع بينهما وحدة الموضوع، ولذلك أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تحقيق العدالة المجالية في البنية التحتية الصناعية، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد أعضاء المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال، السيد الوزير المحترم، يتعلق بالمناطق الصناعية والتدابير

المتخذة في هاذ الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤالين دفعة واحدة.

يمكن لكم تفضلوا للمنصة.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة

والسلام على رسول الله على آله وأصحابه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فالأول بغيت نهنأكم احنا مقبلون على حلول السنة الجديدة، الله يدخلها علينا كاملين بالصحة والهناء والعافية والخير والبركة، على سيدنا والأسرة الملكية، على بلادنا وعلى جميع المغاربة.

كنشكركم على هاذين السؤالين، اللي هوما فالحقيقة عندهم أهمية قصوى بالنسبة لكل المناطق، كما كتعرفو المسؤولية ديال الوزارة هو توفير البنية التحتية المؤهلة من أجل استقطاب المشاريع الاقتصادية، كانت صناعية أو كانت تجارية.

اليوم، فالوقت اللي كنتحدث معكم، كنتشغلو على تقريبا 24 منطقة صناعية فكل أنحاء المملكة، وكنديرو شركات مع كل جهة على حدة في إطار (PDR¹) ديالهم باش نهيئو معهم مناطق الاستقطاب الصناعية في كل أنحاء المملكة حسب الأولويات اللي أعطتها كال جهة على حدة في إطار الجهوية المتقدمة.

ثانيا، بالنسبة للمناطق ديال الأنشطة الاقتصادية، اللي هي مناطق مهمة بالنسبة للمدن الصغرى والمتوسطة والمراكز الناشئة، اليوم كنتشغلو أيضا على 23 منطقة، وبيبان الوزارة مفتوحة باش كل مدينة كانت صغيرة ولا كبيرة ولا كل مركز ناشئ يجي يقدم الطلب ديالو أو المشروع ديالو باش نشغلو عليه، باش نوفرو ليه كل الشروط، باش يستقطب هاذ الأنشطة التجارية وهاذ الأنشطة الاقتصادية، أو باش يحول بعض الأنشطة اللي عندو وسط المدينة، بحال دبا فعدد ديال المدن درناها، أقرب مدينة هي مدينة سلا، باش يحول بعض الأنشطة وباش يمكن لها من تزدهر، وباش يقوي الجاذبية ديال المدينة.

اليوم، العدالة المجالية، كايين التزام اللي اخذيتوهنا، بأن الوزارة كتلتزم باش تخلق منطقة صناعية فكل إقليم على الأقل، على الأقل، واحنا كنتشغلو على هاذ المشروع، قربنا نكملو هاذ المشروع، كايين

¹ Programme de Développement Régional

من جرسيف.

فاعطيو أولوية مطلقة لهاذ الإقليمين، لأن فهم صناعة وفهم طلب على استثمارات مهمة، خاصة أن الميناء مقبل راه في المراحل نقدرو نقولو في نسبة تقدم مهمة، وهاذ الأقاليم، السيد الوزير، ما محتاجينش مناطق صناعية كبيرة جدا وإنما مناطق صناعية متوسطة الحجم اللي تتوالم مع الحاجيات تاع هذه المنطقة، وباش ما نطيحوش في التجارب السابقة اللي كانو بعض المناطق الصناعية الكبيرة جدا، اللي بقات فارغة.

فنقدرو نمشيو تدريجيا حسب الحاجيات، 10 الهكتارات أو 20 هكتار حسب التخصص تاع الأقاليم واش صناعة غذائية ولا صناعة النسيج أو صناعة أخرى، وكما تتعرفورااه العشر أو عشرين سنة المقبلة ديال جهة الشرق بفضل هذا الميناء اللي زرتوه وزرتو المناطق الصناعية والوحدات الصناعية اللي بدات تنجز فيه.

فالطلب ديالنا هو التسريع بإعطاء الأولوية لهاذ الإقليمين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الأستاذ الأنصاري تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة الضافية واللي أعطت صورة واضحة على الإستراتيجية ديال تطوير هاذ القطاع ديال المناطق الصناعية، الأنشطة الاقتصادية ديال المهنيين والحرفيين.

أنا بغيت، أولا، ننوه في العمل اللي قامت به الحكومة الحالية ووزارتكم على كل حال في جانب التأطير القانوني، لأنه تنشوفو القانون رقم 102.21 اللي صوتنا عليه قبل 3 أشهر، شهر 1، شهر 2 تنظن، وضع واحد الإطار قانوني لتدبير هذا المناطق الصناعية، واللي هي مهمة جدا في أي تنمية مبتغاة في بلادنا، وهذا يحسب للحكومة الحالية ولوزارتكم.

إلا أن يجب أن.. السيد الوزير، هذه فرصة باش نقولو بأنه تعاقب الحكومات، هناك بعض الحكومات اللي نجحت في مجموعة ديال القطاعات، كتنمناو بكل صدق أنه الحكومة الحالية وخصوصا الوزارة اللي كتشرفو عليها أنها تنجح، وما عندي أدنى شك في ذلك بأن غادي تنجح في تنزيل هذه الإستراتيجية الوطنية ديال المناطق الصناعية، وخصوصا الإشكال ديال الفوارق المجالية، فإذا اخذت منطقة درعة - تافيلالت نموذجاً، صراحة عندنا 5 أقاليم، ميدلت، الرشيدية، تنغير،

بعض المناطق اللي خصهم إعادة التأهيل، وكنشغلو مع كل جهة على حدة، باش نديرو هاذ إعادة التأهيل ديال هاذ المناطق.

وفي الأخير، عندنا مشروع قانون جديد اللي غيمكنا من توفير أحسن الشروط بالمعايير الدولية لإنشاء هاذ المناطق الصناعية الجديدة ولتحديث المناطق الصناعية اللي عندنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى التعقيب، وأعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

فليتفضل السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على الجواب القيم ديالكم.

السيد الوزير،

كيفما كتعرفو أن أهم أسس العدالة المجالية هو الاستثمار العمومي، وهنا بغيت نتكلم بالخصوص على جهة الشرق اللي كتعرف إنجاز مشروع ضخم اللي هو ميناء الناظور غرب المتوسط، واللي كيتعتبر رافعة اقتصادية مهمة للجهة ككل، إلا أنه، السيد الوزير، الواجهة الخلفية لهاذ الميناء واللي هي إقليم كرسيف وتاوريرت، كتفتقر لمناطق صناعية بالمرّة، علما أن هاذ الإقليمين فهم صناعة قوية، وكيشغلو يد عاملة كثيرة كالصناعة الغذائية في إقليم تاوريرت وصناعة النسيج بإقليم جرسيف.

اليوم، إلى بغينا نتكلمو على عدالة مجالية فهاذ المناطق، فلازم أنه نشغلو على التوفير ديال بنية تحتية ومناطق صناعية ولوجيستية، حيث كنتكلمو على الميناء، اللي تقدرتواكب التطور السريع اللي غتتعرفو هاذ المناطق فالمستقبل القريب إن شاء الله، علما أن الأشغال تتقدم بسرعة فهاذ الميناء.

وكذلك كتنطالبوكم، السيد الوزير، بهذه المناسبة باش تفعلو اتفاقية الشراكة اللي عندكم مع جهة الشرق بخصوص إحداث المناطق الصناعية بأقاليم الجهة، واللي كنهو بهذه الاتفاقية المهمة اللي غادي تعطي دفعة لأقاليم جهة الشرق، وتعطيو أولوية خاصة لهاذ الإقليمين نظرا للموقع الاستراتيجي ديالهم، لأن كايين في الواجهة الخلفية للميناء، وخاصة أن الطريق السيار اللي غادي يربط ميناء غرب المتوسط مع الشبكة تاع الطرق السيار ديال المملكة غادي ينطلق

المنطقة التي عندها آفاق ديال الميناء، يلاه كان عندنا اجتماع عليه هاذ الصباح، غيووجد، إن شاء الله، من دبا لسنة، خصويجييب عدد ديال (le matériel) باش يشتغل، وإن شاء الله، غيفتح باب كبيروغيجعل من هاذ الجهة محرك كبير للنمو الاقتصادي ديال المملكة.

بالنسبة لجهة درعة - تافيلالت، أنا متفق معكم، بأن هاذ الجهة خصها ثلاثة ديال الأوراش يفتتحو باش نقويو التثمين ديال المعادن والتثمين ديال الفلاحة، باش نقويو أيضا الجاذبية بالنسبة ديال عدد الاستثمارات وباش نوجهو لها استثمار أولي قوي اللي غيبين وغيرهن بأن هاذ الجهة عندها القدرات الإنتاجية بحال كل الجهات الأخرى، واحنا نتشغلو على مشاريع محددة، اللي أيضا في صناعة الطيران اللي، إن شاء الله، غادي نجيبوها لهاذ المنطقة باش نقويو وباش نبرهنو بأن حتى هاذ المنطقة عندها القدرة باش تنتج وباش تنتج بكل كفاءة وبكل تنافسية بحال الجهات الأخرى ديال المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه لكم دائما حول موضوع "ضبط المنتجات المستوردة".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.
"تفضلوا السي جواد الهلالي.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة لحماية المستهلك الوطني وضمان حقوق المستورد الوطني وتسريع وثيرة خروج السلع المستوردة من الموانئ والمطارات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال، وهاذ السؤال الهام اللي عدد ديال الفاعلين الاقتصاديين كيتساءلو واش الحدود ديالنا مسدودة؟ واش ما تتخليو حتى شي حاجة تدخل؟ واش تنعكسو، واش خص عدد ديال التأشيرات؟

اليوم عندنا العام اللي فات 200.000 ملف استيراد في بلادنا،

ورزازات وراكورة، كل هذه الأقاليم الخمسة ولا وحدة فيها منطقة صناعية تستحق أن تسمى بهذا الاسم، بكل صدق.

احنا كنتمناو أنه وزارتكم تعنى بطريقة عملية، لأن كنشوفو الأخ اللي سبقني قبل قليل فهناك مشاريع مهيكلية في جهات أخرى اللي ربما تثن، ولكن أيضا جهة درعة - تافيلالت هناك قطاع معدني مهم جدا، وتتعرفو بلي المنطقة ديال درعة - تافيلالت تزخر بأكثر من 40% من الثروة المعدنية على المستوى الوطني خارج الفوسفات، وهذا كييعطي واحد الحافز كبير، خصوصا في السياق اللي كنشوفو ديال القانون الإطار ديال الاستثمار اللي تنزل في فهذه السنة هذه واللي كييعطي تحفيزات مهمة للاستثمار في هذه الجهات وتحسين المناخ العام على كل حال ديال الاستثمار في بلادنا واللي كنفتمو به.

إلا أن لا بد من هذه الفوارق المجالية أن تعطى الأولوية القصوى، لأنه لا يعقل أنه هناك مواد أولية خام تصدر على حالتها في حين ملي تناخذو الزنك، كمعدن الزنك مثلا اللي كيصدروه على حالته لمجموعة ديال الدول ونستورد مواد (des produits finis) ديال الزنك بقيمة مضافة عالية جدا.

فجا الوقت لأننا ربما ننكبو بطريقة عملية على هاذ الإشكال هذا مثلا، خصوصا أيضا هناك قطاع الصناعات الغذائية، التمور، التفاح، هناك بعض المشاتل أيضا ديال الاستثمار مثلا في قطاعات فلاحية كالزعفران، كالورود إلى غير ذلك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التعقيبات الجد مفيدة، وأنا متفق معكم بأن، أولا، غنجاوب على الجهة الشرقية، نتعرفو بأن أول جهة أو ثاني جهة درنا معها اتفاق، وكاين مشاريع في كل إقليم، وتيتنزلو على أرض الواقع واحد بواحد.

إلى كاين شي نقص، إلى كاين شي حاجة خصنا نعدلوها، احنا رهن الإشارة، والمبادرة تنجي من الجهة، مع العلم أن كاينة أيضا مبادرة من الوزارة من أجل تقوية القطب الصناعي اللي هو غيووجد السلع أو غيستقبل السلع عبر (Nador West Med).

اليوم الجهة الشرقية، بحال اللي قلت، عندها مستقبل واعد وواعد جدا، وتنتشغلو جميع مع الفرقاء المحليين كلهم باش نوجدو البنية التحتية وبنية استقطاب ديال كل هاذ المشاريع، وما عندي أدنى شك بأننا غنضافرو الجهود باش نحسنو ونقويو الجاذبية ديال هاذ

اللاتمركز الإداري، بحيث أن هناك مكتب أو مختبر وحيد أو رئيسي يصدر شهادة المطابقة (certificat de conformité) والذي يعرف اكتظاظا كبيرا، مما يكلف المستورد الشيء الكثير على مستوى الزيادة في تكاليف المواد المستوردة، حيث تبعث عينات من المواد المستوردة إلى هذا المختبر الذي يكلف المستورد تكاليف باهظة وضياع هذه العينات، ناهيك عن ضياع الوقت في هذا الإجراء.

لذلك، أصبح من اللازم تعميم هذه المختبرات على مختلف الموانئ والمطارات لتبسيط مساطر الحصول على شواهد المطابقة وتسريع وثيرة خروج السلع المستوردة من الموانئ والمطارات، لذلك أصبح من الضروري الإسراع في تعديل قانون رقم 31.08 القاضي بتحديد بعض التدابير لحماية المستهلك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا كان لديكم تعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على هاذ التعقيب الهام.

بالنسبة للاتمركز ديال المختبرات، احنا عندنا غير الشروط اللي خصوصيتوفر عليها هاذ المختبر واللي بغى يستثمر في هاذ المجال مرحبا به، وتشجعوا الاستثمارات في هاذ المجال، وما كاينش غير مختبر واحد، كاين إلى حد الساعة في عدد ديال القطاعات، أنا متفق معكم 16 مختبر اللي مترخص، ومرحبا بأي واحد وأي مبادرة وأي استثمار اللي بغى يديرها في أي منطقة ولا جهة من المملكة يتوفر فيه الشروط، احنا نتعرفو هاذ الوزارة تتخدم بسرعة إلى توفرو فيه الشروط غادي يكون عندو الرخصة باش يشتغل في أقرب وقت.

بالنسبة لرخص الاستيراد، عدد قليل للمنتوجات اللي تتخضع لهاذ رخص الاستيراد، هاذ الرخص معمولة في عدد ديال الحالات، أولا من أجل حماية الصناعة الوطنية، حيث كاين بعض المرات إغراق كبير بالنسبة للصناعة، بحال دبا الصناعة الحديدية أو الإسمنت... إلخ.

كاين أيضا رخص اللي معمولة من أجل التدقيق في بعض المنتوجات اللي هي يمكن لها تسبب خطر على المستهلك المغربي.

بالنسبة لقانون المستهلك، راه احنا بعثنا نسخة جديدة للأمانة العامة للحكومة، وهي في استطلاع عام، وإن شاء الله غنجيو نقدموها هنا للنقاش باش تغنيوها وباش تقويوها.

عندنا من هاذ 200.000 غير 2400، تقريبا 1% ديال الحالات ديال عدم المطابقة، تيقول لك (le contrôle) فيه تياخذ الوقت بزاف، غناخذو الميناء ديال الدار البيضاء، لمعالجة الاستيراد خصنا تقريبا 7 أيام، باش ندخلو السلعة للمملكة، ملي تيكون (le contrôle) تيتزاد علمها نهار.

في بعض الحالات، كاين حالات 2434 العام اللي فات على 200.000، بعض الحالات تتكون عدم المطابقة، تيدخلو تندخلو في نقاش مع المستوردين، تنشوفو أما كندخلو السلعة كيقادو ذاكشي اللي خصهم يقادو بحال دبا كاين بعض المعلومات اللي المستهلك خصوصيكون عندها، أما هاذ السلعة ما تنطبقش المعايير ديال بلادنا ذيك الساعة أما تنسهلو حيث ما تيكونش خطر على المستهلك تنقولوله المرة الجاية الله يخليك خصك تحترم هاذ الشيء، ولا كندسهلو تنقولولو دخل قاد، أما كاين خطر على المستهلك المغربي ذيك الساعة تنقولولو الله يخليك جمع سلعتك ولا هرسها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، للتعقيب على الجواب.

تفضلوا السي جواد.

المستشار السيد جواد الهاللي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

كنوهو بالمجهود اللي تتقوم به الحكومة لضبط المنتجات المستوردة وتشديد المراقبة على استيراد المواد الخطيرة على المغرب، جهود تتم عبر تكثيف مراقبة الأسواق التجارية وسحب المواد خاصة الغذائية منها، الضارة، سواء كانت مستوردة أو محلية الصنع، لكن، السيد الوزير، رغم العدد المهم من عمليات المراقبة التي أشرتكم إليها، إلا أن النتائج أحيانا لا تكون في المستوى المرغوب، وبالتالي المطلوب هو اتخاذ المزيد من الحيطة والحذر في هذا الإطار خاصة حينما يتعلق الأمر بالمواد الغذائية.

السيد الوزير المحترم،

نحن مع النظام الجديد لمراقبة المنتجات الصناعية عند الاستيراد، الذي أحدثته وزارتك والذي يتوخى مكافحة الغش من خلال التحقق من مدى امتثال للمواد المستوردة لمعايير سلامة المستهلك المغربي عبر ضمانة عملية الرقابة، ولكننا نتمنى ألا تعرقل هذه الإجراءات الاستثمار والمستثمرين في بلادنا، وتكون مسطرة طلب بعض الرخص بسيطة وفي أجل محدد.

لكنه عمل يبقى غير كاف ولا يلائم توجهات الحكومة، والتي سبق للسيد رئيس الحكومة أن أعلن عليها في الجلسة الشهرية حول تفعيل

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع تم تأجيله بناء على طلب من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

وننتقل للسؤال الخامس حول "تغييب العالم القروي في برنامج دعم الابتكار الصناعي".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا خلاف على أهمية الصناعة في تغيير مؤشرات النمو، كما لا خلاف حول أهمية دعم الابتكار الصناعي، غير أن السؤال المطروح هو حول كيفية مواكبة هذا الخيار في غياب سياسة عمومية واضحة المعالم في مجال البحث العلمي، وماذا عن رهان العدالة المجالية في برنامج هذا الدعم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال الهام بالنسبة للابتكار، وغنهنضرليكم على الابتكار الصناعي.

تم إطلاق البرنامج هاذي 6 أشهر ولا أكثر من أجل دعم الابتكار الصناعي اللي هو عندو منحة ديال 300 مليون درهم سنويا من أجل مواكبة الابتكار، فيه 3 مراحل:

- المرحلة الأولى: إلى كان مبتكر عندو شراكة مع شركة صناعية، شراكة، الدولة كتوفرليه 80% إلى سقف مليون ديال درهم باش يدير الدراسات ديالو ويحصل على براءة الابتكار، هذا المرحلة الأولى؛

- المرحلة الثانية: إلى بغا يدير النموذج ديالو أو (la maquette ou le prototype) ديالو، الدولة كتوفرليه منحة ديال 60% والحد ديال المنحة هو 400 مليون 4 ملايين ديال درهم باش تاكب هاذ (le prototype)؛

- المرحلة الثالثة: هي إلى بغا يبدا في التصنيع يدير سلسلة تصنيع نموذجية، الدولة توفرليه 30% ديال الاستثمار إلى حدود - وكهنضر غير على المنحة - ديال 500 مليون، هاذ البرنامج كنشغلوه عليه، درنا طلب ديال الترشيح للبرنامج وطلب مفتوح خلال السنة توصلنا ب 250 طلب، منها عندهم 57 اللي كيتوفرو على الشروط، والباقي مفتوح لعموم المغاربة في كل المجالات القروي أو الحضري.

بالنسبة للتحسيس، حيث خصنا تكافؤ الفرص اللي فالمجال القروي ما عندوش نفس الحظوظ بحال اللي فالمجال الحضري، درنا قافلة اللي مرات على كل جهات المملكة خلال شهرين باش تحسس بهاذ البرنامج وتحسس ببراءة الاختراع وتحسس بالملكية الصناعية والتجارية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة، لكم السيد الرئيس، للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات.

السيد الوزير،

لا يشك أحد في أنه كايين واحد العمل كبير جدا اللي فالحقيقة تشكرون عليه، كيف ما قال زميلي، السيد الرئيس، أنه فالحقيقة هاذيك العدالة المجالية هو الإشكالات اللي تنعیشو وهذا واقع، ورغم أنكم تديرو منح، السيد الوزير، وتديرو واحد المجهود، ولكن بوحدكم راه ما يمكنش، راه إلى ما كانش طرق لهاذ المناطق، وغادي نهضر على درعة - تافيلالت، كيما هضرتي عليها قبيلة، إلى مكانش مجهود واحد الجراة كبيرة ديال الحكومة، غادي نبقاو دائما في نفس الدوامة، ودائما غادي نبقاو نخطو السؤال، ونلقا نفس الجواب، وهذا إشكال.

اليوم خصنا نقولو، ها أش غادي نديرو ها (la date) ها التوقيت، هاذ المنطقة، كايين واحد العمل كيما درتو التوقيت مجموعة ديال الجهات ما فيها باس، أنه هاذ الناس باش يطمأنو حتى هو ما تقولو لهم البرنامج ديال المناطق اللي هي معزولة، ها التوقيت فوقاش غاديين نبداءو.

أما كنجيو فعلا واحنا عارفين بلي كايين عمل، لا نشك في هذا، ولكن للاطمئنان أكثر، خصنا ضوابط، وخصنا تواريخ، باش يمكن هاذ المواطنين يعرفو فعلا بلي كايين اشتغال حقيقي في المنطقة، وانتوما هضرتو على (la richesse) ديال المناطق، كل منطقة عندها (la richesse) ديالها، السيد الوزير، غير هاذ (la richesse) بالنسبة

ثانيا، بالنسبة للمناطق، والبرامج المؤقتة، احنا كنتسناو، خدامين في الجهوية المتقدمة واللاتمركز، برنامج التنمية ديال الجهة، واحنا مقبلين على الإمضاء على كل ما تمنناه الجهة بالنسبة للقطاع ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "تشجيع المشاريع الاستثمارية في الصناعات الغذائية".

فليتفضل أحد.. تفضلي الأخت هند الغزالي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة من أجل تشجيع المشاريع الاستثمارية في الصناعات الغذائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

كما كتعرفو، بالنسبة للسيادة الصناعية اللي أعطى التوجيهات ديالها سيدنا الله ينصرو، السيادة الغذائية هي في صلب السادات اللي كنشغلو عليها، اليوم في إطار بنك المشاريع الصناعية، عدنا 1600 مشروع إجمالي اللي كنشغلو عليه، منها 423 مشروع فالصناعة الغذائية، بغلاف استثماري ديال 11 مليار ديال الدرهم، اللي غتوفر بصفة مباشرة 40 ألف منصب شغل، يعني في المباشر وغير المباشر هاذ الشي فيه 100.000 منصب شغل.

كاين إقبال كبير على تثمين المواد الغذائية في بلادنا اللي متوفرة، وكاين أيضا إقبال كبير على التحويل، ودرنا بعض التسهيلات باش نحسنو الولوجية ديال بعض المواد اللي محتاجها الصناعة الغذائية، كاين الصناعة ديال البيسكوي وديال الشكولاتة إلى آخره، باش نقويو وندعمو هذه الصناعة أيضا.

اليوم الصناعة الغذائية غادية في مسار قوي، خففنا أيضا من نسبة الإدماج اللي كنتطلبوها للصناعة باش نوفرو الولوجية لمصنعين جدد، كاين عدد ديال المشاريع اللي جاو أيضا من موزعين ومستوردين اللي تحولو إلى مصنعين، وكاين عدد ديال الموزعين اللي دارو شراكة باش يشجعو مصانع اللي غادي يزودوهم بعلمات ديال هاذ الموزعين راه تتعرفوهم وهاذ الموزعين ولاو كياخذو هذه المواد اللي كيصنعوهم

للمناطق اللي احنا كاينين فيها، اللي عندنا مازال ما توصلناش أننا نعرفو الحكومة فعلا أنها تمكنت باش تدير برنامج خاص بهاذ المنطقة هاذي، هذا واحد.

ثاني حاجة احنا كتعرفو المناطق كلها ديال المغرب، الأغلبية ديال الجماعات، هي جماعات قروية، والشباب عايش مشاكل كبيرة، ومنين كيشوف بعض البرامج الكبرى، في مناطق اللي هي كبيرة كطنجة، مراكش، قنيطرة، إلى غير ذلك، تيقول كيبقى يحط السؤال، واش أنا قريت اليوم وما عنديش نفس الفرصة اللي عند الإخوان اللي كاينين فالمدن الكبرى.

وبالتالي، كيولي حتى هو ينتقل يسكن في المدن الكبرى، هذا عبء على الدولة، واللي كيخلق مشاكل أخرى كثر من داك الشي، إلا تمكنا باش نستثمرو فالمنطق ديالو، وبالتالي البرنامج ديال المناطق اللي هي معزولة والقروية، خص يكون واحد المجهود أكثر، السيد الوزير، واحنا عارفين كاين، ولكن كنعولها للتواريخ، السيد الوزير.

أنا المعادن، ملي تهضر على المعادن المنطقة ديال درعة - تافيلالت (c'est le paradis des géologues)، ما عدناش، السيد الوزير.

هضرتو على الطيران أنا متفق معك، كاين واحد العمل اللي راكم خدامين فيه، مشكورين، ولكن خوذو المساحة ديال المنطقة، راه ماشي بحال واحد الجهة اللي فيها 80 كيلومتر باش يوصلو واحد الجهة، ولا العمالة، بحال وحدة اللي خصها 400 كيلومتر، ما بين المنطقة لمنطقة، وهذا إشكال آخر اللي خصو يتدبر فهاذ البرامج اللي كتهمضرو عليها، لأن المناطق مشتة كبيرة بزاف، ومناطق حدودية 700 كلم، اللي هي حدودية، السيد الوزير، واللي إلى يومنا هذا مزال ما اخذتشي الفرصة ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لديكم الرد؟

السيد وزير الصناعة والتجارة:

أنا متفق معك أن العدالة المجالية باق خصها اشتغال، وخصها برامج مؤقتة إلى آخره.

احنا اليوم، كتهمضرو على الابتكار، الابتكار حاولنا نديرو فيه تكافؤ الفرص، كلشي كيتدار عبر الانترنت، باش كل واحد فينما كان يديرو، كلشي كيشتاغل عليه، ومفتوح للكل، وكاين تحسيس باش نقويو هاذ تكافؤ الفرص، ونبينو بأن هذا مفتوح للجميع.

برامج التنمية الجهوية التي كُنشتغلو عليها جميعا، وإن شاء الله غادي نواكبوها، يمكن كايين إعادة ترتيب بعض الأولويات اللي غادي نشتغلو عليها واللي جاية من الجهة ماشي جاية من الحكومة.

ثانيا، بالنسبة للمخزون الاستراتيجي راه كُنشتغلو عليه باش نقويوه، ولكن كما تتعلمو اليوم هذا المخزون الاستراتيجي والقدرة ديال المغرب على توفير المواد الغذائية ما عمرها ما تختبرات قد ما اختبرت في هاذ 4 سنوات ولا 5 سنوات الماضية، والمغرب بين على القدرة ديالوتوفير كل ما يحتاجه المغاربة.

معلوم كايين تقلبات الأسعار، كايين بعض المواد اللي كتنتج بأقل في بعض الظروف، واحنا كُنشتغلو في الحكومة باش نوفرو هاذ المواد بأقل ثمن ممكن للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع والأخير الموجه لكم، السيد الوزير، طرحه فريق الاتحاد المغربي للشغل.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق المحترم لبسط السؤال.

تفضلوا.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات المتخذة للحد من انتشار الوحدات الصناعية العشوائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال الهام.

أولا، وقبل كل شيء، اليوم تنشوفو كايين تحول كبير بالنسبة للمصنعين اللي بداو تيدخلو في المنظومة السليمة واحترام حقوق الأجراء وحقوق الدولة أيضا بالنسبة للعمل ديالهم، حيث تتوفر لهم الانفتاح على أسواق داخلية، تتوفر لهم أيضا الانفتاح على المنظومة المالية إلى آخره.

ولكن عندك الحق، باقي كايين بعض المصنعين اللي تيمشيو وبطريقة ما تيحترموش حقوق الأجراء، ما تيحترموش الحقوق ديال الدولة، وتشتغلو وفي بعض المرات تنوصلو لبعض المصائب، بحال اللي شفنا

ويوزعوهم في المغرب ولاو أيضا كيزعوهم في الخارج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الوزير المحترم،

بلادنا تعترم تطوير قطاع الصناعات الغذائية لضمان الأمن الغذائي الوطني، وذلك عبر تعزيز وبناء منظومة للمخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية لضمان السيادة الوطنية في هذا المجال الحيوي.

وفي هذا الإطار، نشيد برؤية صاحب الجلالة، نصره الله، في دعمه لهذا القطاع، حيث دعا إلى تأسيس منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لا سيما المواد الغذائية، وإذ ننوه بالسياسة الوطنية التي تم اتخاذها لتشجيع المشاريع الاستثمارية للصناعات الغذائية ودعم سوق الشغل.

السيد الوزير المحترم،

الحكومة وقعت عدة اتفاقيات في الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس سنة 2017، والتي لم يتم مباشرتها إلى اليوم، باستثناء قطبي بركان ومكناس، لازالت باقي الجهات لا تتوفر على مثل هذه الأقطاب الفلاحية المخصصة للصناعة الغذائية.

لذا، نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه يجب الاشتغال على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وباقي الأطراف المعنية لمواكبة المشاريع الاستثمارية في الصناعات الغذائية وتفعيل البرامج المنبثقة من مخطط التسريع الصناعي، في أفق ضمان الأمن الغذائي لجميع المواطنين والمواطنات، خصوصا أمام التحولات الدولية وإكراهات تقلب الأسعار التي تؤثر على الموازنة العامة للدولة وتبعاتها على باقي الشرائح والفئات الاجتماعية، مما يستدعي معه تامين المنتج المحلي والاستثمار في الصناعات الغذائية للرفع من نسبة الإدماج المحلي للصناعات الغذائية، والتي ساهمت في خلق فرص الشغل والحد من الهجرة القروية لتقليص التبعية الغذائية للخارج.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل لديكم رد؟

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيدة المستشارة، على هذا التعقيب.

متفق معكم بأن عدد ديال المشاريع خصنا نعاودونحبيوها في إطار

- ثانيا، تشكل مرتعا لتشغيل الأطفال والنساء في ظروف مزرية بعيدا عن أي مراقبة؛

- ثالثا، لا تتقيد بأدنى شروط الصحة والسلامة، وكلنا نتذكر فاجعة طنجة ومؤخرا فاجعة الدار البيضاء اللتين خلفتا العشرات من الضحايا من العاملات والعمال؛

- وأخيرا، مصدرا لتلوث البيئة والمساس بصحة المواطنين، ويكفي هنا أن نذكر بمخاطر مستودعات النفايات المتبقية من إنتاج زيت الزيتون.

ونعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن هناك مجهودات تبذل ومبادرات هامة تتخذ للحد من هذا الوضع، وعلى رأسها المبادرة الملكية الحميدة القاضية بإخراج قطاع النسيج بطنجة من دائرة العشوائية وتخصيص مناطق صناعية لاستقبالها، والذي من شأنه أن يساهم في تطوير القطاع وتوفير فرص شغل قارة، لكن بالنظر إلى تعقيد القطاع غير المهيكل الذي يمثل 30% من الناتج الداخلي الخام، فإنه لا يمكن القضاء على مثل هذه الوحدات العشوائية بالحملة الموسمية أو الظرفية، بل الأمر يقتضي إرادة سياسية حازمة لهيكلة هذه الوحدات والورشات العشوائية وإدماجها في القطاع المهيكل من خلال تسهيلات تمويلية وتخصيص تحفيزات ضريبية وتجميع مختلف القطاعات المعنية بمناطق صناعية وإخراجها من التجمعات السكنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ التعقيب.

متفق معاك 90%، غير ذلك الفقرة ديال الحملات والسياسة ماشي حملات سياسة ممنهجة، معلوم خصها تقوى في الحجم، خصها تقوى في كل المجالات الترابية، ولكن اليوم عندنا سياسة وإرادة باش نحولهاذ المراكز الصناعية إلى مراكز اجتماعية اللي تتحترم كل شروط السلامة وشروط قوانين الشغل والشروط الضريبية، وكنشغلو عليها وكنحفظوها إلى حد أننا في هاذ البرنامج الأخير اللي ذكرته ديال سيدنا الله ينصرو، كنخلصولها الكرا باش نحولوها.

اليوم كايين سياسة وإرادة اللي خصها تقوى، متفق معك ماشي حملات، سياسة ممنهجة ديال الحكومة، وإن شاء الله غادي نشغلو عليها جميعا باش نقويها في كل المجالات وباش نخفضو من هاذ العبء اللي كيضر وكيضر عدد ديال الشغيلة، وكيضر الخزينة ديال الدولة أيضا.

في التاريخ القريب ديال بلادنا، وتنشغلوا باش نوفرو لهم شروط جديدة باش نحولوهم بلا ما نقطعو الرزق ديال هاذ الناس، حيث هاذ الناس محتاجين أيضا لهاذ الدخل، وباش نقويو الكرامة ديال هاذ الأجراء واحترام الحقوق ديالهم، احنا تنشغلو، نتعرفو بأن كايين برنامج "سلامة" ديال الشركات الصغرى والمتوسطة اللي تنشغلو عليه من أجل تحويل بعض الوحدات في الدار البيضاء وفي طنجة وفي عدد من المناطق الأخرى.

هاذ المشروع أيضا غادي نقويوه وغنجسنوه، حيث كان فيه بعض المجالات اللي يمكن لها تحسن في هاذ البرنامج، وإن شاء الله، غنحاولو نعطيو فرصة أخرى، اختيار آخر اللي هو الاختيار السليم، اللي تيحترم حقوق الأجراء والحقوق ديال الدولة، وتيمكن هاذ المستثمرين وهاذ الفاعلين الاقتصاديين حتى هم يكون عندهم ظروف أحسن ملي تيحترمو القانون وملي تيحترمو الأجراء، عكس هاذ الظروف اللي تيشغلو فيها ما تيرحو لا هما، لا الأجراء، لا الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الوقت الذي يتم فيه الحديث عن محاربة الاقتصاد غير المهيكل، لازالت الوحدات الصناعية العشوائية في انتشار مستمر، حيث أشار المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2021 على انتشار 3300 وحدة صناعية عشوائية بجهة الدار البيضاء لوحدها، هذا ناهيك عن الورشات والمستودعات التي باتت تنتشر كالفطر على هوامش المدن وحتى داخل التجمعات السكنية.

ولا يخفى على أحد التأثير السلبي لهذه الوحدات العشوائية على الاقتصاد الوطني وما تخلفه من أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية على المجتمع، فانتشار الوحدات الإنتاجية العشوائية، بالإضافة إلى كونها غير قانونية تحرم خزينة الدولة من اعتمادات مالية هامة وتشكل مصدرا للتهريب.

فهي كذلك:

- أولا، لا تطبق القوانين الشغلية، لاسيما وأن الغالبية العظمى من عمالها هم من المواطنين الذين يلجؤون إليها مكرهين بحثا عن لقمة العيش؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبذلك نكون قد أنهينا سلسلة الأسئلة التي وجهت لكم في هذه الجلسة.

وباسمكم جميعا، السيدات والسادة المستشارين، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموالية.. وبهذه المناسبة نرحب بالسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى القطاع الذي يشرف عليه، ويتعلق الأمر بـ 11 سؤالاً، السيد الوزير، منها 5 أسئلة تجمع بينها وحدة الموضوع، ولذلك سنقوم بطرحها دفعة واحدة، ويتولى السيد الوزير الجواب عليها بعد ذلك دفعة واحدة كذلك.

نستهل هذه الأسئلة بسؤال للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الاله حيزر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن أهداف برنامج "أنا مقال" وعن التدابير التي يتضمنها والخدمات التي سيقدمها لحاملي المشاريع والمقاولات الصغرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي لفريق الأصاله والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن برنامج "أنا مقال"، الذي يهدف لدعم ومواكبة 100.000 من حاملي المشاريع والمقاولات الصغرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن حكامه برنامج "أنا مقال".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد أعطيتكم مؤخرا انطلاقة برنامج "أنا مقال" لمواكبة 100.000 مقال وحامل مشروع ومقال ذاتي ووحدة اقتصادية غير مهيكلة ومقاولة صغيرة جدا، فأني برنامج لوزارتكم لدعم ومواكبة الشباب حاملي المشاريع ضمن هذا البرنامج؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الأخير لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن سياستكم للنهوض والارتقاء بالدعم المخصص للمقاولات الصغرى والمتوسطة وتجاوز كل المشاكل العالقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة.

تفضلوا إلى المنصة السيد الوزير.

أنه يدير المقاوله ديالو وما نتخيلوش ذوك المقاولات الكبيرة واللي فيها الرفاهية، كذلك تقدر تكون مقاولات صغيرة جدا، فهذا واحد الإنسان اللي تقرر أنه ياخذ المستقبل ديالو بين يديه، هذا واحد الإنسان اللي ما تينعشاي بحال الناس، ما تيفيقشاي بحال الناس، ما تياكلشاي بحال الناس، ما تيعيش بحال الناس، لأنه ديما عندو واحد الجزء من الدماغ ديالو ومن الطاقة ديالو خدام باش تيقول كيفاش غنكمل هاذ النهار وكيفاش غنكمل هاذ الأسبوع وكيفاش غنكمل هاذ الشهر، أشنو اللي غادي ندير وأشنو اللي غنخلي.. يعني كيكون عندو واحد الهاجس.

بطبيعة الحال جزء منهم يتوفق وتينتج وتيمشي بعيد وتيخدم معه ناس آخرين، ولكن جزء آخر، للأسف الشديد، كيبيقى حبيس المستوى التعليمي ديالو، أنا قلت ليكم فقط أقل من 15% عندهم مستوى جامعي، وبالتالي تيصعب على واحد العدد كبير ديال المقاولين رغم المهارات اللي تقدر تكون عندهم فواحد المهنة من المهن أنهم يطورو هاذيك المقاولات، هذا ناهيك على واحد العدد ديال العقبات أخرى.

فاحنا درنا 3 ديال الخدمات أساسية فهاذ البرنامج:

درنا الخدمات الموجهة بعدا لواحد الشريحة التي لم نهتم بها في السابق، ألا وهي شريحة المقاولين الذاتيين واللي بلغت الإحصائيات فيهم أكثر من 300.000 ديال المواطنين والمواطنات ديالنا اللي مسجلين، النشاط شوية أقل ولكن هاذو اللي مسجلين.

مازال هاذ الناس هاذو عندهم واحد العدد منهم بغا أنهم يكون عندهم واحد التكوين، فأول مرة سوف يكون هنالك تكوين خاص موجه للمقاولين الذاتيين في إطار واحد الأقسام، غيكون فيها 10 ديال الناس فالمعدل وفيهم تقريبا واحد 2000 درهم لكل شخص غادي يتكون، وهاذ التكوينات راه درنا واحد الاتفاقية بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والمكتب ديال التكوين المهني، لأن واحد العدد منهم كيبيغي أنه يزيد يحترف فواحد المهنة من المهن باش يزيد يأخذ واحد الدبلوم وواحد الشهادة.

ثانيا، كتقدر هاذ الناس يحتاجو استشارة (conseil) ودرنا لهم شيكات ديال الاستشارة، تقدر توصل ل 10 آلاف درهم استشارة فردية، لأن واحد العدد منهم تبيغي يسوق المنتجات ديالو أو الخدمات ديالو أو كيبيغي يتواجد في الفضاء الرقمي فهاذ المجال، وكذلك استشارات من نوع آخر.

ثالثا، واحد العدد بطبيعة الحال كيبيغي أنه يستافد من خدمات أخرى.

الشريحة الثانية هي المقاولات الصغيرة اللي رقم المعاملات ديالها تيفوق مليون ديال الدرهم وكيكون أقل من 10 مليون ديال الدرهم، حتى هاذو عندهم التكوين، غير هو ماشي 2000 درهم، كيقدريكون حتى ل 10 آلاف درهم، عندهم شيك ديال الاستشارة اللي يقدر يوصل حتى ل 100.000 درهم وكيبيدا من 20.000 درهم، وعندهم كذلك الاستفادة

السيد يونس سكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاوله الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على أسئلتكم التي تتعلق ببرنامج "أنا مقاول"، أود إخباركم بأن هاذ البرنامج هو ثمرة لتفكير حكومي عميق، يخص أولا، القطاع غير المهيكل والمقاولات الصغيرة ولاسيما المقاولات الصغيرة جدا، فالبرنامج الحكومي كما لا يخفى عليكم، هنالك عدد من الالتزامات التي من شأنها أن تخرج عدد من المقاولات من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل.

ما قمنا به في الحكومة هو أولا، إجراء واحد البحث، واحد التقصي اللي شمل زهاء سبعة ديال المليون ديال المواطنين والمواطنات حسب المعايير ديال المندوبية العامة للإحصاء، يعني العينة اللي اخذينا تمثل سبعة ديال المليون، باش نشوفو شنو هو التعاطي ديال المغاربة مع ريادة الأعمال ومع المقاوله ومع المقاوله الصغرى جدا.

لقينا على أنه تقريبا أكثر من 70% ديال الناس المستجوبين، اللي كنعاد نقول كيمثلو زهاء سبعة دالمليون ديال المغاربة، يقولون أنهم يعتبرون أنفسهم يعملون في القطاع غير المهيكل بشكل أو بآخر، يعني ماشي بالضرورة بشكل كلي، ولكن يقدر يكون بشكل جزئي.

لقينا على أنه أكثر من 54% ديال هاذ الناس اللي كيمارسو الفعل المقاولاتي، لا يمارسون الفعل المقاولاتي انطلاقا من قناعة ترسخت لديهم أو كاختيار ديال المنهج ديالهم فالحياة، يمارسون الفعل المقاولاتي لأنهم لم يجدوا وظيفة أو عملا مأجورا.

لقينا على أنه أقل من 15% فقط من الناس اللي تيمارسو الفعل المقاولاتي عندهم ديبلومات جامعية، أقل من 15% فقط.

ولقينا على أنه واحد العدد لا يستهان به ديال الناس اللي خدامين كأجراء يفكرون في الانخراط في العمل المقاولاتي، وكذلك واحد ديال الناس اللي عاطلين.

لما استقيننا هاذ المعلومات، حاولنا نوصلو لواحد الخلاصة باش ما نبقوشاي غاديين بواحد الشكل شوية يعني نفتحو عينينا ونشوفو أشنو واقع فبلادنا، وقلنا على أنه ضروري على أننا نوفرو برنامج ماشي فقط للحاملين الجدد للمشاريع، لأن كايين برامج حكومية أخرى تعنى بهاذ الشريحة، ولكن المقاولين ولاسيما المقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة اللي موجودين على أرض الميدان والذين يعانون بشكل أو بآخر إما من إشكاليات التمويل أو لا من إشكاليات المواكبة والتكوين، أو لا من إشكالية الوصول إلى طلبيات العروض وسواء كانت فالقطاع العام بل وكذلك فالقطاع الخاص.

من هنا جا هاذ البرنامج ديال 100.000 مقاول ومقاوله سميناه "أنا مقاول" علاش سميناه "أنا مقاول"؟ لأنه الإنسان ملي تياخذ القرار على

فيه؟ كيصعب فيه الناس اللي ما عندهموش الدبلوم، كيكونو كثار خدامين وفي واحد الظروف في القطاع غير المهيكل إلى آخره، حتى الناس اللي عندهم الدبلوم، ولكن الناس اللي ما عندهموش الدبلوم بواحد الكثرة، الطبقة العاملة.

فلأول مرة كايين برنامج حكومي اللي كييعطي هاذ المنحة ديال 1500 درهم في الشهر لمدة 9 أشهر للواحد، واخا ما يكونوش عندهم الدبلوم، جميع، شوفو البرامج ديالنا في هاذ 30 ولا 40 سنة الأخيرة ما كايين حتى شي برنامج حكومي كييعطي منح أو إعانات كيف ما كان نوعها خص تكون من الحاصلين على الشهادات.

فاحنا حاولنا نديرو الاستهداف وراه غادي نطلقو في الأسبوع المقبل إن شاء الله واحد العملية واسعة التي تخص واحد الهدف كبير اللي عندهنا اللي هو تقريبا 50.000 ديال مناصب الشغل بهاذ الطريقة من خلال المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغيرة جدا، وكزيدو في هاذ الشي كامل أننا درنا أن الحكومة كتاخذ الكلفة ديال التكوين، فإذا شي وحدة من هذه المقاولات الصغار بالإضافة لهذه الشيكات اللي كنتكلمو، بالإضافة لهذه المنحة ديال الأوراش بغات تكون هاذك السيد ولا 2 ولا 5 ولا 10 وتكونو وهو خدام عندها، يعني كيتخلص، كناخذو الكلفة ديال التكوين واخا ما يكونوش حامل شهادة، هذه مسألة جديدة، علاش؟

لأن اكتشفنا على أنه من خلال بحال دبا البرنامج ديال "أوراش"، 70% ديال الناس اللي استافدو منو ماشي حاملين للشهادات، وقلنا لا هاذ الناس هاذو غادي نديرو لهم برنامج خاص ودرنا هذه المقاربة في الحكومة باش تمر من خلال المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، لأن كيف ما تتعرفو هي اللي كتشغل هاذ الناس، 90% منها كتشغل أقل من 3 ديال الأجراء، وغادي نوقف عند هذا الحد.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في البداية للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الاله حبيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في البداية نقدر الجهود التي تبذلها وزارتك في إطار تعزيز روح المقابلة وجاذبيتها ودعم ومواكبة المقاولين الشباب بمساطر تطوير زيادة الأعمال ببلادنا، هذه الأسس هي التي نجدها ضمن برنامج "أنا

من الخدمات ديال المحاسبة باش نعاونوهم، وكذلك باش نقدرو ندفعوهم.

ثالثا، عندهنا الشريحة ديال المقاولات اللي لسبب أو لآخر كايينة فالقطاع غير المهيكل.

بالإضافة للخدمات كلها هاذي اللي قلت كزيدو خدمة جديدة ديال المساعدة على الكراء، المساعدة على سومة الكراء محدودة في 10.000 درهم اللي هي خصها تكون 50% من السومة الكرائية وواحد العدد منهم محتاجهم.

هاذ الشي اللي تنقول ليكم درناه على أساس أنه يكون مدير من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، لأن عندهنا أكثر من 80 وكالة على المستوى المحلي، لأن هاذ الشي خصو القرب، واحنا بصدد الإطلاق العملي ديال هاذ الخدمات هاذو عن طريق انتداب واحد العدد ديال المؤسسات، حسب المساطر الجاري بها العمل بطبيعة الحال، اللي فيها التنافسية باش تقوم بهاذ المواكبة ديال هاذ 100.000 ديال المقاولين والمقاولات على مدى 3 سنوات.

إذن الموضوع بغينا ناخدهو بشكل مباشر، كنتعاملو مع الناس اللي ما عندهموش، الناس اللي عندهم إشكاليات ووجدنا 200 ديال الأطر اللي درنا لهم التكوين ودرنا اتفاقيات حتى فالمجال ديال التمويل من أجل المساهمة فالمجال ديال التمويل، والعمل ديالنا هو دبا أنه كيفاش غادي نعاونو هاذ الناس بشكل عملي باش يستافدو.

بالإضافة لهاذ الشيكات اللي تنتكلم ليكم عليها يستافدو كذلك من الإجراءات الكبيرة والمهمة اللي عندهنا واللي وما كتكونوش ديمما معروفة التي تخص الكلفة ديال التشغيل، باش يكون عندهنا التشغيل اللي كيحترم مدونة الشغل لأنه جزء من المشكل دبا اللي مطروح بالنسبة لواحد العدد ديال المقاولات الصغيرة جدا، ولهذا في البرنامج ديال "أوراش 2"، للتذكير راه كنعطيو لكل مقابلة من المقاولات الصغيرة اللي كايينة في هاذ "أنا مقال"، وهذا مستجد في البرنامج ديال أوراش، كنعطيوهم (chèque) تعويض ديال 1500 درهم لكل واحد تيوظفوه في هذه الشركات الصغيرة جدا، سواء كان عندهو دبلوم ولا ما كانش عندهو دبلوم لمدة 9 أشهر، على أساس أن هذا الإنسان يبقى عندهم لمدة سنة.

فاحنا درنا واحد الحزمة كايين تفاصيل أخرى، درنا واحد الحزمة ديال الإجراءات اللي كلفت الميزانية ديال الدولة تقريبا 3 ديال المليار ديال الدرهم على 3 سنوات، الهدف منها هو تحسين الظروف ديال هذه المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمقاول الذاتي بشكل عملي؛

ثانيا، تخفيض كلفة التشغيل والأجرباش نشجعو هاذ الناس باش يصرحو بالناس اللي خدامين عندهم باش يقدرو يكونو في المستوى ديال القانون اللي كلنا كنجترمه وبغينا نجترمموه في بلادنا، وباش نوسعو وباش نديرو العمل اللائق لأول مرة في تاريخ الحكومات ديال المغرب فتحنا - هاذي خصكم تعرفوها الله يخليكم - العمل اللائق، شكون كيضيع

السيد الوزير المحترم،

نسجل بإيجابية استمرار الوزارة في إبداع فرص الشغل المؤقتة والدائمة، كإطلاقكم لبرنامج "أنا مقاول" لمواكبة 100.000 مقاول وحامل المشروع ومقاول ذاتي ومقاول صغيرة جدا، مع تمكين المستفيدين من مواكبة مندمجة حتى يساهموا في إدماج الأنشطة غير المهيكلية في النسيج الاقتصادي وفي امتصاص البطالة ومحاربة الهشاشة.

السيد الوزير،

إننا نشيد بالمقاربة الشمولية التي تعتمدونها في هذه المشاريع من التمويل إلى المواكبة المستمرة، مروراً بالتكوين والتأطير، كما نعتبر هذا البرنامج حلقة في سلسلة البرامج الناجحة التي أطلقتتموها، السيد الوزير، والتي حققت نتائج مهمة جدا، وسأذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر، نظرا لضيق الوقت:

- أولا، إحداث "مدن المهن والكفاءات" مع تعبئة وحدات متنقلة للتكوين لسد حاجيات من التكوين والتأهيل لشبابنا؛

- ثانيا، الحصيلة الإيجابية لبرنامج "أوراش" الذي كان ناجحا بكل المقاييس وبشهادة الجميع؛

- ثالثا، دعم الشباب الباحثين عن العمل في الوسط القروي؛

- رابعا، تمكين المستفيدين من المشاركة على مستوى الصفقات.

وفي الختام، لا يسعنا، السيد الوزير، سوى التأكيد أنه بعد حوالي سنتين من عمل الحكومة الحالية وإرهاصات تفادي القطاعات الاجتماعية الحارقة كقطاع الشغل، أثبتتم بتجربتكم وبكفاءتكم العالية أن إعادة الاعتبار للشغيلة المغربية ممكن وأن خلق الأمل في نفوس الشباب وانتشالهم من البطالة ممكن، وأن النهوض بالمقاول الصغرى والمتوسطة ممكن.

فهنيئا لكم، وندعو لكم بمزيد من التوفيق والنجاح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

المقاول"، الذي تم إعلان انطلاقه من طرف وزارتكم لاندماج حاملي المشاريع وأصحاب الشركات الناشئة ضمن النسيج الاقتصادي المهيكل في أفق 2026.

لكن، هذه البرامج، السيد الوزير، وأخذا بعين الاعتبار باقي برامج الدعم والمواكبة التي قدمتها الحكومة، نجد أنه بالرغم من كل التدابير المتخذة لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبة الحصول على الائتمان من المؤسسات البنكية لتمويل مشاريعها، لتبقى إشكالية التمويل المرتبطة باعتماد النظام البنكي، لعدم ثقته في هذا النوع من الشركات وتخوفه الدائم بإفلاس العديد من هذه المقاولات، في ظل عدم القدرة على تحديد تديرها الداخلي، وبالتالي، فإن أهم إجراء يجب اتخاذه يتمثل في توسيع مجال الضمانات التي يقوم بها صندوق الضمان المركزي ليشمل أكبر عدد من المقاولات، ودفع المؤسسات المالية إلى الرفع من حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في برامجها التمويلية الخاصة في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات.

على مستوى آخر، فإن أهم العقبات التي تواجه الشركات والمقاولات الناشئة ترتبط بالنسب الضريبية، وبالتالي فإن الإصلاحات التي يجب إعطاؤها الأولوية داخل النسيج الاقتصادي المهيكل تتميز بالتحفيز الضريبي بشكل يكون متناسبا مع نشاط المقاول ومردوديتها، خصوصا وأتينا على مقربة من إعداد ومناقشة قانون المالية للسنة المقبلة.

أخيرا، السيد الوزير، إن العدد المرصود لدعم المقاولات عدد محترم ومقبول، لكن ما هو أهم وينبغي مراعاته هو الجانب المرتبط بالابتكار والإبداع، الذي يساعد في خلق تميز تنافسي للشركة في سوق الأعمال، الشيء الذي من شأنه أن يدعم نمو المقاول بشكل مستدام ويساعدها على التعامل مع التحديات وحل المشاكل التي قد تواجهها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسنناوي:

باسم فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بارتياح كبير المنجزات الإيجابية لحصيلة الوزارة تحت إشرافكم، ونثمن المجهودات المبذولة لتنزيل الإستراتيجية الدامجة لدورها في استقرار النسيج الاقتصادي واستدامة خلق الثروة، وما انتخب المغرب بإجماع لمجلس إدارة منظمة العمل العربية إلا دليل على صدقية العمل الذي تقومون به وعن المجهود المبذول من طرف الحكومة في تعزيز السلم والحوار الاجتماعيين ومأسستهما وتعميم ورش الحماية الاجتماعية.

لما أنجز لرصد الاختلالات وترتيب الجزاءات على مرتكبيها، عملاً بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولابد، السيد الوزير، أن نشير لضرورة مراجعة النظام الأساسي الخاص..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

نسجل ونثمن داخل مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي الدينامية التي يشهدها القطاع خلال هذه المرحلة، كما أن تحفيز التشغيل الذاتي وتشجيع إنشاء المقاولات مع توفير شروط استدامتها وإنتاجها للثروة يشكل أولوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة وأن هذا البرنامج ستنجح عنه ابتكارات عملية في مجال المواكبة والإسهام في تحريك الديناميات الجهوية وتحديد الفرص داخل مختلف سلاسل القيمة.

إلا أنه، السيد الوزير، نثير معكم بعض الملاحظات التي أثارها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، وهنا سنتكلم عن مشاغل المقاولين الشباب الذي اعتبر برنامجاً طموحاً، لكنه لم يحقق كل أهدافه، مما يستدعي إعادة بلورته، بحيث أبان عن محدودية آثار الاستثمارات العمومية التي تمت تعبئتها بالنظر إلى تواضع نسب تحقيق جميع الأهداف ومؤشرات البرنامج، حيث لم تساهم جميع المشاغل المشغلة إلا في إحداث حوالي 2765 منصب شغل، من أصل 40 ألف المتوقعة، أي بنسبة إنجاز لا تزيد عن 7%، وبالتالي لم يتحقق تحقيق الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الوطني لمشاغل المقاولات.

السيد الوزير،

إيماناً منا بأن هذه التجربة ستعرف نجاحاً بإرادة حكومتكم ولأجل تدبير أكثر نجاعة، خاصة في ظل الإكراهات والصعوبات التي اعترضت مسار إنجاز وتبعية التجارب السابقة، ولهذا نقترح معكم العمل على:

- إيلاء العناية لتحقيق الإلتقائية والتكامل والتناسق بين هاذ البرنامج والبرامج الأخرى التي تروم دعم ومواكبة وتمويل حاملي المشاريع، وذلك من خلال تحديد مسطرة محكمة للاستفادة من البرنامج بشكل ناجع وفعال؛

- إشراك جل الشركاء والفاعلين الذين يتوفرون عن الخبرة في مجال النهوض بالمقاولات وتشجيع المبادرات الفردية كالمراكز الجهوية

تهدف المقاولات إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن يتأتى لها تحقيق هذا الهدف إلا باحترام القوانين واحترام كرامة العمال الذين يشتغلون بها وضمان حقوقهم الفردية والجماعية، والمقاول الناجحة هي التي تتوفر لها البيئة الملائمة لتكون مقاولاً مواطناً وتنافسية وشفافة، تعتمد أسس الحكامة الجيدة، وتقوم بدورها في خلق الثروة والمساهمة في تنمية البلاد.

ومن جهة ثانية، فإن تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني يرتكز بالضرورة على وضع إستراتيجية واضحة معالم للتشغيل.

وفي هذا الصدد، فقد أطلقت الحكومات المتعاقبة مجموعة من المبادرات من بينها برنامج "مبادرة التشغيل" لتفعيل القانون رقم 16.93 المتعلق بتدابير التكوين وإدماج حاملي الشهادات وطلبي العمل داخل المقاولات وتمكين الشباب من التمتع في سوق الشغل، عبر تدريبهم وتبني سياسة السلفات الصغرى وإقرار نظام "المقاول الذاتي" بموجب القانون رقم 114.13 الذي يتوخى إدماج الأنشطة غير المهيكلة في النسيج الاقتصادي المهيكل للتمكين من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة، إلا أن جل هذه المبادرات باءت بالفشل لعدم اعتمادها على حكامة جيدة ولتبريء آليات المراقبة والتتبع.

السيد الوزير،

ما هي ضمانات نجاح البرنامج الذي أطلقتموه تحت المسمى "أنا مقاول" في ظل تحييد آليات الرقابة والتتبع والمصاحبة، فجهاز التفتيش، السيد الوزير، الذي أوكلت له مهمة السهر على احترام القانون الذي يخاطب المقاول من الناحية الاجتماعية أي حقوق وواجبات الأطراف، علاقة الإنتاج، يعد من أقدم الأجهزة الرقابية للدولة تاريخياً، لكن الأوضاع المهنية والمعنوية للمشغلين به تظل دون مستوى طموحاتهم، فكيف يمكن، السيد الوزير، تحقيق التنمية بجهاز رقابة ضعيف، انتزعت منه اختصاصاته كما هو متعارف عليها ومنصوص عليها دولياً خاصة اتفاقيات منظمة العمل الدولية؟

السيد الوزير،

إن ما يعتمد ويطبق حالياً داخل جهاز تفتيش الشغل من إجراءات وأساليب وبرامج مستوحاة من قانون السوق وأولويات وأهداف وتدابير وتنقيلات، كلها إجراءات تنتهك استقلالية ومهنية مفتشي الشغل، كما هي مضمونة دولياً، وفي غياب نظام أساسي يحفظ هويته ويقوي ويعزز أدواره.

السيد الوزير،

إن إنجاح أي إستراتيجية للتشغيل وجعلها رافد من روافد التنمية الاقتصادية والرفع من تنافسية المقاولات لا يمكن أن يتحقق في ظل تمهيش و.. (كلام غير واضح) جهاز التفتيش والتوجه إلى إطلاق مبادرات تحمل عنوانها الفشل من خلال منهجية تستبعد إجراء التقييم اللازم

اللي كيطلبوها الأبنك للمقاولين، وهذا شيء جد صعب خصوصا بالنسبة للمقاولين الشباب، واللي يالاه بداو المسار المهني ديالهم؛

- تأخر إصدار نصوص تنظيمية لآليات التمويل البديلة مثل التمويل التضامني.

أما فيما يتعلق بوصول المقاولات الصغرى إلى الأسواق، خصوصا الدولية، فإننا نراهن على:

- ضرورة التنزيل الفعلي للمرسوم الجديد للصفقات العمومية، حتى يتسنى للمقاولات الصغرى الولوج إلى هذه الصفقات؛

- وأيضا مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال إعداد برامج تشاركية مع الشركات الكبرى باش تكون رائدة من أجل تنمية هاذ المقاولات الصغرى.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب كمنقترحو عدد كبير من المقترحات من بينها:

- استكمال الجهد المبذول لتحسين مناخ الأعمال، من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى؛

- تحسين مستوى الإنتاج عن طريق تعزيز آليات الدعم ومواكبة المقاولات، لاسيما من خلال مراجعة نظام التكوين المهني؛

- إصلاح مدونة الشغل وإصدار القانون التنظيمي الخاص بممارسة حق الإضراب؛

- وأيضا خصوصا تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية للمقاول على أرض الواقع، فمن غير المعقول، السيد الوزير، المقاول يبقى كيدوز الوقت ديالو بين الإدارات، كيقلب على الرخص والوثائق على حساب العمل ديالو اللي هو خلق فرص الشغل، خلق قيمة مضافة وأيضا تطوير الشركة ديالو.

وفي الأخير، ندعوكم، السيد الوزير، ونعبرو لكم على الاستعداد ديالنا للتعاون معكم من أجل تطوير المقاولات الصغرى اللي كتعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني، مما يستوجب تقويتها ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل أن أعطيكم، السيد الوزير، الكلمة للرد، أود الترحيب بمجموعة من التلاميذ المتفوقين من إقليم سيدي إفني، الحاضرين لمتابعة هذه الجلسة.

شكرا.

للاستثمار، تحقيقا لمزيد من الالتقائية والتكامل؛

- الاستفادة من تجربة "منصة الشباب"، موضوع المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لاسيما البرنامج الثالث المتعلق بتحسين دخل الشباب والإدماج الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المستهدفين من البرنامج، وخاصة الشباب، من خلال دعم تشغيل وريادة الأعمال ودعم المشاريع في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- تدعيم أنشطة مواكبة للمقاولين الشباب وحاملي المشاريع المستفيدين من البرنامج، لاسيما فيما يخص الإرشاد والتأطير والتكوين في الجوانب المالية والتدبيرية والمحاسبية والتقنية.

وأخيرا، نحن ننوه بانطلاق البرنامج الطموح "أنا مقاول"، مع الحرص على اتخاذ كل الإجراءات والضمانات الفعلية لإنجاحه وتجنب ثغرات البرامج السابقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب. تفضلوا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

كيف كتعرفو كتلعب المقاولات الصغرى والمتوسطة دورا أساسيا في التنمية والتماسك الاجتماعي، بفضل المساهمة ديالها فالنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، حيث تضم ما يقارب 73% من القوة العاملة والمسجلة فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لبلادنا.

غير أن هاذ النسيج المقاولاتي الهام يعاني من عدد كبير من المشاكل، من بينها:

- نقص رأس المال؛

- صعوبات في الحصول على التمويل والصفقات العمومية؛

- المنافسة غير العادلة اللي كيتمثلها القطاع غير مهيكّل وتقادّم مدونة الشغل وهاذ الورش اللي أنتوما بصدد الاشتغال عليه اللي كيغرقل تطور تنافسية المقاولات.

ومن بين أبرز الصعوبات اللي كتواجهها هاذ المقاولات، كوجود:

- تحديات كبيرة، خصوصا في مجال التمويل وأيضا صعوبات الحصول على التمويل البنكي بسبب الكفالات والضمانات الشخصية،

شاء الله، فأسئلة أخرى باش نجاوب عليها، ولكن دبا حاولنا نستهدفو هاذ المقاولات هاذو الصغيرة جدا باش يفهمو بعدا على أن الحكومة ما نساتهموش، وهاذي بداية المسار معهم، وإن شاء الله مازال نتقدمو فيها حسب طبيعة الحال التوجيهات ديال جميع المتدخلين، وأولهم السيدات والسادة المنتخبين بحكم المهام المناطة بكم فالدستور ديال المغرب الذي نفتخره جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نتقل معكم إلى السؤال السادس، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير المتخذة لتجاوز مشكلة الملاءمة بين قدرات الخريجين ومتطلبات سوق الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، نبدا بواحد الرقم ديال هو نسبة الإدماج فالتكوين المهني، اللي هي من أعلى النسب 70% تقريبا بالنسبة للناس اللي كيخرجو من بعد 6 أشهر، وملي كنعادو نديرو واحد الدراسة ديال بعد ثلاث سنوات كتفوت 85%.

ما تنساش واحد القضية، السيد المستشار، هاذ الناس هاذو اللي كيكونو فالتكوين المهني، ملي تيدخلوراها ما كيخرجوش، يعني إلى كان مثلا تقني متخصص، ملي كيشد الباك، يعني الناس فالتكوين المهني ما كيخرجوش من المدرسة، ما كيخرجوش من التكوين المهني، وبالتالي هذيك 70% ولا هاذ 80% اللي كهضرو راه ماشي بالنسبة للناس اللي دوزوا الامتحان ديال السنة الثانية، ولكن راه بالنسبة في الحقيقة الناس اللي دخلو مور الباك، فهي من أعلى النسب اللي كاينة ديال الإدماج.

هاذ الشي راجع لأنه عندنا واحد العرض متجدد، بحال دبا مثلا

إذن أعطيكم، السيد الوزير، الكلمة للرد على التعقيبات، فيما تبقى لكم من وقت.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، وبكل صدق العمل ديالنا في الحكومة فيه المبادرة التي يجب أن نقوم بها كوزراء في حكومة سياسية منتخبة، مسؤولة، هدفها خدمة مصالح المواطنين والمواطنات، وهاذ الشي اللي اعطى هاذ البرامج اللي كتشوفو، "أوراش"، "فرصة"، "أنا مقاول"، ولكن عملنا كذلك فالحكومة هو الإنصات لكل المقترحات وتضمينها لتجويد العمل بكل صدق وبكل مسؤولية.

فأولا، أنا اللي بغيت نأكد هو أنه جميع ما جاء في مداخلاتكم قد تم تدوينه، وفيه واحد العدد ديال الأفكار التوجيهية، ولكن فيه كذلك أفكار عملية، إن شاء الله، غادي نستافدو منها، لأن الحمد لله هاذ البرنامج فالبداية ديالو، وكأي برنامج فالبداية ديالو فهو متعطش من أجل أنه ندخلو فيه جميع الملاحظات وجميع التجويدات.

بغيت نقول لكم على أنه حتى حاجة ما كتبني - كيفما كتعرفو - فخطرة وحدة، هاذي أول مرة عندنا برنامج يعني بشكل أوبآخر بالقطاع غير المهيكل، وهاذ البرنامج حاولنا نديرو فيه على عكس برامج أخرى اللي ذكروها وكنشكركم، فالسابق واللي صدرت فيها واحد العدد ديال التقارير اللي كانت محاولات كذلك ميزانة، ولكن هاذ البرنامج إلى لاحظتو ما جيناش قلنا بغينا نديرو باش نديرو 100 ألف مقالة جديدة، بغينا نخدمو مع الناس اللي موجودين فأرض الميدان، هاذي الأولى.

ثانيا، حاولنا نفكرو في الفعل المقاولاتي من خلال هاذ التحفيزات اللي كتدار لأول مرة فبلادنا، وكيفما كتعرفو النجاح ديال البرنامج ديال "أوراش" مثلا هوراجع لأننا فكرنا من الأول أنه يكون برنامج كيتدار على المستوى الترابي، وهذا هو اللي غيأدي بهاذ البرنامج كذلك، إن شاء الله، حتى هو يكون على المستوى الترابي.

الحاجة الأخرى، هي أنه هاذ البرنامج حاولنا نفكرو فيه ماشي غير في فعل المبادرة وديال المقاولة، ولكن كذلك في التشغيل، لأنه خصنا تكون عندنا واحد التوجه في التشغيل، واش بغينا التشغيل كلو يجي من العمل المأجور فالشركات الكبيرة؟ ولا كذلك فالمقاولات الصغيرة والمتوسطة؟

المجهودات الحكومية راه كاينة، راكم شتوها فقانون الصفقات العمومية، فالتكوين المهني احنا جايين بواحد العدد ديال الإصلاحات وحدة بوحدة، وفي التشغيل راه درنا برامج فعالة وتكون فرصة، إن

العنصر البشري، إلا أن الافتقار إلى مهارات وكفاءات مهنية دقيقة في ميدان الشغل، يعد من العوامل التي تؤثر سلبا على نسبة توظيف المتخرجين الجدد، سواء من الجامعات أو المعاهد أو من خريجي المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، لذلك نجد أن جامعاتنا تخرج اليوم العاطلين الذين لا مكان لهم في سوق الشغل.

من هذا المنطلق، نؤكد على ضرورة إعادة النظر في ملاءمة التكوين مع سوق الشغل، وذلك عبر جعل مؤسسات التكوين المهني والمعاهد والجامعات قادرة على التكيف مع متطلبات الشركات والمقاولات من توسيع العرض ليشمل التخصصات المطلوبة في سوق الشغل.

في هذا الإطار، نطالب بإشراك المهنيين في وضع هندسة البيداغوجيا للشعب التي تدرس على مستوى المعاهد ومراكز التكوين المهني، من أجل الحصول على خريجين قادرين على الاندماج السريع في سوق الشغل بدل تفرغ عاطلين، خصوصا وأن بلادنا لجأت إلى عالم الدول المصنعة في مجال السيارات والطيران، ونتجه اليوم نحو تسريع وثيرة تطوير الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية والريحية من أجل تعزيز سيادتها في هذا المجال والتموقع في الاقتصاد الخالي من الكربون.

وأخيرا، لنا الثقة فيكم، السيد الوزير، بأنكم لن تدخروا جهودا للعمل من أجل ملاءمة التكوين المهني مع سوق الشغل، لأنها من الأوراش التي تبشر بأفق اقتصادي واعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد المستشار المحترم،

كيف ما قلت لك العدد أو النسبة ديال الناس اللي تيتخرجو من التكوين المهني واللي تيدمجو في سوق الشغل هي من أعلى النسب، دبا بقى على أنه كان واحد العدد كبير ديال الناس اللي تينقطعو على الدراسة ولا ما تيمشوشو للتكوين المهني، وخصنا نستقطبهم ونكونهم ونعطيوهم كذلك فرصة ثانية في الحياة ديالهم المهنية.

إذن المجهود ديال الحكومة منصب على هاذ الموضوع هذا الثاني اللي نتكلمو عليه.

والمسألة الثالثة، عندنا واحد الضغط كبير على اليد العاملة المغربية باش تمشي لدول في الخارج، واحنا تدير واحد العمل ثقيل وكبير جدا باش نظمو هاذ العملية هادي وباش نكونو ما يكفي من الكفاءات المغربية، باش تبقى لنا في القطاعات الإستراتيجية ديالنا، بحال اللي تكلمت عليهم في الطيران والسيارات، وراه عندنا معاهد متخصصة

غنعطيك بعض الأرقام، عندنا 775 شعبة تكوينية، 417 أي 54% منها شعب جديدة، 249 أي 32% شعب محينة، 109، 14% شعب تم الاحتفاظ بها، في حين تم حذف 108 ديال الشعب.

عدد المؤسسات مهم، راه وصلنا دبا ل 1300 مؤسسة في القطاع الخاص وتقريبا 600 مؤسسة في القطاع العام، عدد المتدربين حتى هو مهم.

المشروع ديال "مدن المهن والكفاءات" هو من المشاريع المهمة والكبيرة اللي جابها سيدنا الله ينصرو، اللي فيها منصات ديال التكوين اللي كتجاوز ذاك التكوين التقليدي اللي كتعرفو، بقى على أننا خصنا مازال نجهدو فيما يخص واحد الإطار قانوني ديال المتدربين (le statut) ديال (le stagiaire) باش نمكنو هاذ الناس أنهم يزورو المقاولات قبل ما يتخرجو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد عبد الإله، تفضلو في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا جناب الرئيس.

بدوري أشكركم، السيد الوزير المحترم، ومن خلالكم الحكومة الموقرة على المجهودات الجبارة التي تقوم بها بالارتقاء بقطاع التكوين المهني عبر بلورة رؤية متجددة تواكب متطلبات سوق الشغل والحاجيات المتزايدة في مجالات متعددة، وهو ما يمكن من الإضطلاع بدوري حيوي في تأهيل فئة عريضة من الشباب ضمن مختلف قطاعات التكوين المتاحة، بما يخدم النسيج الاقتصادي الوطني، عبر توفير يد عاملة مؤهلة في كافة المجالات، حيث نجد أن كل الأوراش في البلاد تشهد دينامية على مستوى الاندماج الاقتصادي ودعم المقاولات الصغرى والكفاءات.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم أنه هناك علاقة وطيدة تربط بين التكوين وسوق الشغل، فخلال جائحة كورونا برزت عبقرية مغربية أبدعت وأنتجت في عز الأزمة، خصوصا وأن بلادنا تتميز بإمكانيات كبيرة جدا وفرص هائلة من قبيل اعتماد سياسة إنجاز "مدن المهن والكفاءات" في جميع ربوع المملكة، والتي ستمكن من تأهيل اليد العاملة التي ستكون مكونة ومؤطرة، مما سيشجع أكثر المستثمرين وأصحاب المشاريع على البحث عن هذه العبقرية المغربية، لأن الأمر يتعلق بمحرك أساسي لإنعاش الاقتصاد الوطني.

وبما أن قطاع التكوين حقق نتائج إيجابية على مستوى تأهيل

القانون مهم، اللي هو القانون اللي تينظم الظروف والشروط ديال ممارسة الحق الدستوري ديال الإضراب، اللي كانت فيه مناقشات كذلك مع النقابات في احترام للحوار الاجتماعي ومأسسة الحوار الاجتماعي، وهو القانون الأول اللي غنوضعه على الطاولة وغنستمرو فيه، قبل أن نبدأ مباشرة، إن شاء الله.

كذلك، المدونة ديال الشغل بدون عقد، بدون عقد وبجهد تام، لأن واحد الورش مجتمعي مهم اللي البلاد ديالنا تنتظره، وراه غادي يكون هاذ الشئ، إن شاء الله، في القريب العاجل من الأسابيع يعني في الدخول المقبل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الوزير المحترم،

الظرية تعرفها جميع، ولا أدل على ذلك هو التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، اللي حذر من الهشاشة ديال المالية ديال نظام التقاعد ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اللي تيدبر أو تدير المعاشات ديال القطاع الخاص.

هنا، السيد الوزير المحترم، تنشير بأن كاين واحد العجز مالي ديال تقريبا 40 مليار ديال السنتميم، وأن الأمد ديال الحياة ديال هاذ الصندوق تيقولون يرتقب أنه ما يبقاش حي إلى حدود 2038، الحكومة مشكورة على ذلك، قامت بمجموعة من الإجراءات، ونتمن هذه الإجراءات، حفاظا على هاذ الديمومة ديال هاذ الصندوق، وهنا باش ما يبقاش هاذ الهشاشة المالية ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لكن، السيد الوزير المحترم، إلى سمحتولنا عندنا مجموعة ديال الملاحظات ومجموعة ديال الاقتراحات، نتمنى يتسع صدركم لها:

- النقطة الأولى: واش تهتمو فقط بالتوازنات المالية وتنسوا التوازنات الاجتماعية؟

- النقطة الثانية: واش فقط تنبقوا ونقلبو على الحلول الترقيعية، يعني غادي نحدوهاذ المشكل إلى حدود 2038؟

- النقطة الموالية: واش ما فكرناش في التمويل البديل؟ واش ضروري نرجعو للطرق الميكانيكية السهلة؟ ارفع، قلب على باش تدير الزيادة ديال المداخيل ونقص شوية من النفقات؟

نقطة مهمة كذلك هو هاذ القطاع غير المهيكل والاقتصاد غير المهيكل، الإحصائيات ديالنا تقول 30% أما الإحصائيات الدولية يعني منظمة العمل الدولية، تقول لنا ما بين 60 حتى 80%.

واش ما أنش الوقت باش هاذ القطاع هاذ والانخرافات اللي في هاذ

يسير فيها القطاع الخاص، وهي تجارب ناجحة، عندنا عشرة معاهد في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السابع، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

مدونة الشغل الحالية اللي مر عليها عقدين من الزمن لم تعد تستجيب لمتطلبات الأجراء وأرباب العمل.

أشنو هي الإجراءات اللي تتعتمو القيام بها لإصلاحها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد المستشار،

أنا أشكركم على هاذ السؤال، ومدونة الشغل هي من أولى الأولويات ديال الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، وهي كذلك أولوية ديال أرباب العمل وديال النقابات، كل من زاويته، لأن من واحد الناحية خصنا نتأكدو، طبقا للتوجهات الملكية السامية، أن العمل اللائق خص يتحترم في بلادنا كبلد ديال القانون، ومن جهة أخرى خصنا نتأكدو كذلك على أن الاحتياجات ديال القطاع الخاص والطاقة الإنتاجية ديال المغرب تكون موجودة من الكفاءات اللازمة.

وخصنا نتأكد كذلك من أن المواضيع الكبيرة اللي كاينة، وراه طرحوها بعض الإخوان وكاين سؤال في هذا المجال، بحال دبا ديال جهاز التفتيش اللي كيلقى راسو مكبل اليمين نتيجة عدم تمكنه من طرف مدونة الشغل من أنه يمشي أبد في معاقبة المقاولة اللي تدير الشطط وفي حماية العمال أو العكس، لأنه يمكن يكون كذلك المقاولة عندها الحق في بعض الأحيان.

لكل هذه الأسباب، احنا مهدينا الظروف في إطار الحوار الاجتماعي أنه تكلفنا بالقطاع العام، بقطاعات مهمة، وكانت نقاشات مهمة، والحمد لله، هي غادية اليوم في قطاعات كبيرة بحال التعليم والتعليم العالي والصحة، وبطبيعة الحال كان من الضروري أننا نعملو على واحد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثامن، وأعطي الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنسألوكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية لإلزام شركات المناولة باحترام دفاتر التحملات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

المدونة ديال الشغل كتعتبر أنه المناولة بطبيعة الحال اللي كيمكن تدار عن طريق مقاولين من الباطن ورتبت في المادة 87 جميع الآثار والالتزامات القانونية على عاتقه، وبالتالي فهو ملتزم بالتقيد بجميع أحكام هاذ القانون.

هاذ الالتزامات فيها بطبيعة الحال الأجور والتعويض عن العطلة السنوية المؤدى عنها والتعويضات المستحقة في الفصل عن العمل، وكذلك دفع اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والرسم الخاص بالتكوين المهني، علاوة عن المسؤولية عن التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

الفكرة هي أنه المرسوم اللي كان ديال السيد رئيس الحكومة، بالنسبة للصفقات، راه أهاب بجميع الإدارات العمومية أنها تكون هي المثال والقذوة فهاذ المجال، ولم نتوقف عند هاذ الحد، لأن الحكومة دارت برسم سنة 2022، 32 ألف زيارة للمؤسسات الخاضعة لمجال التطبيق ديال مدونة الشغل، تمكنت خلال مفتشي الشغل من توجيه تقريبا 300 ألف ملاحظة، 81 ألف فيها تتعلق بالأجر، 16 ألف تتعلق بالحد الأدنى القانوني للأجر⁽³⁾ (SMIG³). 4000 كهم منحة الأقدمية و60 ألف لأن هنا يمكن كايين الموضوع كتعلق بأداء الأجر.

السوق هذا تكون خارجة من الرادار ديال (la CNSS²) ومن الرادار ديال (l'inspection de travail)؟

إلى مشينا اخدينا غير 60% كمعدل، واخذينا كتلة الأجور وشفنا القيمة ديال الانخراطات غادي نصيبو قيمة مهمة جدا، هنا عندنا الخلل، السيد الوزير المحترم، خصنا نشتغل في هاذ الميدان هذ، هذ الاقتصاد غير المهيكل فعلا خصنا نخدمو بعقلانية، لأن ما يمكنشاي تجر القطاع غير المهيكل بين عشية وضحاها، خص الحوار، وهنا تشير بأن الحوار ديال الحكومة خصو يكون ما نقصيوش مجموعة ديال الفعاليات السياسية، مجموعة دالفعاليات النقابية، مجموعة دالفعاليات المدنية.

أيضا، أنادي هذالك المجلس الإداري ديال (la CNSS) ما يكونش معين، خص يكون منتخب، هذالك التعيين راه ما تيعطيش نتائج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار.

غادي نحاول نجابو في إطار السؤال اللي طرحتي ديال مدونة الشغل، لأن تكلمت دبا على مواضيع كثيرة وغادي نحتاج واحد الوقت كثير باش نجابو عليها.

الربط اللي درتي تنظن أنه موفق، النظر ديالي على أن مدونة الشغل من المداخل الحقيقية لمواجهة القطاع غير المهيكل بصفة عامة ولتحقيق العمل اللائق في هاذ الصدد.

ما نستبقش للكلام اللي غادي يكون مع النقابات الأكثر تمثيلية، وغادي يكون حوار كذلك مفتوح بطبيعة الحال في جميع القوى الحية في إطار مأسسة الحوار الاجتماعي، كيف ما اتفقنا عليه، ولكن الهدف احنا عندنا على أية حال كحكومة، من الشعارات ديالها الكبيرة الدولة الاجتماعية، وراكم تتشوفو كيفاش تنحاولو نخدمو في هاذ المجال.

هاذ البرامج كلها اللي نتكلمو عليها راه ترجمة للدولة الاجتماعية، الحرص ديالنا الشديد على احترام العمل اللائق، وغادي نقول إحصائيات في أسئلة أخرى غادي تبين على أنها كانت بفعالية في هذا المجال.

³ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

أو جماعة ترابية إلى غيره؟ وملي كيسالي الخدمة ديالو (donc) كنعادو نردوه للبطالة والعطالة، يعني غير هاذ الموضوع إلى شفناه بهاذ الطريقة هاذي، راه واحد الموضوع اللي كيألم بزاف، تحت مسعى "المرونة فالشغل".

صراحة الله، هل يعقل أن مثلاً عاملات النظافة هن محرومات من التغطية الاجتماعية. من التعويضات العائلية، الأجر ديالهم في كثير من الأحيان ما كيوصلش وما كيتعداش 1200 درهم حتى في بعض المؤسسات التعليمية العمومية ماشي غير في القطاع الخاص، هل يعقل أن عمال الحراسة كيخدمو بلا عطلة أسبوعية، بلا تعويض على الأعياد، بلا عطلة سنوية، كاينين شي حوايج، السيد الوزير، اللي كيألمونا كاملين، ولكن كنتوجهو ليكم، السيد الوزير، بصفتكم وصي على هاذ القطاع، فرغم التطمينات والوعود اللي جاتنا من عندكم، السيد الوزير، "فدارلقمان لا زالت على حالها".

هاذ الشبي علاش كنعطبو منكم، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة، باش:

- تحملو مسؤوليتكم في فرض احترام القوانين الشغلية، سواء من خلال الاقتراحات اللي اعطيتو أو من خلال اقتراحات أخرى؛

- فرض احترام دفاتر التحملات وخلق لجان داخل المؤسسات والإدارات اللي كتسهرو على فرض احترام هاذ الدفاتر؛

- تقوية المراقبة والتفتيش كيف ما جا في معرض تدخلكم، وشركات المناولة كيف ما قلتو اللي هي ما كتحترمش قانون الشغل وكتتمس بالحقوق الدستورية للعمال خص تكون عندنا الجرأة كاملين باش نوقفوها أو نفرضو عليها شروط جزائية.

وشكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ونمر مباشرة للسؤال التاسع.. استنفذتم، السيد الوزير، الوقت للرد.

السؤال التاسع، وأعطي الكلمة للفريق الاستقلالي، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

في الحقيقة من حسن الصدف أن يلتقي السؤال الثامن والتاسع في محور واحد، ألا وهو وضعية عمال الحراسة والنظافة، فماذا سترد

فكان واحد العمل كبير دارتو، ودرنا 244 محضر بالمخالفات والجنح، تضمنت ما مجموعه 624 مخالفة و152 جنحة.

في 2023 بوحدها يعني من فاتح يناير حتى لمالي، المفتشين ديال الشغل دارو في إطار المهام المسنودة لهم 22 ألف زيارة، دارو من خلالها 122 ألف ملاحظة، 63 ألف ملاحظة كتهم التشغيل، 30 ألف تتعلق بالأجر، و2000 تتعلق بالصحة والسلامة في العمل و5000 تتعلق بالحماية الاجتماعية.

الفكرة هي أنه نحن أمام بعض الظواهر اللي كنتصداو ليها، ومن ضمن الأمور باش كنتصداو ليها راه ما كنتعطيوش ذوك شركات المناولة بعد ذاك الشهادة الإدارية اللي كتخول لهم باش ياخذو هذيك (la garantie) اللي كيديرو هذيك (la retenue) ديال (la garantie) اللي كيديرو.

بمناسبة الاتفاق اللي غادي نديرو فمدونة الشغل الجديدة، غنقدرو نمشيو أبعد ملي غنعطيو لمفتشي الشغل واحد السلطة تكون أكبر في الفصل الخامس ديالهم، ديال اللي كينضم التفتيش، وغنعطيو كذلك إمكانية باش تكون عندنا واحد المراقبة، المراقبة راه كاينة اليوم، ولكن الآثار المترتبة عنها تكون أسرع باش جميع المخالفات تكون عندها جزاءات مباشرة وأنية، ما تحتاجش كلها تمر عبر القضاء أو أغلبها يمر عبر القضاء صونا لحقوق الشغيلة وحماية كذلك للمقاولات، لأن إلى تعرضت للتكوين مزيان فهاذ المجال غادي تحترم حتى هي القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

وفي الحقيقة، السيد الوزير، راه ساعدوتنا فالتعقيب بهاذ الأرقام اللي اعطيتونا لا ديال 22 ولا ديال 23، اللي قد ما كتبين المجهود اللي كتديرو الوزارة باش تحاول تفتش فهاذ الموضوع هذا، ولايني كتعطينا فكرة على الهول ديال النقص والمشاكل اللي كي عرفها هاذ القطاع، لأن هاذ الموضوع، السيد الوزير، ديال عاملات وعمال المناولة، واحد الموضوع اللي كيألم بزاف، وهاذ الموضوع ماشي أول مرة كنطرحوه، احنا كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل، سواء هنا في مجلس المستشارين، أو عن طريق بعض الحملات اللي قمنا بها، أو من خلال المراسلات اللي رسلناها، سواء لرئاسة الحكومة أو لا الوزارة الوصية.

كنتساءلو السيد الوزير معاكم أولا، واش هاذ الناس هاذو، أشنو كنتعبرهوم هاذ العمال وهاذ العاملات ديال المناولة؟ واش هوما سلعة؟ واش هوما آلة كنكربوها اللي غيخلص تكون مؤسسة أو إدارة عمومية

الورش ديال مدونة الشغل هو اللي غيكون حاسم، وما بقى قد ما فات، إن شاء الله، إلى امشينا بواحد الوتيرة مزيانة غنقدرو نوصلولهاذ الشئ فالشهور القليلة المقبلة، ونهيو هاذ الحيف ونردو لهاذ الناس المكانة ديالهم اللي كيسحقونها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، التعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة لابد باش ننوهو بالمجهودات اللي كتبذلوها فهاذ الإطار، سيما واليوم كنسمعو أننا منكبين على تغيير وإصلاح مدونة الشغل، بما فيها من عيوب ومن اختلالات ستواكب، إن شاء الله، طموح المغاربة والطموح الذي سطره جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الوزير،

لابد باش نشكروكم على المجهودات اللي كتبذلوها، وكيف قلت فالبداية أن من حسن الصدق أن السؤالين يجتمعان في معاناة الطبقة العاملة، وأعني بذلك عمال النظافة والحراسة، درنا الصفقات العمومية وتنديرو ذيك (le moins disant) هاذيك (le moins disant) غير تيخرق التركيبة وتيهبط السوق، ومنين تنجي تحاسب معاه تيقول ليك تنعطي (SMIG) و (SMIG) مخدم هاذ الرجل غير ساعتين فالأسبوع، واش كاين شي عامل تيخدم ساعتين؟

هنا كاين خلل كبير والمجهودات ديال هاذ الحكومة لامتناس البطالة، لقمع كل ما هو مخالف للقانون سنتوفق، إن شاء الله، بفضل الحماس ديالكم والجدية اللي اعتدناها منذ بداية عمل هذه الحكومة أننا سنكون مطمئنين على أننا سنوفق في إرجاع الحق إلى من يستحقه.

السيد الوزير المحترم،

فعلا، عمال الحراسة والنظافة راها مأساة، ويعول عليكم، على دهانكم وذكائكم وجدية هذه الحكومة. أنا تنأكد أنني واثق وتنعرف أننا أمام مسؤولين قادرين على إنصاف الطبقة العاملة. أ ما تقوليش الزيارة ديال مفتش الشغل، مفتش الشغل راه غادي يولي بحالي بحالو بحال أي مواطن عمومي ما عندو حتى شي قوة قانونية لإجبار المشغل على الامتثال للقانون، فأنا تنشوف أن مفتش الشغل في حد ذاته خصو دعامة قانونية، شحال من مفتش شغل مشى للحبس، شحال من مفتش شغل عوقب من أجل صرامته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا.

هو في الحقيقة كنت غادي نطلب باش السؤالين بجوج يتطرحو في نفس الإطار لأنه هو موضوع واحد، ولكن هي فرصة للرد، الأرقام ما غاديش نعاودها، الأرقام كيف ما قلتو هي تدل على أنه كاين مشكل ومشكل قائم.

بالنسبة للعمال ديال الحراسة بالخصوص تتعرفو أنه هي مهنة منظمة، بمعنى كتجتمع واحد اللجنة كترأسها وزارة الداخلية تنكونو فيها ويكيون فيها وزارات آخرين باش كتعطي الترخيص ديال الحراسة، ويمكن هاذ الترخيص أنه يتسحب إلى كانت مخالقات، والمفتشين ديال الشغل هذا هو العمل ديالهم، وراه اعطيتكم الأرقام وهي أرقام كبيرة جدا كتعكس كذلك واحد المجهودات كثيرة جدا تيقوم فيها الجهاز ديال تفتيش الشغل رغم محدودية الإمكانيات اللي عندو.

والقضية ديال الحراس بالخصوص، حيث الإشكال القانوني اللي كان لأن القانون ديالهم قديم شوية، وبالتالي كان عندهم واحد ساعات العمل طويلة، لأنه شحال هاذي ما كانش شركات ديال الحراس وكانو كيخدمو 12 ساعة وما كانش الإنسان تيخدم ذيك 12 ساعة كلها هكا كانت البرمجة شحال هاذي، ولكن دبا ولي الإنسان كيكون في شركة الحراسة تيخدم ساعات متتالية، وهذا فعلا واحد الحيف، أنا تكلمت فيه فيما سبق.

وكيف سبق وقلت لكم احنا الآن اللي بيدينا هو المراقبة، أي حاجة تتوصلنا احنا تنديرو البرنامج ديالنا ديال المراقبة ديال التفتيش، برنامج سنوي كنديرو فيه ما يسمى بالأولويات، الشركات ديال الحراسة وديال النظافة هي من الأولويات الوطنية اللي عندنا ودرنا فيها واحد العدد ديال.. بحال في 2022 هاذ الشركات هاذو درنا فهم 789 زيارة مراقبة غير لهاذ الشركات، فيها 328 مؤسسة عاملة في قطاع الحراسة والنظافة، أسفرت عن تسجيل 7532 ملاحظة، يعني 10 المرات العدد ديال الزيارات و20 مرة العدد ديال المقاولات، منها تقريبا 4500 ملاحظة تتعلق بالأجر، وهو اللي تكلمتو عليه، 14 ملاحظة تهم الصحة والسلامة و1756 ملاحظة تتعلق بالتشغيل و264 ملاحظة تهم الحماية الاجتماعية.

إذن، بالنسبة لي أنا احنا كاين واحد العمل كبير كنقومو بيه، ولكن

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، استنفدت الوقت، باقي شي 15 ثانية يمكن.. يالاه تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس،

احنا راه متفقين، ولهذا مدونة الشغل غادي تجيب هاذ القوة القانونية لمفتشي الشغل، واحنا تجندنا بجانهم كوزارة فين ما تكون شي دعوة تنوقفو، لأنهم جزء لا يتجزأ منا ومن الإدارة المغربية وكيعملو بتفاني من أجل التشغيل المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال العاشر، وأعطى الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل أحد المستشارين لبط السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

عن المجهودات التي تبذلونها لدعم مفتشي الشغل، نسانلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، المحترم للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

من حسن الصدف أن الأسئلة كاي واحد الترابط ما بين الأسئلة.

السيد المستشار، شكرا على السؤال ديالكم.

فعلا، أنه المفتشين ديال الشغل هو جهاز مهم، ربما في الماضي كان ينظر إليه فقط على أنه جهاز ديال التفتيش كيجي في آخر المطاف، إلا أنه الحقيقة، على أن مفتشي الشغل ديالنا كيديرو واحد العمل كبير مهم، يتجاوز التفتيش، وهو ما اللي كيكونو سبب في عدد كبير ديال النزاعات باش تحل بشكل توافقي، ويكون الصلح ما بين المقاولة، وما بين الأجراء، أو الممثلين ديالهم.

الوزارة دارت مجهودات، ولكن تبقى غير كافية، أنا كنتولها شخصيا، وهذا ملف بين يدي، وأنا أول المدافعين عليه، لاسيما أولا، احنا من ناحية التشغيل راه شغلنا، عدنا تقريبا 610 ديال مفتشين ديال الشغل، وظلنا 82 مفتش جديد، في 2021 و26 مفتش في 2022، راه غاديين وصلنا واحد العدد راه فتنا بعض الدول، بحال دبا احنا عندنا عدد مفتشي الشغل أكثر ديال اسبانيا، مثلا، ولكن الإمكانيات اللي عند مفتشي الشغل ديالنا كتبقى إمكانيات جد جد محدودة، بالمقارنة مع العمل اللي خصوي قوموبيه.

نعطيكم مثال: في المجال اللي كيكون فيه الضيعات الفلاحية، مفتشي الشغل خصهم يقطعوا واحد المسافات مهمة في العالم القروي، باش يتأكدو على أنه العمل في العالم القروي في الضيعات الفلاحية يحترم الشروط ديال المدونة ديال الشغل مثلا، هاذ الشيء خصو واحد التعويضات، وخصو واحد عدد ديال الأمور.

إذن احنا فكرنا على أنه خصهم واحد نظام خاص، كهيئة ديال التفتيش، وعندهم كفاءات حقيقية، نظام خاص فيه التحفيز ديالو، فيه الطريقة العمل ديالو، في الإدماج ديال العمل الرقمي، هوما راه كيديروه الآن، وهذا هو واحد الورش اللي غادي يتفتح، إن شاء الله، مع الدخول المقبل، لأنه بغينا كذلك، أن مدونة الشغل، اللي غادي تخرج لنا تلقى بالموازاة واحد جهاز ديال التفتيش في المستوى، اللي كيساهم في تثبيت العمل اللائق وفي دعم بطبيعة الحال كذلك تنافسية المقاولة اللي هي محتاجة أنه النزاعات، ما توصلش للقضاء، باش كنعخصرو على راسنا الوقت، وتكونو فواحد السلم الاجتماعي، اللي كنعرض المغاربة كلهم كيستحقوه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

صار مألوف في العديد من المناسبات طرح واقع تفتيش الشغل بالمغرب داخل هذا المجلس الموقر، وعلى عهد العديد من الحكومات، واليوم أيضا، مازال هذا الواقع يثير قلقا، ليس فقط، لأن مراقبة أعمال العديد من مقتضيات مدونة الشغل، يتوقف على هذا الجهاز، ولكن، هذا هو الأهم، لأن الإكراهات، والصعوبات بل والمضايقات الكثيرة التي تواجه التشغيل في المعامل والمصانع والضيعات وغيرها من أماكن العمل، تتطلب أن يضطلع مفتشو الشغل بواجباتهم الكاملة لضمان التقيد بتطبيق القانون، غير أن ذلك لن يتحقق ما لا يتم إنصاف هذه الفئة والتجاوب العاجل مع مطالبتها والرفع من عدد مفتشي الشغل،

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل معكم لآخر سؤال في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة للفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار، السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

واش آخر سؤال في هذه الجلسة أو آخر في القطاع؟

السيد رئيس الجلسة:

الأسئلة الموجهة للسيد الوزير.

المستشار السيد السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

بعد النسخة الأولى من "أوراش"، أطلقت الحكومة النسخة الثانية من هذا البرنامج.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن القيمة المضافة لهذه النسخة الثانية وأثرها على معالجة إشكالية التشغيل المستدام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيلوالكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

البرنامج ديال "أوراش" حقق في النسخة الأولى ديالو تقريبا 104.000 ديال المناصب ديال الشغل، وهاذ 104.000 كلهم خدمو وكلهم تخلصو، وكان واحد العدد منهم مهم يفوق 60% في العالم القروي، واحد العدد مهم يفوق 70% من غير الحاصلين على الشهادات، وصلنا، الحمد لله، لنتائج طيبة، تقريبا 30% منهم نساء.

والعدد ديال الجمعيات مثلا اللي تمت تعبئتها هي تقريبا 5691 جمعية، وعدد العقود ديال الأوراش المؤقتة بلغ 98.000، والأوراش المستدامة 5.500 تقريبا.

السيد الوزير، عبر إحداث المناصب اللازمة، لضخ دماء جديدة فيها وتمكينهم من كافة وسائل العمل الحديثة لمباشرة مهامهم.

طبعا، عندما يطرح هذا الموضوع، فإنه يستدعي بالضرورة الحاجة الملحة إلى تعديل مدونة الشغل، بما يعزز الحقوق والحريات، ويضمن كرامة الشغيلة دون أي مساواة، لأن كرامة الشغيلة المغربية، بالنسبة لنا، في فريق اتحاد العام للشغالين بالمغرب، خط أحمر، السيد الوزير، السيد الوزير،

يشكل تعديل النظام الأساسي لمفتشي الشغل أحد أبرز مطالب هذه الفئة، ليس فقط لتقدمه مقارنة بالعديد من الأنظمة الأساسية الخاصة، ولكن لأن منظومة التحفيز التي يتضمنها باتت عاجزة عن تقوية هذا الجهاز وتمنيعه ضد سائر أنواع الضغوطات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نهييب بكم السيد الوزير، إلى اتخاذ كافة التدابير التي تضمن حماية مفتشي الشغل، وخصوصا عند مباشرتهم لمهامهم الرقابية، وذلك لأن الملاحظ هو أنه على الرغم من المقتضيات الواردة في مدونة الشغل وفي النظام الأساسي، فإنه العديد من المفتشين يشعرون بالهشاشة على مستوى الحماية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد المستشار،

لو كنتم طرحتم علي السؤال منذ سنة، كنت غانقول لك يكون الخيراه احنا غادي نخدمو، راه احنا غنفكرو.

الآن هاذ الموضوع ديال مفتشي الشغل أصبح موضوعا ملحا، لأن نحن مقبلين على إصلاحات جوهرية اللي تكلمنا عليها ديال مدونة الشغل.

ولهذا، كيف ما قلت لكم، أنه في الدخول المقبل هذا من أولى الأولويات اللي عندنا، باش تكون عندنا منظومة الموارد البشرية ديالنا قادرة على أنها تحقق الأهداف اللي بغيناها من هاذ مدونة الشغل، واللي هم مفتشي الشغل، اللي تنعاود نقول عندهم مستوى عالي واللي احنا واقفين في جنبهم في الحماية ديالهم، وراه شافوها من خلال عدد ديال التدخلات اللي درنها ودرتها شخصيا مباشرة بعد التعيين ديال صاحب الجلالة نصره الله.

ببلادنا يعرف ارتفاعا كبيرا في نسبة البطالة، جراء تداعيات "كوفيد-19" وتوالي سنوات الجفاف وإشكاليات دعم ملائمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، وفي ظل هذه الوضعية فالحكومة مطالبة اليوم، السيد الوزير، بإرساء وإبداع برامج متعددة للتشغيل الطويل الأمد.

وعليه، نعتبر أن برنامج "أوراش" في نسخته التالية ورغم بعض التحسينات على النسخة الأولى وأهميته الظرفية، فإن طابعه المؤقت وغياب ضمانات ديمومته، وهذا الشيء الذي جالكلام ديالكم، الجواب ديالكم، السيد الوزير، واحنا كنشكروكم على هاذ المجهود الذي كتنقوم به، وكذلك لأن في الحقيقة تنفعات منو واحد العدد ديال اليد العاملة، لأن ما عندهاش كيفما قلتي ما عندها لا ديبومات لا حتى شي حاجة، كذلك تنفعات منو واحد العدد ديال الجماعات المحلية الترابية التي في الحقيقة هي فحاجة ماسة لهاذ اليد العاملة، التي واحد العدد ديال الأوراش التي هي الجماعة ما قدراتش تواكها، والحمد لله فهاذ العمل ديال "أوراش" كان له إيجابياته وسلبياته.

وارتباطا بما سبق، نساالكم السيد الوزير، عن مآل المستفيدين من برنامج "أوراش" في نسخته الأولى؟ والجواب جا بأن هو كلشي تخلص، وكلشي استفاد، واحنا هاذ الشيء الذي كتنمناو.

وما مدى تتبع ومواكبة الحكومة لوضعيتهم الاجتماعية بعد نهاية.. لأن في الحقيقة هاذ الناس كنولفهوم واحد العمل وكنحيدو، ونقطعو عليهم ولكن أشنو على الأمد الطويل، السيد الوزير؟ هذا هو المشكل، احنا كنطلبو منكم إلى كانت أنتوما كتعاونو هاذ المقاولات الصغرى هاذ 150 ألف فرنك شهريا لكل يد عاملة، بغيناكم تزيدو أكثر وتطولو الأمد ديال هاذ العمل، على الأقل إلى كان الإنسان عارف راسو بأن غادي يخدم واحد العام ولا عام ونصف، حيث أننا نخدموه واحد ستة ديال الأشهر ولا سبعة أشهر كيعطيو واحد الاعتمادات التي هي مهمة، كيمشي يدير... كيدير العائلة ديالو وكيدير وليداتو، ولكن فالآخر...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، في بضع ثواني.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

في ثوان، بغيت نقول على أنه الطموح ديالنا ف"أوراش 2"، هو نوفر عمل طويل الأمد لهاء 50 ألف ديال المواطنين والمواطنات ديالنا فالمغرب، وغتشوفو هاذ الشيء الأسبوع المقبل، إن شاء، بشكل عملي.

ثانيا، الإحصائيات التي عندي من الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات اعطت 100 ألف ديال التشغيل فالسنة الماضية

بالنسبة ل"أوراش" في الجزء الثاني ديالو، تم إطلاقه من طرف السيد رئيس الحكومة، وعملنا على تحسين بعض الآليات التي كانت في "أوراش" الأولى.

أولا، بغينا أنه يكون عندنا العقود طويلة الأمد ديال الناس التي تخدمو عام يكون أكبر من النسخة الأولى ديال "أوراش"، وغنقومو بواحد العمل في الأسبوع المقبل، إن شاء الله، باش نشوفو هاذ الشيء، قدامكم واحد العدد ديال الاتفاقيات للتشغيل المباشر ديال المغاربة في إطار هاذ الأوراش البعيدة التي هي طويلة.

ثانيا، وجهنا المجهود ديالنا للشريحة التي كانت برزت في "أوراش" الأولى، التي هي الشريحة التي ما عندهاش شهادات أو دبلومات، وقلنا على أن المقاولات الصغيرة التي بغت توظف هاذ الناس هاذو يمكن لها توظيفهم، وتنعطيوها 1500 درهم لكل واحد لمدة 9 أشهر على أساس أنه يبقى عندها لمدة 12 شهر، وتنعطيوها حتى باش تكونو.

لأن أشنولقينا، السيد المستشار المحترم؟ لقينا على أنه واحد العدد من الناس التي استفادو من "أوراش" وخوا ما عندهومش شهادة أو دبلوم، ولكن راه قراو واحد القرية، دارو واحد المجهود في حياتهم، وبالتالي خصهم غير شي حاجة تكمل، خصهم غير واحد التكوين ديال 3 أشهر أو لا 6 أشهر أو لا هذا باش يقدرو يوصلو.

وقلنا أنه الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات غتخلص هاذ التكوين هذا باش نقدرو هاذ الناس هاذو نعاونوهم ونستافدو منهم.

واليوم "أوراش" بعد الإطلاق ديالها راه وصلنا لـ 20.000 يعني غير في هاذ الشهرين الأخيرين في البداية، ديال النتائج ديال "أوراش"، وراه مازال مستمرين، إن شاء الله، فـ 51 عمالة وولاية قامت بتحديد الأوراش، 47 عمالة من العمالات ديالنا قامت بإطلاق طلبات إبداء الاهتمام، بالتالي فهاذ الشيء الحمد لله غادي، هو برنامج ناجح وكيفما قلت لكم احنا لا نسيرها على المستوى الوطني ويسير على المستوى المحلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم.

كنشكركم، السيد الوزير، والتفاعل مع المعطيات الواردة في رديكم، نسجل في الفريق الحركي، الملاحظات المعززة بالاقتراحات التالية:

أولا، كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، وبعيدا عن المؤشرات الرسمية المتضاربة والأرقام والنسب غير الواقعية، فإن واقع السوق

إن سمحتم، هذه حالة تنظمها النصوص القانونية 70.03 المتعلقة بمدونة الأسرة، وكذلك سبب من أسباب ميراث الوفاة ديال هاذ الناس خلال المواد 324، 325، 326، 327.

السؤال الذي يطرح هو حينما نفقد هؤلاء البحارة يجب إصدار حكم بتمويتهم، بالتمويت القانوني ماشي الواقعي لأنهم ما كنعقوش، التمويت ديالهم ثم تنتقل التركة لمن يأتي بعدهم.

المشرع يميز بين جوج حالات الفقدان في ظروف استثنائية يغلب عليها طابع الهلاك، واحد وسط البحر فقدنا أكيد أنه ما غنلقاوش مرة أخرى، وهنا نصدر قرار بالتمويت ديال هاذ البحار فواحد الأجل ديال سنة، ننتظر سنة ومن بعد نصدر قرار ديال التمويت ديالو.

ثانيا، الفقد في جميع الحالات الأخرى غير هاذ الحالة الأولى، حيث أنه هذه الحالة الأخيرة يسند عبر تقدير المدة التي يجب انتظارها للتمويت وفقا للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع، بعض الخطرات إما تنفقدوه قريب من الشاطئ أو شيء من هذا القبيل تنخليو السادة القضاة بناء على المعطيات اللي عندهم يحددو ذلك المدة القانونية باش يعلنو على الوفاة ديالو.

هاذ القضية ديال الإعلان عن التمويت أساسي جدا، لأن تتعطي الشرعية وكتعطي إمكانية تحل المشكل ديال العائلات على مستوى التركة وحتى على مستوى الإجراءات القانونية، لأن واحد إلى ما مات ما حيا أشنوهي وضعيته القانونية كتطرح أكثر من مشكل؟

لهذا فهاذ القضية ديال التمويت كتأدي إلى توصل البحارة بحقوقهم المالية، يمكن يكون التأمين ويمكن يكون بزاف ديال الأمور، واللي تتدخل ضمن مقتضيات المادة 327 من هاذ القانون.

هذا بشكل عام، وكتطرح كثير من الإشكالات لأن في حالة ظهوره حيا تكون تؤدي الحقوق عاد تيجي حيا أشنوهي طريقة التعامل معه، وخاصة حينما يقوم هذه العائلات بصرف تلك المبالغ؟ كيمشي هاذ الموضوع للقضاء، والقضاء غالبا ما كياخذ بعين الاعتبار الظروف ديال الأطراف كلها.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الوزير.

أولا، كنهو بالجرأة ديالكم في القيام بواحد المجموعة ديال الإصلاحات القانونية، وفي هاذ الإطار، السيد الوزير، لا يخفى عليكم

خارج "أوراش"، هاذي عقود عمل حقيقية ديال المغاربة، وفهاذ ستة أشهر الأولى راه وصلنا لـ 40 ألف، هاذو كنعرفو سميتهم وكنيتهم وفيهم خدمو والمشغلين ديالهم، بالتالي كايين واحد العمل قوي دارتو الحكومة، بفضل العمل ديال مختلف القطاعات الإنتاجية والمواكبة ديالها في التشغيل من خلال البرامج ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وباسم جميع المستشارات والمستشارين، نشكركم على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير العدل الحاضر معنا، من أجل الجواب على الأسئلة الموجهة إلى القطاع الذي يشرف عليه.

ونستهلها بسؤال آني لفريق الأصالة والمعاصرة، عفوا، وقع إعادة ترتيب الأسئلة بناء على طلب فريق التجمع الوطني للأحرار وموافقة بقية الفرق بطبيعة الحال.

نستهل هذه الأسئلة الموجهة إليكم، السيد الوزير، بسؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار.

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي كمال صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

ما هي الإجراءات العملية التي تعتمون اتخاذها لضمان استفادة ذوي حقوق المفقودين من البحارة من حقوقهم المالية في أجل معقول واستثنائي من الأجل المنصوص عليه في المادة 327 من القانون 70.03؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير العدل:

بغيت نقول غير جوج ملاحظات:

أولا، البحار ما تخدمش على جوج الناس، تخدم على عشرة، يعني إلى ماتو 50 معنى راه 500 تنتظر بالجوع.

المسألة الأخرى الثانية الأخرى، يمكن نفكرو في التعديل، نديرو نوع من التمويث المؤقت 6 الأشهر الأولى وفي انتظار 6 أشهر الثانية، نرجع للقانون ونشوف إلى داخله في اختصاصي، بالعكس ما يمكنش نخلي واحد بالجوع لأن واحد... لأن المشكل هو الموت، التمويث العادي راه تتكون عندك جثة، ولكن التمويث القانوني هو.. وعندنا مشاكل أخرى واحد تيسافر وتغييب والمرأة تبغي الطلاق أو لا تبغي شهادة التمويث، عندنا شي مسائل بحال هكا من الناحية القانونية تتعاملو معهم كنص قانوني ما شي كنص إنساني.

وتيقول لك أش بغيتي ندير لك؟ أنا خصني شهادة ديال الوفاة، تنتمنى أننا نلقاوش حلولا سريعة لهاذا الموضوع هذا، إن شاء الله، واخا هاذوك المهاجرين السريين اللي تيدخلونا كاع ما تنعرفو سميتهم، مرات تتجينا الجثث، بعض المرات تتجي العائلات تتشكى، وما عندنا حتى شي معلومة، كلاهم الحوت وما قالو لأحد راه سافرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال المتعلق بـ"امتحان المحاماة الأخير".

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكنانو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير المتخذة والأجواء التي نظم فيها امتحان المحاماة الأخير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير العدل:

هاذا السؤال هذا تم تصنيفه من المعارضة، جاني من الأغلبية ومن

أن القطاع ديال الصيد البحري كيخدم ما يزيد عن 1120 بحار بطريقة مباشرة على ظهر السفن ديال الصيد.

كذلك، جل البحارة وكلهم البحارة كيستافدو من التغطية الاجتماعية وكذلك مؤمنين، بحيث أنه ما يمكنش واحد البحار يشتغل على ظهر واحد الباخرة من غير ما يكون عندو التأمين.

فإلى لاحظنا في هاذ السنوات الأخيرة، السيد الوزير، ثلاث سنوات الأخيرة الإحصائيات عند وزارة الصيد البحري كتبن هاذ الشيء، هناك فقدان ما بين 40 إلى 60 بحارا سنويا، ومنين نتكلمو على فقدان داخل البحر ماشي في الشاطئ هاذ الشيء كيثبتوه جوج ديال الأمور إما كيثبتو القبطان ديال الباخرة من خلال واحد المحضر اللي كيكون عندو واحد الشرعية وكيخذ بعين الاعتبار داخل المحاكم، وإما كيكون فقدان ديال كل الطاقم وكنعرفو كذلك، السيد الوزير، بأنه ملي كيتم فقدان شي شخص داخل البحر ما يمكنش يكون واحد الأمل باش يعاود يتلقى، فكتربطو هاذ الشيء بالمصير ديال العائلات، لا يعقل أننا كنبقاو نتسناو عام ونهار، عاد العائلات كيتمكن لهم يتعوضو ولا يمكن لهم ياخذو المستحقات ديالهم من الضمان الاجتماعي ولا من التأمينات، فما مصير هاذ العائلات؟ إلى حسبنا واحد 50 بحار سنويا يعني واحد 200 شخص تتعرض للتشرد.

فلهذا، السيد الوزير، الإحصائيات راه هي بينت كاع البحارة اللي أعلن عنهم أنهم مفقودين ما عاودش ظهرو مرة أخرى.

إذن تنطبقو منكم، السيد الوزير، باش تعاود إعادة النظر في هاذ المادة استثناء هاذ البحارة من هاذ المادة، يعني في ظرف واحد شهرين أو ثلاثة أشهر يتسلمو هاذ الوثيقة اللي سميتها ديال التمويث أو لا ديال الوفاة، لأن من هاذ الوثيقة منين تتبدا الإجراءات الإدارية باش يمكن لهم يستافدو، من بعد عام ونهار حيث تيتسلمو الوثيقة، تيبقاو واحد 6 أشهر أو لا 8 أشهر، إذن هاذ العائلات اللي ذاك البحار هو اللي يعول ذيك العائلة أشنو تيكون المصير ديالو؟

فلهذا تنطلب منكم، السيد الوزير، الله يخليك في إطار الإصلاحات اللي تتقومو بها تأخذو هاذ المسألة بعين الاعتبار، ونجتاهدو فيها ونلقاو فيها واحد المخرج أو واحد الإطار خاص بالبحارة العاملين على ظهر البواخر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، فيه رد؟

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:**السيد الرئيس،**

شكرا، السيد الوزير المحترم على جوابكم، والذي يعكس المجهود المبذول من طرفكم للنهوض بالقطاع.

كما نثمن عملكم بتنزيل الإصلاحات، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أكد جلالته على ضرورة إصلاح منظومة العدل.

وعلاقة بموضوع سؤالنا حول تنظيم مباراة المحاماة لما تحمله وتعنيه من فتح الباب وآفاق التشغيل لفلذات أكبدانا من حملات الشهادات، فنحن في فريق الأصالاة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نشيد بهذه المبادرة وننوه بهذا التوجه، لاسيما أمام محدودية إمكانيات الوزارة، بل وقبولكم تنظيمها في هذه السنة عوض السنة المقبلة، وهو ما يعكس إرادتكم القوية والكبيرة في مواجهة التحديات لتيسير الظروف أمام أبناء الشعب وفتح أقصى ما يمكن من فرص التشغيل أمامهم.

إلا أننا وفي نفس الإطار، نطلب منكم الإسراع بتقديم مشروع قانون جديد لهيئة المحامين، لتغيير القانون الحالي الذي مرت عليه أكثر من 15 سنة، والذي لا يستجيب لطلبات السادة المحامين من جهة ولا الموكلين، سواء من حيث تحديد المسؤوليات والأتعاب، وكذا طريقة احتساب الأتعاب وكذلك حقوق وواجبات كل طرف، بحيث أننا نجد عدة قضايا تروج بالمحاكم لدى بعض المحامين والموكلين، الشيء الذي يفرض تحيين هذا القانون.

السيد الوزير،

إننا نسجل الدينامكية التي تعيشها وزارة العدل في عهدكم على مستوى العدد الكبير لمباريات التوظيف في مختلف التخصصات وما تحدثه من مناصب الشغل، فمثلا:

- فتح المباريات أمام تخصصات لأول مرة من قبيل علم النفس وعلم الاجتماع؛

- إعادة الاعتبار لطلبتنا الحائزين على شهادة الإجازة في القانون والاقتصاد؛

- فتح المباريات أمام خريجي معهد التكوين المهني لمواكبة ورش ورقمنة خدمات قطاع العدل.

أما على المستوى التشريعي، نستحضر ملاءمة وتجويد أحكام عدد من القوانين من قبيل قانون الخبراء القضائيين وأهمية القوانين الجديدة كمشروع قانون العقوبات البديلة وقانون المعهد العالي للقضاء وأهمية بطبيعة الحال المراجعة الشاملة والعميقة للقوانين من قبيل المسطرتين المدنية والجنائية وورش القانون الجنائي وكذلك جودة التكوين الأساسي، وهو ما سيحدث ثورة في السياسة الجنائية، والتي

الحزب دياي، على كل ماشي مشكل، بالعكس هاذ الامتحان هذا اللي حليناه المرة الثانية جاء بقرار من السيد رئيس الحكومة بتوصية من الوسيط.

أولا، من الناحية الإدارية، السيد رئيس الحكومة رئيسي ما يمكن ليش نرفض لو واحد.. وسياسيا ما يمكن ليش نعترض على قرار لأنه جاي من المسؤول السياسي للمؤسسة اللي تنتهي إليها.

المسألة الثانية الأخرى ما كانش عندي شي مانع باش ما نديرش امتحان ثاني، علاش غادي نمنع أبناء المواطنين باش يديرو امتحان لأسباب نفسية أو لأنني بغيت ندخل في معركة وهمية أو شيء من هاذ القبيل؟

لهذا قبلت فورا وأعلنت على الامتحان، اللي دوزو الامتحان اللي استدعي لاجتياز المباراة 49.773 يمكن تنجح فيهم 49.000، ويمكن تسقط فيهم 49.000، حضرو في المادة الأولى حضرت لنا 33.539، وفي المادة الثانية حضرت 33.020 أي بنسبة حضور 66%، نظمناها في 46 مركزا و22 مدينة، وحضرنا، باش تعرفوا الامتحان غيدير الامتحان، عرفتي المصاريف المالية اللي فيه؟ 3340 موظف هم اللي اشرفو على الامتحان، واللي اشرفو على المراقبة هم السادة القضاة، السادة الوكلاء العامين وتحت إشرافهم كان الموظفين، و3 نقباء أو 2 هما اللي حضرو.

ولكن السادة الوكلاء العامين كانوا حاضرين، وضبطو 58 حالة غش، هذا غير الحد الأدنى، وهاذ المشكلة ديال الغش طارحة مشكل كبير، الآن احنا فمرحلة كونا واحد للجنة داخل وزارة العدل فيها السادة الوكلاء العامين والسادة الرؤساء الأولين والسادة المديرين باش نجابو على الأسئلة اللي وجهنا ف (QCM⁴) باش نتفقو على الجواب، اتفقنا على الأجوبة كلها، والآن اتفقنا عليها، والآلة هي التي ستقوم بالتصحيح، ستقوم هاذيك الآلة بالتصحيح وتعطينا الأرقام.

هذا هو السؤال، واش اللي جاب المعدل ينجح ولا خصنا نخفضو المعدل؟ لأن إلى قلنا لك المعدل اللي نجح راه ما غنفوتوش، راه طارح مشكل ديال التكوين.

هذه أسئلة أنا مخلصها للجنة تجاوب عليها، ما تدخلتش فيها لا من قريب ولا من بعيد، وخليتها للسادة الوكلاء العامين والسادة الرؤساء الأولين والسادة المديرين والسادة الموظفين هوما كيغرفو هاذ الموضوع هذا، يشوفو القرار اللي بغاويديروه، وذيك الساعات أنا غادي نفذو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، تفضلوا للتعقيب.

4 Questionnaire à Choix Multiple

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير العدل:

هو التكوين المستمر خص لكلشي، غادي نديروه للمحامين، كينص عليه قانون القضاء القضائي، باقي الوزراء مزال مدرنا لهم التكوين المستمر، الموظفين حتى هوما درنا لهم التكوين المستمر، موظفو كتابة الضبط غادي تكون، دبا عندنا معهد مبني مفضي مقاد مصابو، راه كيشغل الآن غادي يدير التكوين المستمر، وغادي نديرو التكوين المستمر كذلك لموظفي الإدارة المركزية، وكذلك لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة الجدد، ثم برنامج التكوين التأهيلي لأطر وزارة العدل المكلفين بالعدول بالخارج، وبرنامج التكوين الإعدادي لاجتياز الكفاءة المهنية.

تنديرو هاذ العملية بتعاون مع السلطة القضائية ومع رئاسة النيابة العامة ومع المسؤولين القضائيين، باش يمكن يتطورو شيئا ما لأنه أنا أعتقد، حتى في القانون المنظم مهنة المحاماة ملزم المحامي يدير واحد المدة معينة فالتكوين المستمر كل سنة ويدي بها قبل ما يتسجل فـ. أنا أعتقد بأن التكوين المستمر خصو يكون فيه نوع من التأطير البيداغوجي، وكذلك التكوين المستمر فالمعلومات، المعلومات اليوم ماشي هي المعلومات ديال غدا، ولا ديال بعد غدا ولا ديال البارح، كتطور بواحد السرعة كبيرة، احنا كنشتغلو على هاذ الموضوع، ودرنا فيه التكوين، وغزيدو نديرو التكوين، إن شاء الله، في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس من أجل التعقيب، الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الوزير.

أولا، عندما نتحدث عن التكوين الأساسي والمستمر لموظفي هيئة كتابة الضبط، نستحضر آخر تعديل عرفو النظام الأساسي ديال موظفي الهيئة، والتي كييعتبر أنه الحد الأدنى للتكوين الأساسي قبل المستمر هو 6 أشهر.

اليوم الإشكال المطروح، السيد الوزير، حول الإطار المؤسسي لهذا التكوين، لأنه كايين في وزارة العدل قسم التكوين والتتبع والتقييم بإمكانيات متواضعة، بشريا وماديا، وكان في إطار التنظيم ديال المعهد العالي للقضاء، كانت مديرية ديال تكوين كتابة الضبط.

يحاول البعض القفز عليها وافتعال معارك وهمية من أجل التغطية على هذه المنجزات الواضحة في قطاع العدل، تجسيديا لتعاقد سياسي ارتضاه الناخبون.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا إلا أن نشد على أيديكم بحرارة، ونؤكد أننا مع الإصلاحات التي تقومون بها بقطاع العدل، كما يرتضيها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

القانون انتهينا منو، طلبت الرأي ديال السلطة القضائية والسيد الوكيل العام رئيس النيابة العامة، راه جاتي الملاحظات ديالهم وغادي نضمها، وفهاذ القانون كايين المعهد، إلى داز القانون فهاذ السنة، السنة الأخرى غادي يكون المعهد، ما بقاش غادي يكون هاذ الشكل ديال أسميتو.

هاذ القضية اللي قلتي ديال التكوين المهني، هذا أعتقد واحد الشهر درنا واحد الامتحان، وقررت فيه أن أدمج 200 مساعد تقني، ديال ذوك اللي كيديرو (l'informatique) هاذوك (les adjoints techniques) اللي كيديرو (l'informatique) باش ندخلو الناس المحاكم، اللي كيديرو (l'informatique) وغاديين نديرو 200 آخر في 3 أشهر المقبلة، باش نعملو المحاكم بهاذوك الناس اللي كيديرو (l'informatique) باش تسيير المحاكم بالمعلومات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال الموالي للفريق الاشتراكي.

فليتفضل أحد..

تفضلوا، السيد الرئيس، لبسط السؤال.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول مناهج وآليات التكوين الأساسي والمستمر الخاص بأطر هيئة كتابة الضبط وانعكاسها على الأفاق المهنية لموظفي الهيئة.

الدبلوم تيدوز ذيك الشهادة، تدوز واحد شهرين تيجيب لك الإجازة أولا الدكتوراه تيقول لك راه عندي الإجازة أولا الدكتوراه، دبا غادي ترقيني مباشرة، إيوا دوزنا لك الامتحان في هذا ودخلت على هذا، دبا خصنا نفكرو كيفاش غادي نتعاملومع هاذ الموضوع.

واش الشهادة تؤهل شخص إلى القفز عن زملائه لكي يستفيد من وضع مالي ووظيفي؟ أم أن من قضى واحد المدة والتجربة وكذا وكذا هي التي تؤهل؟ كيف نعطي الشرعية للشهادة اللي غيوصل واحد والي مسؤول في مؤسسة إدارية وعندي واحد الموظف خدام 20 سنة وتعلم واستافد وضبط العمل ديالو أفضل من هاذك اللي جاب الشهادة، هذا جاب النظري أما الآخر عملي، أنا مع هاذ الآخرين، الشهادة تدير حتى 10، مع هاذوك اللي خدمو 20 سنة خصهم يتطورو وتتطور وضعيتهم المالية، أنا هذا رأيي، البعض ما عجبوش الحال، ولكن هذا هورأيي.

لذلك، هاذ المعهد غنديرو غادي يكون، ولكن فكرو ميزان كتنقابات، واش نديرو الشواهد أولا ما غنديروش الشواهد؟ أولا هاذك السيد اللي تيشغل نخليوه يترقى كل سنة باش يوصل على الأقل في واحد المرحلة من العمر ديالو يكون الوضع ديالو المادي، لأن في الأول تيكون واحد باقي شاب مازال ما عندوش التزامات مالية كبيرة، تيوصل لواحد 24 سنة عاد تتنقل المالية، الدراري تيقراو في الخارج أوتيقراو في المدارس العليا والمشاكل والمرضى وجهنم الكحلة إلى آخره.

لهذا خصنا نقرر وآش بغينا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه "تزويج القاصرات".

فأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضلوا السي الدكتور.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين والمستشارات،

نسائلكم، السيد الوزير، على ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل وضع حد أو تشديد زواج القاصرات؟

وشكرا.

اليوم الوزارة راه القانون ديال المعهد الجديد، يمكن اليوم غادي تتم المصادقة عليه، وتم حذف المديرية ديال التكوين ديال كتاب الضبط من المعهد، وبالتالي أشنوهو الإطار المؤسساتي ديال تكوين هاذ الفئة، خاصة ونحن نعتبر في الفريق الاشتراكي على أنه لا إصلاح للجهاز القضائي دون تحسين الأوضاع المادية أولا، والاعتبارية لموظفي هيئة كتابة الضبط.

اليوم، الإطار المؤسساتي مهم، السيد الوزير، كان الحديث وكان المطلب ديال الحركة النقابية في القطاع ديال العدل، ديال إحداث المدرسة الوطنية لكتابة الضبط، إسوة بمجموعة ديال التجارب المقارنة، هاذ المدرسة الوطنية لكتابة الضبط، أولا فيها توصية ديال الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة بشكل واضح؛

ثانيا، فيها توصية ديال المجلس الوطني لحقوق الانسان، ولحد الساعة مزال هاذ المطلب ما عرفش الطريق ديالو للتنفيذ، بغينا نعرفو شنوهي الإشكالات، شنوهي الاكراهات، شنوهي الموانع ديال إخراج هاذ المشروع البيداغوجي المهم لتطوير الإدارة القضائية ولتحسين الاداء ديال موظفي هيئة كتابة الضبط، وتطوير الإمكانيات ديالهم في ممارسة العمل.

أيضا، نتساءل حول انعكاس هاذ التكوين المستمر، حول الأفق المهنية ديال موظفي الهيئة اليوم، موظفو هيئة كتابة الضبط، بالكفاءة العملية والتراكم الميداني اللي كيقققوه، بالشواهد والدبلومات المحصل عليها، ما كيتعطى لهمش الحق للولوج للمهن القضائية، المحاماة كتعطى الأستاذ الجامعي، وكتعطى للقاضي، وما كتعطاش لموظف كتابة الضبط، حتى النصوص القانونية المؤطرة، واللي كتسمح لموظفي كتابة الضبط أنهم يولجو من بعض المهن القضائية لا يجري تفعيلها، نبغيو نسمع الجواب ديالكم، السيد الوزير، في هذا الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد.

السيد وزير العدل:

إلى اسمحتو، هو المعهد ديال كتابة الضبط راه احنا تنشتغلو عليه، وغادي يكون في سلا وعندنا داخل المعهد غادي يكون التكوين ديال كتابة الضبط في المديرية اللي كانت في المعهد القضائي ديال الشهيد المهدي بن بركة غادي ينتقل الآن لسلا، غادي نوفرو له نفس الشروط والتكوين، معنى ما غاديش نتخلاو على ذيك المدرسة، خصها تكون المدرسة الوطنية.

هناك سؤال تيطرح نفسه بالنسبة للموظفين، تتقول بأن غنديرو هاذ الامتحان تنطلب هاذ الشهادة، إجازة أولا واحد الدبلوم، تيعطيك ذاك

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير العدل:

عندي واحد القناعة مطلقة في هاذ الموضوع تعتمد على عنصرين، مكان الطفلة هو المدرسة ماشي هو الزواج، اللي بغى يقول شي حاجة أخرى يقولها، أنا بالنسبة لي بنت قل من 12 سنة خصها تمشي للمدرسة، ماشي خصها تمشي تخدم عند شي واحد أو لا تسخرلشي واحد أو لا تطيب لشي واحد أو لا تسكن لشي واحد أو لا ترضي شي واحد، هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية أنه هاذ زواج القاصر لن يحل بالخطابات، يحل بالقانون يجب تجريم جريمة تزويج القاصر، يجب أن يجرم فيها، البنت غير تتخرجها وتتزوجها تتقضي على حياتها على مستوى التعليم المدرسي، ما تقول ليش لا، احنا في القرى تنبغو نزوج الصغيرات باش نحميهم، وقرىها وفتحها نفسها ماديا.

هذا منطق، أنا قناعاتي المطلقة بأنه يجب التجريم، تزوج شي قاصرة تمشي للحبس، أشنو؟ راه فيه اغتصاب قاصر، القاصر عندها رأي؟ القاصرة تتختار؟ القاصرة تعشق؟ القاصرة تتختار الزوج ديالها؟ القاصرة، قاصرة ما عندهاش إرادة.

في عام 2017 تزوجت 26.298 قاصر، في 2020 نزلت إلى 12.600 "الكوفيد" راه ماشي حاجة راه غير الكوفيد، وارتفعت في 2021 خرج الكوفيد عاود ثاني بدا ذاك الشيء 19.000.

اللي غادي نبقاو نزوجو، من حيث تقول بأنني أنا ضد هاذ الفكرة سول نفسك واش بنتك الصغيرة اللي عندها أقل من 18 سنة تعطها تزوج وصحابتها تبقراو في المدرسة؟ غدا يتخرجو مهندسات وطبيبات وفرمليات ولا ما عرفت أش، بنتك تبلغ من الكبر عتيا فالسن ديال 20 سنة بكثرة الشغل اللي فوق راسها، خلي أنها يمكن تطلق عاد الحالة الطبية، وذاك الطلاق فيه الأولاد، وتبقاو عندها الأولاد، المهم هاذ المصيبة ديال زواج القاصرات يعتبر مأساة في هذا البلد خصنا نتعاونو باش نوقفوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فالحقيقة أنا كنعرفك، السيد الوزير، بأن هذا ملف حقيقة كهمتم به شخصيا، وسجلتي فيه مواقف، سواء في الغرفة الأولى، واليوم كذلك تسجل المواقف ديالك الواضحة في الغرفة الثانية.

ولذلك، التعقيب ديالي ما غاديش يكون تعقيب، ولكن غيكون تكميلي على ما قلته، بحيث أنت تكلمتي على 2020 كانت عندنا 12 ألف حالة، وفي 2021 ولت 19 ألف حالة.

إذن اليوم أنا ما بقتيش كنتكلم على تزويج القاصرات أكثر ما كنتكلم على تزويج الأطفال، هذا ربما هو المصطلح الحقيقي اللي خصو يتكلم عليه الإنسان، باش نقرى الرؤية لفكر الإنسان.

هذا الأمر لا يتماشى كذلك حتى مع الاتفاقات الدولية اللي مضاتها الدولة المغربية فيما يخص حقوق الطفل.

احنا اليوم كذلك منين كنعشيو في هاذ الإطار وكنسمحو لأن ولو القانون راه كاين فيه قانون كيجبس بأن التزويج حتى ل 18 سنة، ولكن كاينة واحد المادة 20-21 ديال مدونة الأسرة خلت هاذ المنفذ، هاذ المنفذ اللي كنعشيوه استثناء هو اللي خلى بأن العدد يرتفع ديال زواج القاصرات، هاذ المنفذ لا بد ما نسدوه السيد الوزير، راه إلى ما سدنا هاش غيبقى دائما هذا ديال الوكيل الشرعي لا بد غتبقى هاذ القضية كاينة.

بطبيعة الحال منين نتكلمو، السيد الوزير، على زواج القاصرات كنعهمو بأنه الحالة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بأنه راه يمكن تكون أساس باش تيجعلو الآباء يزوجوا أولادهم لأنه كيولي عندهم واحد بحال تيتني، تيقول أنا زوجت بنتي وأنا تهنت لأن ما قاش ما عنديش الإمكانيات باش نكون بها ولا باش نقرىها.

ولكن، اليوم كذلك على الدولة بأن تتحمل المسؤوليات ديالها فالمناطق الهشة، اللي كذلك بالإحساس، بالتعليم، بالإعلام وبالتحسيس بالمآسي ديال زواج القاصرات، واحنا كنعيشو الحالة ديال 2012 ديال ذيك السيدة اللي انتحرت اللي من بعد ما تزوجت، وتما دقينا ناقوس الخطر بأن ملي ولاو هاذ القاصرات كينتخرو وعاد ولينا كنتكلمو على تغيير القانون وتغيير الموضوع.

اليوم الأمر، السيد الوزير، ماشي قضية قضاء محض كذلك صرف، ولكن هناك مشكل اجتماعي واقتصادي وثقافي، محلي، طبي، هذا هو الدور اللي خصها تقوم بيه الدولة هو الدور ديال الإعلام والتوعية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك ماشي ضروري البنت ملي ما كتقراش راه خصها تمشي تزوج، يمكن لها تمشي تقرى، تتعلم الخياطة، وتعلم الطبخ، وتعلم صنعة ويمكن لها تكمل دراستها،

ولكن باش نخليو وهذا يمس حتى بسمعة البلاد، السيد الوزير، لأنه اليوم البلاد ديالنا عرفات واحد النمو وواحد الازدهار وواحد التوسع اقتصادي اجتماعي، اليوم نخليو واحد النقطة سوداء هو فيما يخص زواج القاصر، الذي يمس سمعة البلاد داخليا وخارجيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير الرد.

السيد وزير العدل:

أنا أعتبر زواج القاصر جريمة اغتصاب، لأن ما عندها إرادة ذك البنية.

ثانيا، أنه بغيثي تحل مشكل اجتماعي وكتخلق مشكل اجتماعي آخر، مشاكل اجتماعية أخرى، أنا جات عندي واحد السيدة للوزارة كتطلب مني.. عندها 18 سنة يالاه كمالات 18 سنة كتطلب لي الإفراج المقيد لراجلها تشوف هازا 3 أولاد واحد فيديها وواحد فظهرها، قلت لها أنت بنتي تزوجتي فأش من سن؟ قالت لي تزوجت في 15 سنة. ولدت ف 15 و16 سنة و17 سنة، الرجل فالحبس، وهي ما عندها فين تبات، واحد الكارثة، كنعقول دبا هاذي..

مكان الطفلة هو المدرسة أو التكوين المهني أو شيء من هذا القبيل، وهذه مسؤولية الدولة، غنعقول لي لا هذالك وضع اجتماعي، الدولة مسؤولة، خصها تتدخل وتحمي الأطفال ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال الأخير، الموجه لكم في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

عن المجهودات المبذولة لتحسين الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لك السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

هاذ الخطة الوطنية قصتها قصة، عاودناها من جديد، لأن فيها اختلافات.

الوزير اللي كان وضعها ماشي بطبيعة قناعاتو الإيديولوجية، ماشي هو الوزير الحالي، ما كنعقولش كنعناقضو، ولكن كنعقولو كنعختلفو.

كاين هاذ التقرير هذا، فاتح يوليوز 2021، قلنا أنه 88% من مجموع تدابير الخطة الوطنية قد تمت مباشرة تنفيذها، 17% تم إنجازها كليا و71 في طور الإنجاز، هاذ طور الإنجاز غادي يبقى طور الإنجاز، غالبيته نسب متقدمة، في حين أن 12% من تدابير الخطة الوطنية لم تتم بعد مباشرة تنفيذها، تأخرنا، حددنا التقرير ثلاث إكراهات رئيسية:

الأولى، التأخر، تأخرنا في إحداث آليات وطنية ديال الحكامة ديال خطة العمل الوطنية، الوضعية المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا، التأخر في توقيع الاتفاقيات مع مختلف مجالس الجهات أثرت سلبا على الدينامية الترابية.

خلص التقرير أيضا، إلى أن جل تدابير خطة العمل الوطنية لاتزال تكتسي راهنتها بالنسبة لما بعد 21.

قلنا أودي ما غاديش نجيبو أفكار جديدة، بما أن هاذ الأفكار باقية مزيانة نستمر فيها، والآن مازالت رهن البلورة باش نمشيو فيها.

على كل، الخطة الوطنية عندها أهداف جميلة، أهداف نبيلة، كنعختلفو مع كثير مما فيها، لأن دارها الوزير عنده قناعات أخرى، ولكن واش نجيبو وحدة أخرى؟ طلبنا رأي أعضاء الحكومة مازال ما توصلنا بالرأي ديالهم، نشوفو إلى اعطاوننا الرأي ديالهم ذك الساعة نشوفو أش يمكن لنا نديرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب على الجواب.

المستشارة السيدة فتحة خورتال:

شكرا السيد الوزير.

إذ ننوه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بكل المجهودات

بغيت غير نعرف فين غاديين في مجال حقوق الإنسان؟

ولينا غير تنتكلمو على حقوق الإنسان كيديونا لشي نقاشات، واحنا كاع ما فكرنا فيها، بوحدهم هوما تيفكرو فيها، وكان عندنا نقاش في (Lisbonne) مع المجلس الأوربي غير مفهوم الأسرة في ثقافة حقوق الإنسان كان عندنا خلاف كبير فيها.

دبا الآن جا الوقت فين خصنا فالمغرب نديرو التقييم ونديرو التصور ديالنا ونديرو واحد البرنامج عمل في مجال حقوق الإنسان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بذلك نكون قد أنهينا سلسلة الأسئلة الموجهة إليكم السيد وزير العدل.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، وسنكون على موعد معكم بعد قليل في الجلسة التشريعية.

طبقاً لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل K حول موضوع "الحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب: المكتبة الوطنية للمملكة المغربية؛ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"، أحيل هذا الطلب إلى الحكومة داخل الأجل المحدد وعبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب، لذلك أعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود دقيقتين لتقديم الطلب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، الإخوان،

تشبثنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بحق تناول الكلمة، لأننا نعتبر أن من ضمن أقدس ممارساتنا اليومية في العمل النقابي هو الحريات النقابية، وهما الحريات النقابية لمسنا على أنها تداس داخل ثلاث مؤسسات التي تابعين للوزارة التي أشرتو لها اللي هو "المكتب الوطني لحقوق المؤلفين المغربي"، "المكتبة الوطنية" و"أرشيف المغرب".

تنعرفو بالنسبة لينا داخل الاتحاد المغربي للشغل أن لا قيمة لأي أمر إلى ما كانت فيه الحريات النقابية تمارس، لاسيما أننا أمام دولة اللي رافعة شعار- ونحن معها - ديال بناء الدولة الاجتماعية، واللي في الحقيقة الأمور تجاوزات الحدود نتاعها داخل جميع هاذ المؤسسات.

فالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين اللي فيه مديرة بالنيابة، هناك

التي تبدلونها، لاسيما في الاختصاصات المسنودة لوزارتكم ذات الصلة بالمجال الحقوقي، وهو الأمر الذي يؤكد صواب قرار إسناد الإشراف على المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان للسيد وزير العدل.

إن طرحنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لهذا السؤال المتعلق بتعيين الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان يكمن مقصده الرئيسي في الحرص على مقاومة نسيان هذه الوثيقة المرجعية الأساس، والتي تتبوأ مكانة مركزية ضمن الوثائق الوطنية الرسمية ذات الصلة بالحريات والديمقراطية، وذلك لأننا نلاحظ غياب النقاش حول هذه الوثيقة، على الرغم من التعهد الواضح الذي تضمنه البرنامج الحكومي بخصوص هذه الخطة والذي ورد فيه:

إن هناك حاجة ملحة اليوم إلى تعيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف تطويرها وتجويد محاورها من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضمان فعالية حقوق الإنسان بكل أجيالها.

إن الحاجة إلى تعيين هذه الوثيقة لا تكمن فقط فالمستجدات التشريعية والتعاقدية التي تلت وضعها، ولكن في الحاجة الدائمة إلى جعلها موضوعاً للنقاش العمومي قصد تملك مضامينها، ولاسيما أنها أولت الحقوق المرتبطة بالطبقة الشغيلة أهمية خاصة واستثنائية.

ففي هذا أيضاً، تنتصب كمرجعية لمساءلة الحكومة وكافة المؤسسات المعنية عن مدى إعمالهم لمضامينها.

وعلى الرغم من هذه الوثيقة المرجعية، لا يمكن أن تقرأ إلا بشكل نسقي موحد، فإنه أمكننا مثلاً التساؤل عن مدى إعمال التوصيات الواردة ضمن المحور الثاني الذي خصص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، علماً أن ذلك الإعمال هو إن كان مسؤولية الحكومة، فإنه أيضاً وبالقدر ذاته من مسؤولية فاعلين آخرين، عليهم الإسراع في التفاعل مع تلك التوصيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير لديكم رد؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

أنا متفق معك فهذا الشيء اللي قلتي، ولكن أنا أعتقد بأنه حان الوقت باش نديرو واحد التقييم في قضية حقوق الإنسان في المغرب، دوزنا مرحلة الإنصاف والمصالحة، دوزنا ملفات أخرى، جا الوقت باش نديرو تقييم أشنودرنا؟ أو شنو هي المتطلبات اللي عندنا؟ وفين غاديين؟

بالنسبة للمكتبة الوطنية، تحتل هذه المؤسسة مكانة هامة داخل المشهد الثقافي المغربي وتعمل وفقا للقوانين الوطنية والدولية المنظمة لشؤون العاملين بها، ويتم تفعيل هذه المقترضات والمبادئ الإنسانية من خلال مجموعة ديال التدابير:

- أولا، حرية الانتساب النقابي؛

- الحضور والتمثيل النقابي للجان المتساوية الأعضاء؛

- تفعيل المكتسبات النقابية نتيجة على الحوار الاجتماعي؛

- تسهيل منح رخص لحضور الاجتماعات الخارجية والتكوينات النقابية؛

- وضع قاعات اجتماعات رهن الإشارة؛

- وضع سيورة نقابية للتواصل الداخلي؛

- الإنصات للنقابات باعتبارها قوة اقتراحية.

بخصوص "مؤسسة أرشيف المغرب"، تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسة التي كانت ثمرة لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ونتيجة لمسار حقوقي طويل، حريصة على احترام الحقوق النقابية لمستخدميها وصيانة مكتسباتها دون الإخلال بالتزاماتها من أجل النهوض بالأرشيف الوطني وحفاظه.

فالحرية النقابية بالمؤسسة مكفولة بحكم قانون، ودليل على ذلك أن المؤسسة عرفت تأسيس أول مكتب نقابي محلي تابع للاتحاد المغربي للشغل منذ سنة 2017، قبل أن يتم تجديده سنة 2021، وهي في حوار دائم ومستمر مع الممثلين المحليين والجهويين لهذه النقابة وحتى الوطنيين من أجل تدارس العديد من القضايا التي تهم المستخدمين والسبل الكفيلة لمعالجتها.

فيما يخص..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت.

شكرا.

إذن الطلب الثاني، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول موضوع "التأخيرات والإلغاءات التي تعرفها الرحلات الداخلية لشركة الخطوط الملكية المغربية"، أحيل هذا الطلب بدوره داخل الأجل المحدد على الحكومة، فعبرت عن استعدادها للتجاوب معه.

أعطي الكلمة لممثل هذه المجموعة في حدود دقيقتين لتقديم الطلب.

تفضلوا السيد الرئيس.

هجوم بين على الأخوات والإخوان فقط لأنهم اختاروا الانتماء للاتحاد المغربي للشغل، بل أن هاذ المديرية بعثت برسول للإخوان على أنهم إلى غادرو الاتحاد المغربي للشغل لهم ما يريدون.

"المكتبة الوطنية"، هناك كذلك هجوم بين، وبالأمس هجوم على الإخوان والأخوات النقابيات والنقابيين لدرجة أنهم - تنقلوها بالدرجة - فرعو لهم المكاتب ديالهم ديال مقرات العمل، وأن كذلك "أرشيف المغرب" فيه هجوم بين على الأخوات والإخوان النقابيات والنقابيين وتنهضرو بصراحة من القلب للقلب مع السيد الوزير، نشعر بأن الوزير الوصي كأن لا سلطة له على هاذ الإخوان، لأن هاذ الأمر دام حوالي.. من تنصبت هاذ الحكومة إلى يومنا هذا.

فلهذا هو اللي خلانا نتشبثو الدفاع على أخواتنا وإخواننا، واليوم بغينا الوزارة الوصية ترسم معنا آفاقا للمستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا نرحب بكم، وثانيا أعطيكم الكلمة في حدود دقيقتين للتفاعل مع هذا الطلب.

السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم في البداية بالشكر لفريق الاتحاد المغربي للشغل ولجسدكم الموقر على الاهتمام الذي تأخذونه دائما بمجال العمل النقابي وتوفير كافة الشروط والضمانات الكفيلة لصونه داخل مختلف المؤسسات العمومية.

وجوابا على ما ورد في كلمتكم، أود الإشارة في البداية بأن الحق في ممارسة العمل النقابي يعتبر من بين الحقوق الأساسية التي نصت عليها العديد من المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، حيث اعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1947 ودونها منظمة العمل الدولية، وهو نفس النهج الذي صارت عليه بلادنا، بدءا بتبذير الظهير الشريف المتعلق بالنقابات المهنية وتكريس هذا الحق في مختلف دساتير المملكة بما فيها دستور 2011.

كما أكدت مدونة الشغل ضمن مقتضياتها على إمكانية تأسيس منظمات نقابية مهنية بكل حرية وبناء علاقات مهنية سليمة.

أنا غادي ندوز دبا للإشكاليات اللي تكلمت عليهم.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الوزير،

أنا تنبغي نتكلم معك تندعيك باش تزور هاذ الأيامات (les salles d'embarquement) أو لاقاعات الإركاب في المطار ديال محمد الخامس، خصوصا الرحلات الداخلية، كندعيك أنك تمشي في شي رحلة ولا جوج فهاذ الأيام وتشوف الممارسات الحاطة من الكرامة الإنسانية.

المواطن المغربي يهان بكل أشكال الإهانة من داخل المطار من طرف بعض المستخدمين لأن حتى هوما مرفوع عليهم.. ما عندهومش الإمكانية لأنه والمدراء ديالهم قاعدين فالبيرويات (climatisé) وكيعطيو التعليمات.

أنا كنتكلم معك وانا عشت التجربة البارح وأن عشتها ذاك النهار 24 ساعة ديال (retard) وما تيجيب ليك حتى (bouche) ديال الماء باش تشرب، عائلات بأسرهم بأطفالهم يعانون في المطارات وأنتم تتفرجو، الحجاج يعانون الأمرين ومعنا مستشارين هنا مشاوا في طائرات مكربة جد رديئة، الخدمات ديال (la RAM⁵) وصلت لواحد المستوى رغم الدعم اللي قدمت الحكومة في 2020 ديال 600 مليار سنتيم باش يحسنو وضعهم.

(la RAM) تتلقى الدعم من جميع الجهات في إطار اتفاقيات جهة كلميم - واد نون وجهة العيون - الساقية الحمراء وجهة الداخلة ومجموعة من الجهات ديال ورزازات وكيعانيو الأمرين.

هذا مال عام، بغينا نعرفوهاذ المؤسسة اللي شادة الانفراد فالتدبير ديال الخطوط الجوية فالمغرب علاش تتهين كرامة المواطن المغربي؟ وراه ما كنتكلموش من فراغ، كنتكلمو من التجربة وعشناها البارح، الطائرة باش تعي من طانطان دارت (retard) والناس ما عندهاش باش تشرب كاس ديال الماء.

السيد الوزير، خصكم تتدخلو، السيد الوزير، خصكم تزورو هذا وتشوفو الناس اللي بات يومين ولا 3 أيام فالمطارات.

السيد الوزير، خصك تطلع للطيارة وتعرف وتشد بيزنس كلاس وتشدو والطيارة عندها نفس هذا وأسمو وتيقول ليك بيزنس كلاس وكيزيدو (les tarifs) كل نهار تيزيدهم هوما بشكل خاص تيزيدو فالأئمنة ديال التذاكر، غير إلى تحولتي من بلاصة لبلاصة كيقول لك هاذ البلاصة غالية من هاذ البلاصة.

السيد الوزير،

من يحيي الرئيس المدير العام للخطوط الملكية المغربية؟

السيد الوزير،

خصوصي لمجلس المستشارين وبتناقشومعه.

السيد الوزير،

خصو يجينا هنا ونشوفو أموال الدولة اللي تتقدم لو كدعم فين كيمشي يصرفها، لأن هاذيك أموال الشعب..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير،

بعد الترحيب بكم، تفضلوا للرد على الطلب في حدود دقيقتين كذلك.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجستيك:

شكرا على الترحيب السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هاذ الكلمة.

فالبداية بغيت نسجل بارتياح التعافي ديال الحركة ديال النقل الجوي من انعكاسات كورونا واستقبال أزيد من 12 مليون ديال المسافرين خلال النصف الأول من هاذ السنة، وهو ارتفاع بـ 5% مقارنة مع 2019 ومنها مليون و200 ألف في النقل الجوي الداخلي.

في نفس الوقت بغيت نأكد على الأهمية التي توليها الحكومة لقطاع النقل الجوي الداخلي والتي تضاعف أكثر من مرتين خلال العشر سنوات الأخيرة بفضل مجهودات الحكومة والجهات.

أما فيما يتعلق بمستوى احترام مواعيد الرحلات الجوية، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الاحترام على المستوى العالمي تبلغ 80%، أي أنه 2 ديال الرحلات من أصل 10 دوليا تتأخر، كما أن هاذ المؤشر سجل بالنسبة للشركات الأوروبية تراجع مهم بلغ 70% في يونيو 2023 مقابل 80%، وهذا يرجع أساسا لكثافة ديال الحركة الجوية خلال موسم الصيف، وخصوصا في المنطقة الأوروبية بسبب ازدحام الأجواء على مستوى المطارات وعدد أيضا من الاضطرابات الأخرى من إضرابات أو خصاص في اليد العاملة فهاذ القطاع ديال المطارات في أوروبا.

أما على المستوى الوطني اللي يتأثر بالطبع مباشرة بالحركة الجوية الأوروبية، بلغت نسبة احترام المواعيد في جميع المطارات المغربية معدل

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة الأولى.

بالنسبة للمؤشرات المسجلة لدى الخطوط الملكية المغربية فيما يخص النقل الداخلي، فإن معدل احترام الأوقات سجل 86% خلال الفترة الممتدة من فاتح نونبر 2022 إلى آخر يونيو 2023، وهو نفس المعدل المسجل سنة 2019، وهو أعلى من المعدل العالمي.

وشكرا.

قطاع الصحافة والنشر.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على النصوص المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة.

قبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيسة وأعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج، وإلى السيد رئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ورئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذا للسيد وزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وللسيد وزير العدل، والسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على الجهود التي بذلوها من أجل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المدرجة في جدول أعمال مجلسنا خلال هذه الجلسة.

إذن، على بركة الله، نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الموافقة بموجها على ثماني (8) اتفاقيات وهي كالتالي:

1- مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992؛

2- المشروع الثاني يحمل رقم 22.17 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الإفريقية للطاقة، المعتمدة بلوساكا (زامبيا) في 11 يونيو 2001؛

3- مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الإفريقية للطيران المدني، المعتمد بداكار في 16 ديسمبر 2009؛

4- مشروع قانون رقم 36.22 يوافق بموجبه على اتفاق المقر بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022؛

5- مشروع قانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وغيرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006؛

محضر الجلسة رقم 117

التاريخ: الثلاثاء 29 ذو الحجة 1444 هـ (18 يوليوز 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: سبع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992؛

2- مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الإفريقية للطاقة، المعتمدة بلوساكا (زامبيا) في 11 يونيو 2001؛

3- مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الإفريقية للطيران المدني، المعتمد بداكار في 16 ديسمبر 2009؛

4- مشروع قانون رقم 36.22 يوافق بموجبه على اتفاق المقر بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022؛

5- مشروع قانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وغيرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006؛

6- مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي من أجل إنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط في 25 يوليو 2022؛

7- مشروع قانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخل في 31 أغسطس 2022؛

8- مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته السادسة والأربعين، المنعقدة بجنيف في 28 يونيو 1962؛

9- مشروع القانون رقم 44.22 يقضي بتتيميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين؛

10- مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء؛

11- مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون

- إضافة إلى اتفاقية موقعة في الفضاء الفرانكوفوني؛
 - وأخيرا اتفاقيتين موقعتين في إطار العمل متعددة الأطراف.
 بخصوص الاتفاقيتين الثنائيتين:

- أولا، اتفاق مع جيبوتي من أجل الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، تم توقيعه في 25 يوليوز 2022 بالرباط؛

- الاتفاق الثاني بشأن الخدمات الجوية مع الرأس الأخضر، تم توقيعه في 31 غشت 2022 بالداخلة.

على المستوى الإقليمي معروض على موافقة مجلسكم الموقر أربع اتفاقيات:

- الأولى: اتفاقية اللجنة الإفريقية للطاقة؛
 - الثانية: دستور اللجنة الإفريقية للطيران المدني؛
 - والثالثة: الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وغيرها؛

- ورابعا: اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب.

على مستوى متعدد الأطراف، معروض على موافقة مجلسكم الموقر اتفاقيتين:

- الاتفاقية الأولى تهم مجال العمل الدولية رقم 118 لسنة 1962 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي؛

- والاتفاقية الثانية تهم العمل الدولية رقم 173 لسنة 1992 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب العمل.

هذا، ويندرج انضمام بلادنا إلى هاتين الاتفاقيتين في سياق تنزيل الورش الملكي، لتعميم الحماية الاجتماعية وتطوير إطارها التشريعي والتنظيمي تماشيا مع المعايير المقبولة دوليا.

السيد الرئيس،
 حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
 في الختام، أود أن أشير إلى أن أهمية الاتفاقيات المعروضة، أو الاتفاقيات المعروضة، اليوم على موافقة مجلسكم الموقر لا تكمن فقط في مقتضياتها والأطراف المبرمة معها، بل تنبع أيضا من كونها توسع شبكة علاقات المملكة وتفتح آفاقا جديدة لإغناء مجالات تعاونها وتنوع شركائها.

كما تجسد هذه الاتفاقيات الزخم الذي يعطيه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله للعمل الخارجي، من خلال تتبع جلالته المباشر، وترجم السياسة التي خطها ويحرص عليها جلالته، نصره لله، لاسيما

6- مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي من أجل إنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط في 25 يوليوز 2022؛

7- مشروع قانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخلة في 31 أغسطس 2022؛

8- في الأخير، مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته السادسة والأربعين، المنعقدة بجنيف في 28 يونيو 1962.

لذلك، وقبل الانتقال إلى مناقشة هذه المشاريع قوانين، أعطي في البداية الكلمة للحكومة لتقديم هذه المشاريع دفعة واحدة.

تفضلوا، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الذي سيتولى تقديم هذه المشاريع نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والمقيمين بالخارج.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
 السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار المسطرة الدستورية للمصادقة، أشرف بأن أستعرض أمامكم ثمان اتفاقيات دولية تندرج في إطار وفاء بلادنا بالتزاماتها الدولية وتفعيل التوجهات الملكية السامية بشأن توطيد علاقات التعاون والشراكة، التي تجمع المغرب بعدد من الدول الشقيقة والصديقة وتعزيز مكانته على الصعيدين القاري والدولي.

وفي البداية، أتقدم بخالص الشكر للسيدة رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج وللسيدات السادة المستشارين المحترمين على حسن تفاعلهم مع هذه النصوص، التي تشتمل على ما يلي:

- اتفاقيتين ثنائيتين مع كل من جمهورية جيبوتي وجمهورية الرأس الأخضر؛

- أربع اتفاقيات إقليمية تم اعتماد اثنتان منها في الإطار الإفريقي واتفاقية في الإطار العربي؛

بخصوص النهوض بالتعاون جنوب-جنوب.
والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذا التقديم المفصل.

ننتقل إلى كلمة مقرر اللجنة، أعتقد أن تقرير اللجنة قد وزع.

تبقى لنا المناقشة، ونستهلها بالترتيب ديال الفرق والمجموعات، فريق التجمع الوطني للأحرار.. غادي تديرو تدخل ديال الأغلبية؟

تفضلوا السيد الحسنواوي، سيتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية.

تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية، من أجل مناقشة مشاريع الاتفاقيات المعروضة أمام المجلس الموقر، والتي تهدف إلى تعزيز علاقة بلادنا الدولية وتقوية تعاونها الدولي في مختلف المجالات، كما تأتي هذه الاتفاقيات في إطار الدينامية الدبلوماسية، التي يقودها جلالة الملك، نصره الله، بحكمة وتبصر، والتي بوأت بلادنا مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، وجعلتها قبلة سياسية قوية للتعايش وللسلم الدوليين، كما هي وجهة للاستثمار، وهذا بالضبط ما ترجمه الاتفاقيات المعروضة أمام أنظارنا اليوم، ونحن في فرق الأغلبية، بهذه المناسبة، نصوت لصالحها، بالإيجاب.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي، ونحن نناقش هذه القضايا الدبلوماسية الدولية الهامة أن نتوقف عند القرار الأخير لدولة إسرائيل، حيث كما تعلمون، توصل جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده برسالة من وزير الأول لدولة إسرائيل، يرفع عبرها إلى العلم السامي لجلالة الملك باعتراف دولة إسرائيل بالسيادة المغربية على أراضي الصحراء المغربية، وأن هذا الموقف سيتجسد في كافة أعمال ووثائق الحكومة الإسرائيلية، بما فيها إخبار للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية وجميع البلدان التي لها علاقة مع إسرائيل بذلك، وعزم دولة إسرائيل، فتح قنصلية لها بمدينة الداخلة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

إننا في فرق الأغلبية نعتبر أن هذا القرار الهام الذي تم الإعلان عنه أمس لن يأتي بمحض الصدفة، بل جاء نتيجة سنوات من العمل الدبلوماسي العميق، بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، المبني عن الحوار الدائم وبناء علاقات الاحترام المتبادل والدفاع باستماتة على شرعية حقوقنا التاريخية، بل هو قرار منسجم ومتجاوب مع مضامين خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب، والذي قال فيه جلالته ما يلي:

"إن ملف الصحراء هو النظرة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط الذي يقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشراكات"، انتهى المنطوق السامي.

لذلك، لا يسعنا في فرق الأغلبية سوى التأكيد على ما يلي:

- أولا، تقديرنا العالي للحنكة والحكمة القويتين التي يديرهما جلالة الملك، حفظه الله، قضايانا الدبلوماسية وعلاقتنا الدولية، وحصده المزيد من المكاسب الوازنة وغير المسبوقة لفائدة قضية وحدتنا الترابية وسيادة بلادنا على كافة ترابها، حيث نحوز اليوم قرارا دوليا جريئا وواضحا، يعزز الإعلان التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه؛

- ثانيا، اعتبارنا أن القرار تتويجا لمسار قوي في تقوية علاقات المغرب الدولية، ويعزز من قوة الاتفاق الثلاثي التاريخي الذي سبق التوقيع عليه بين المغرب وأمريكا وإسرائيل، والمعلن حينها عن دعم التعاون بين الدول الثلاث، وتوضيح المواقف من قضية الصحراء المغربية والسعي إلى إحلال الأمن والسلام في الشرق الأوسط؛

- ثالثا، تجديد تأكيدنا على أن هاذ القرار التاريخي اليوم من دولة حليفة لم ولن يكون على حساب أية قضية أخرى، وأن عمل المغرب من أجل ترسيخ مغربية الصحراء لم يكن لا اليوم ولا المستقبل على حساب دعم القضية الفلسطينية ودعم نضالات الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نسجل بإيجابية كبيرة هذا الموقف التاريخي من دولة أخرى، على غرار ما قامت به العديد من الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية و15 دولة أوروبية من ضمنها ألمانيا وإسبانيا وهولندا وسويسرا، وهو ما يعكس توجهها دوليا داعما لقضية وحدتنا الترابية، جسده فتح 28 قنصلية في أقاليمنا الجنوبية.

فإننا في المقابل نجدد الدعوة لباقي المنتظم الدولي بالسير وفق منهج الشرعية القانونية ودعم الحقائق التاريخية لبلادنا والقطع مع الغموض في المواقف والانحياز نحو الجهر بالمواقف الحقبة والكف عن

اعتراف دولة إسرائيل بسيادة المملكة المغربية على صحرائها، وانخراطها في ترسيم وترجمة هذا القرار التاريخي والاستراتيجي في مختلف المحافل والمنظمات التي تكتسب فيها دولة إسرائيل العضوية.

كما نثمن إعلانها عن اتخاذها تدابير لفتح قنصلية لها بمدينة الداخلة.

وفي هذا الإطار، نعتبر في الفريق الحركي أن هذا الإنجاز الدبلوماسي الكبير هو ثمرة أخرى لجهود جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، التي رسخت كفة بلادنا كشريك استراتيجي في مختلف المحافل القارية والجهوية والدولية.

كما نعتبر منطلقا جديدا لتعزيز جهود بلادنا في مجال دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومساهمتها الفعالة في إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي عبر حل دولتين تعيشان جنب إلى جنب في أمن وسلام.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص مشاريع الاتفاقيات المعروضة على أنظارنا اليوم، أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم خلال مناقشتنا لمضامين هذه الاتفاقيات المعروضة على اللجنة، وبهذه المناسبة فإننا نسجل بإيجاب أهمية هذه الاتفاقيات التي ستخدم مصلحة البلاد وتعزز مكانته على المستوى الإقليمي والدولي، معبرين عن انخراطنا التام في الرؤية الدبلوماسية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما ننوه في نفس الوقت بمجهودات الوزارة المعنية في هذا الشأن وبأدوار المؤسسات التشريعية في المجال الدبلوماسي الموازي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نسجل بإيجاب مشاريع القوانين بمثابة اتفاقيات التي وقعها الحكومة المغربية، سواء منها الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف.

كما نثمن كل ما حققته الدبلوماسية المغربية وبتجويد العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية دجيبوتي للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكلي البلدين بشكل عام، وفي قطاع الطاقة والمعادن على وجه الخصوص.

كما نشيد أيضا بتعميق العلاقات بين بلادنا وحكومة جمهورية الرأس الأخضر بتوقيع اتفاق بين البلدين بوضع إطار قانوني للتعاون الثقافي والاجتماعي والطاقي بين الجانبين، وأيضا الانخراط في كل المبادرات التي تقدم عليها المملكة المغربية خاصة في مجال الطيران المدني، من أجل ترسيخ تواجدها بالقارة الإفريقية وتعزيز مكانتها ودورها الريادي في هذا الاتجاه، إضافة إلى دعمها لوحدة الترابية وفتح قنصلية بالداخلة.

دعم مافيا الاستزاق، على حساب معاناة إخواننا الصحراويين والعمل علانية على دعم مبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، كحل واقعي وعادل ودائم لهذا النزاع المفتعل، كقناعة دولية متزايدة لدى المجتمع الدولي بعدالة قضية وحدتنا الترابية وبوجاهة مبادرة الحكم الذاتي.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا السياق، ونحن ندافع عن وحدتنا الترابية، فإننا نجدد التقدير العالي للأدوار الهامة التي تلعبها المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، في منطقة الشرق الأوسط، سواء بصفته رئيسا للجنة القدس أو كقائد سياسي منهجه المواقف العقلانية المتزنة خلال الأزمات والحروب، والتي تعكس العمق التاريخي للمملكة المغربية.

وبالموازاة مع ذلك، نثني على المواقف الثابتة للمملكة المغربية والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، واعتبار الحل المستدام للصراع بين الجانبين يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنباً إلى جنب دولة إسرائيل.

وختاماً، نود التأكيد لكل الخصوم الذين فقدوا البصيرة وقفزوا على الروابط التاريخية والروحية المشتركة ومحاولة طمس علاقات الدم والتاريخ المشترك، على أن المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة جلالة الملك لن تتغير، ونحن من جهتنا نؤكد أننا جنود مجندين وراء جلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره وأطال بقاءه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل هناك رغبة في..؟

السي السباعي، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مضامين وأهداف هذه الاتفاقيات المبرمجة في جلسة اليوم.

وفي هذا السياق، وقبل الخوض في مضامين وأهداف هذه المشاريع، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نسجل بكل افتخار واعتزاز المكسب الدبلوماسي الكبير لبلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي جسده الرسالة الرسمية التي وجهها الوزير الأول الإسرائيلي إلى جلالة الملك، يعلن فيها بشكل رسمي

يالاه تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

إننا في الفريق الحركي نثمن كل مشاريع القوانين بمثابة اتفاقيات المذكورة وأيضا بالمكانة المتميزة التي تحظى بها بلادنا لدى مختلف المنظمات والهيئات القارية والجهوية والدولية والدور الريادي الذي تضطلع به الدبلوماسية الرسمية والموازية في مختلف المحافل الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار التفاعل مع كل مشاريع القوانين بمثابة الاتفاقيات المذكورة وأيضا بالمكانة المتميزة التي تحظى بها بلادنا لدى مختلف المنظمات والهيئات القانونية والجهوية والدولية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

لا، هاذو حيث غنصوتو عليهم (en bloc).

يعني درنا واحد الغلاف زمي، مادرناش وحدة مشروع- مشروع، ولذلك كان التقديم دفعة واحدة، وبالتالي التصويت سيكون..

هل هناك فريق آخر؟

تفضلوا السيد المستشار.

أنتوما مادخلينش مع الأغلبية؟ تدخل باسم الأغلبية؟

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

ولكن لابد من كلمة خاصة بالفريق.

السيد الرئيس، أنا ماشي مع الأغلبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وهذا غادي نسجلوه رسميا دابا ماشي مع الأغلبية.

تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

اللي قالت الأغلبية أنا فيه.

السيد الرئيس،

اللي قالت الأغلبية زانا معه.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا الإطار، فإننا ننوه بالاتفاقية رقم 118 التي تطرقت للمساواة في المعاملات في مجال الضمان الاجتماعي، كما نثمن أهداف الاتفاق 117، التي تهدف إلى تسهيل التفاعل مع الجامعات الدولية والتعاون فيما بينها، إضافة إلى ذلك، البعد الإنساني وجيو سياسي الذي تحمله هذه الاتفاقية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي نثمن كل مشاريع القوانين بمثابة اتفاقيات المذكورة وأيضا بالمكانة المتميزة التي تحظى بها بلادنا لدى مختلف المنظمات والهيئات القانونية والجهوية والدولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لا، ما تقاطعنيش، السيد الرئيس، عندي 32 دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

؟32

المستشار السيد مبارك السباعي:

32 دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

لا، أربع دقائق، أربع دقائق و30 ثانية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لا، إلى رجعتو للاجتماع الأول ديال ندوة الرؤساء عندنا أربع دقائق في كل مشروع قانون، باش نكونوا واقعيين.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

هاذ الشئ اللي اتفقنا عليه السيد الرئيس.

لا، خصني تكمل، هذا التدخل ديالك السيد الرئيس، أنا خصني تكمل المداخلة ديالي الله يرضى عليك.

السيد رئيس الجلسة:

المرونة، غادي نزيدوك واحد الدقيقة، السيد الرئيس.

بمناسبة الذكرى 90 لثورة الملك والشعب، يوم السبت 19 غشت 2022، حيث قال حفظ الله "أوجه رسالة واضحة للجميع أن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط الذي يقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشركات، لذلك- يتابع جلالته -ننتظر من بعض الدول من شركاء المغرب التقليديين والجدد التي تتبنى مواقف غير واضحة بخصوص مغربية الصحراء، أن توضح موقفها، وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل"، انتهى خطاب جلالة الملك.

وسيوصل المغرب وحكومته وشعبه ومنظماته النقابية والأحزاب السياسية، مسيرته من أجل ترسيخ الطي النهائي لمغربية صحرائنا، مهما كلف ذلك من تضحية جسام.

لذلك، سنصوت بالإيجاب في فريق الاتحاد المغربي للشغل على الاتفاقيات الستة (6)، وكذلك على الاتفاقيات الاثنتين (2) الآخرين باش يكملو 8، سواء رقم 118 و173 لأن لهم ارتباط وثيق بهويتنا النقابية، لأنها اتفاقات ستعزز الترسنة القانونية المغربية، وتعزز وتحصن حقوق العمال والعمال، لذلك سنصوت على الاتفاقيات الثمان بالإيجاب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن تفضلوا السيد رئيس مجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني، أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، في إطار المناقشة العامة لمشاريع القوانين القاضية بالموافقة على الاتفاقيات الدولية، ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية تعدد هذه الاتفاقيات وتنوع مواضعها مؤشرا على الدينامية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية، سواء على المستوى الثنائي، أو متعدد الأطراف.

ونستغل هذه المناسبة للتعبير عن اعتزازنا بأداء الدبلوماسية الوطنية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، والتي استطاعت في ظرف وجيز تحقيق العديد من الإنجازات والمكتسبات الهامة على المستوى الإقليمي

السيد رئيس الجلسة:

قل لي أش من فريق.

تفضل السي.

الإثبات، مع الأغلبية، فقط حتى لا يقع هناك لبس، إذن السي الحسنوي، مشكور، تقدم بالمداخلة ديالو، تقول باسم فرق الأغلبية، احنا ساد لدينا الاعتقاد بأنه لن يكون هناك متدخل آخر، غا يكون فقط تدخل باسم.. وهذا الذي اتفق عليه الرؤساء.

الآن إذا كان هناك رأي آخر، فلكل فريق أن يتناول الكلمة كما أراد بدون أي التزام مع الآخرين.

تفضلوا، السيد المستشار.

شكرا السيد المستشار على التفهم.

إذن هل هناك من راغبين من فريق أخيرغب في..؟ صافي؟

إذن شكرا لكم.

ترغبون في التدخل؟

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

لا، احنا ما مع الأغلبية ما مع المعارضة، تموقعنا، اخذينا التوقيع ديالنا.

على كل حال، تنفيذنا للاتفاق ديال الصباح في ندوة الرؤساء، اتفقنا أخلاقيا غادي ندويو بشكل جماعي غادين نتحملو مسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية كذلك باش نتحدثو.

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، علمنا البارحة، يوم الثلاثاء 18 يوليوز 2023، من خلال بلاغ الديوان الملكي، بأن دولة إسرائيل التحقت من ضمن الدول التي اعترفت بمغربية صحرائنا، وبهاذ المناسبة باسم الطبقة العاملة المغربية، الأصيلة والمستقلة، نشيد بالدور الذي يلعبه صاحب الجلالة نصره الله، في الدفاع عن حوزة الوطن، ومناصرة قضيتنا الوطنية الأولى، والدفاع بلا هوادة عن مغربية الصحراء، وذلك على المستويات القارية والدولية.

وهي مناسبة كذلك نريد أن نشيد من خلالها بالدبلوماسية المغربية، سواء منها الدبلوماسية الرسمية أو البرلمانية أو النقابية، التي لعبت وتلعب أدوارا طلائعية في الدفاع عن مغربية الصحراء، حيث من شأن هذا الاعتراف أن يدفع الدول التي تتخذ مواقف لازالت تتخذ مواقف متذبذبة بالاعتراف بمغربية صحرائنا، إلى الخروج بموقف واضح بشأن قضية الوحدة الترابية العادلة والمشروعة.

وهنا نستحضر خطاب جلالة الملك، الذي وجهه للشعب المغربي

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 17.22 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة، المعتمدة بلوساكا (زامبيا) في 11 يوليو 2001.

ثالثا، أعرض مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الأفريقية للطيران المدني، المعتمد بداركارفي 16 ديسمبر 2009 للتصويت:

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الأفريقية للطيران المدني، المعتمد بداركارفي 16 ديسمبر 2009.

رابعا، أعرض مشروع قانون رقم 36.22 الذي يوافق بموجبه على اتفاق المقر بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022 للتصويت:

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 36.22 الذي يوافق بموجبه على اتفاق المقر بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022.

خامسا، أعرض مشروع القانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006 للتصويت:

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006.

سادسا، أعرض مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي من أجل الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط ف25 يوليو 2022 للتصويت:

الموافقون: إجماع.

شكرا.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي

والدولي، خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه جلالتة في 20 غشت 2022، والذي أكد فيه فيما يتعلق بالمحددات الرئيسية التي أصبحت تحكم علاقة المغرب مع مختلف دول العالم على أن "ملف الصحراء هو النظرة التي ينظر بها المغرب إلى العالم وهو المعيار الواضح والبصير الذي يقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشراكات - داعيا - الدول من شركاء المغرب التقليديين والجدد التي تتبنى مواقف غير واضحة بخصوص مغربية الصحراء أن توضح مواقفها وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل"، انتهى منطوق جلالتة.

ونسجل في مجموعة العدالة الاجتماعية بكل ارتياح وافتخار توالي المواقف الإيجابية لعدد من الدول من قضية الوحدة الترابية للمملكة وانتقالها من دعم مسلسل التسوية السلمية لهذه القضية على مستوى الأمم المتحدة إلى الاعتراف الصريح بجديّة الحل الذي يقترحه المغرب وبسيادته الكاملة على صحرائه والمبادرة إلى فتح تمثيلات دبلوماسية بمستويات مختلفة بكل من العيون والداخلة.

ونؤكد في الأخير على ضرورة انخراط جميع الفاعلين في الدفاع عن هذه القضية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن انتهت المداخلات.

سنمر إلى التصويت على كل مشروع من مشاريع القوانين الثمانية.

ولذلك، أعرض في البداية مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين، المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992:

أعرضه للتصويت:

الموافقون: إجماع.

شكرا لكم.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين، المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992.

ثانيا، أعرض مشروع قانون رقم 17.22 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة، المعتمدة بلوساكا (زامبيا) في 11 يوليو 2001 للتصويت:

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات،

إن الخبرة القضائية أصبحت تكتسي أهمية بالغة في إجراءات التقاضي في جميع المجالات المدنية والزجرية، اعتبارا لتعقيد وتنوع وتوسع نطاق القضايا المعروضة على العدالة.

فالأنشطة العلمية والخدماتية بجميع تصنيفاتها، أصبحت في وقتنا الحاضر أكثر شمولية وتطورا، وأصبح من الصعب على القاضي، مهما اشتد عوده وارتقت مداركه في الميدان العلمي أو المعرفي، أن يلم بجميع المسائل العلمية والتقنية والفنية التي قد تثيرها بعض القضايا المعروضة عليه، كالمسائل ذات الصلة بالطب والبيولوجيا والكيمياء وتشخيص البصمات والأسلحة النارية والذخيرة والتحليل الصوتي واللغوي والخبرة الرقمية، مما يحتم عليه اللجوء لذوي التخصص لإفادته بمعلومات يتوقف عليها الفصل في القضايا المعروضة عليه.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين والمستشارات،

لقد اعتبر القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، الخبير القضائي من مساعدي القضاء وعرفه بكونه هو المختص الذي يتولى بتكليف من المحكمة التحقيق في نقط تقنية وفنية.

بعد مرور أزيد من عقدين من الزمن على دخول القانون المذكور حيز التنفيذ، كان لا بد من وقفة تأمل وتفكير لتقييمه واستجلاء أهم مكامن ضعفه، لا سيما في ظل التطور التكنولوجي والتقني اللذين أسهما في تطور الوسائل التقنية التي تعتمد في الخبرة.

وفي هذا الإطار، تقدمت مجموعة من المعاهد والمختبرات والمكاتب التابعة لكل من:

الدرك الملكي، والإدارة العامة للأمن الوطن، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والمؤسسة الوطنية للمتاحف، بطلبات التقييد في جدول الخبراء القضائيين، فتم قبولها لما تتوفر عليه من إمكانيات علمية وتقنية وفنية التي تؤهلها لمساعدة وتنوير المحاكم في الوصول للحقيقة، والبت في القضايا المعروضة عليها بالنجاعة والسرعة المطلوبتين لتحقيق العدالة المنشودة والاستجابة لانتظارات المتقاضين.

ولما تعذر التوفر على هذه الوسائل التقنية من طرف الأشخاص الذاتيين ممن لهم صفة خبير قضائي، تضطر المحاكم إلى إسناد العديد من الخبرات إلى المعاهد والمختبرات والمكاتب، بالنظر إلى الوسائل التي تؤهلها لإنجاز الخبرات القضائية باحترافية ونزاهة، الأمر الذي استدعى

من أجل الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط ف25 يوليو 2022.

سابعا، أعرض مشروع القانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخلة في 31 أغسطس 2022 للتصويت:

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخلة في 31 أغسطس 2022.

أخيرا، أعرض مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته السادسة والأربعين، المنعقدة بجنيف 28 يونيو 1962 للتصويت:

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته السادسة والأربعين، المنعقدة بجنيف 28 يونيو 1962.

شكرا لكم.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 44.22 الذي يقضي بتتيمم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين.

الكلمة للحكومة في شخص السيد وزير العدل، لتقديم المشروع.

والشكر موصول للسيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الذي تولي نيابة عن السيد وزير الخارجية، حضور المناقشة وتقديم مشاريع القوانين التي تم التصويت عليها.

شكرا لكم السيد الوزير.

تفضلوا، السيد وزير العدل المحترم، لتقديم.. عندكم مشروعين، واش تقدمهم دفعة واحدة، ولا نديرو كل واحد؟ نساليو هذا وندوزو للآخر.

شكرا.

تفضلوا.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها المنعقد في 5 و10 يوليوز 2023 برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل.

وفي هذا الإطار، أدلى السيدات والسادة المستشارون بمدخلات هامة تعكس بجلاء مدى إدراكهم العميق بأبعاد الإستراتيجية لمشروع هذا القانون الذي يندرج في إطار استمرار مسلسل تنزيل الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وذلك من خلال تمكين القضاء من مختلف الوسائل العلمية والتقنية والفنية التي تساعده في الوصول إلى الحقيقة، لاسيما في ظل التحول والتنوع والتعقيد الطارئ على بعض مواضيع الدعاوى والنوازل الجديدة المعروضة على القضاء.

وأجمع المتدخلون على الأهمية الكبيرة التي يكتسبها مشروع هذا القانون لما يشتمل عليه من مقتضيات تتوخى التأسيس القانوني للخبرة المؤسسية التي تتولى القيام بها الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام والقانون الخاص، وهو ما يتيح المواكبة الرصينة للتطور التكنولوجي والتقني والفني وتجاوز محدودية الإمكانيات التي يتوفر عليها الأشخاص الذاتيين، ممن لهم صفة خبير قضائي، وذلك بالنظر للدور الأساسي الذي تلعبه هذه الأخيرة بتحقيق العدالة وتنوير القضاء في سبيل بعض مسؤولياته السامية..

وفي هذا الصدد، تم بسط مجموعة من الاقتراحات والتساؤلات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- المطالبة بإحداث مركز لتكوين الخبراء القضائيين وإقرار منظومة للتكوين المستمر لهذه الفئة من مساعدي القضاء والانفتاح على الفضاء الجامعي، انسجاما مع ما نص عليه ميثاق إصلاح منظومة العدالة في باب الخبراء؛

- الدعوة إلى الاستفادة من التجارب المقارنة في مجال الخبرة والعمل على إسناد الخبرة بشكل متوازن ومراعاة الشفافية والوضوح في اختيار وتعيين الخبراء؛

- إحداث هيئة وطنية للخبراء القضائيين في مختلف فروع الخبرة القضائية، طبقا لما هو منصوص عليه في الهدف الفرعي السادس من الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والذي يرمي إلى تقوية قدرات المؤسسات للمهن القضائية والقانونية؛

- الدعوة إلى تجويد مشروع هذا القانون بما يتماشى مع تحقيق العدالة المجالية وتوفير الخبرة القضائية بمختلف مناطق المملكة والارتقاء بالتعويضات الخاصة بالخبراء القضائيين؛

- تحصيل استقلالية الخبرة القضائية، انطلاقا من التنصيب عليها في طلب مشروع هذا القانون.

إعادة مشروع القانون بتغيير وتتميم مقتضيات المواد 4، 6، 19، 20 من القانون رقم 45.00 المذكور أعلاه، حيث يتسنى تقييد مجموعة من المعاهد والمختبرات والمكاتب في جدول الخبراء القضائيين لإضفاء الصبغة القانونية على الخبرات المنجزة من طرفها.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تعديل وتتميم المواد 4، 6، 19، 20 على النحو التالي: إضافة مادة جديدة في المادة 4 المكررة تؤهل الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام، ثم تغيير أحكام المادة 6 و19 إلى غير ذلك.

تلك أهم التوجهات والأهداف التي تطبع روح التعديلات المقترحة وإدخالها على مقتضيات مشروع هذا القانون رقم 22.44 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين.

السيد الرئيس،

أود أن أوجه عبارات الشكر والامتنان والتحية والتقدير والإكبار لكل من السيدات والسادة المستشارين بهذا المجلس على الجهود التي بذلها في دراسة ومناقشة هذا المشروع بكل اقتدار ومسؤولية وعلى بعد النظر وعمق التحليل اللذين طبع ملاحظاتهم.

كما أتوجه بالشكر والامتنان للسيد رئيس المجلس والسيدات والسادة المستشارون المحترمون على تفضلهم في أجل قياسي ببرمجة هذه الجلسة التشريعية العامة للتصويت.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ التقديم لمشروع القانون.

أعطي الكلمة مباشرة للسيد المستشار مقرر اللجنة لتقديم تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول هذا المشروع.

تفضلوا السيد المقرر.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل، مقرر لجنة العدل

والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 44.22 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

هذا مشروع قانون موضوع التدخل ديالك غادي يجي لاحقا.
دأبا غنصوتو على المشروع المتعلق بالخبراء.
غادي تعطيونا المداخلات.
شكرا.

إذن التصويت على مشروع القانون 45.00 المتعلق بالخبراء
القضائيين:

المادة 1:

الموافقون: إجماع.

المادة 2:

الموافقون: إجماع.

المادة 3:

الموافقون: إجماع.

المادة 4:

الموافقون: إجماع.

المادة 5:

الموافقون: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون: إجماع.

شكرا لكم.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 44.22
يقضي بتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين.

ننتقل بعد ذلك مباشرة إلى الدراسة والتصويت على مشروع
القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد وزير العدل المحترم.

السيد وزير العدل:

لن أطيل في هذا الموضوع، كان المعهد العالي للقضاء تحت رئاسة
السيد وزير العدل، قمنا بوضع هذا القانون لإحالاته على السلطة
القضائية، استنادا لمبدأ استقلالية السلطة القضائية، لأن السلطة
القضائية تقوم بالإشراف على تكوين السادة القضاة، ومنحنا لهذا

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاد السيد الوزير في مستهل جوابه بالمداخلات البناءة للسيدات
والسادة المستشارين الدالة في عمقها على الانخراط الجماعي في إنجاح
مسلسل تنزيل مضامين الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، من مدخل
إصلاح وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لمختلف المهن القضائية
والقانونية، وأوضح أن مشروع هذا القانون يأتي لتعزيز وتطوير مجال
الخبرة القضائية، ليلعب دوره الإستراتيجي في المساعدة العلمية
والتقنية الفنية للقضاء، حتى تظل الأحكام والقرارات القضائية عنوانا
بارزا وكاشفا للحقيقة، وأفاد أن الحوار مستمر مع مختلف المتدخلين
والفرقاء في مجال العدالة والخبرة القضائية لمناقشة مختلف الآراء
الكفيلة ببناء تصور أولي حول إحداث هيئة وطنية للخبراء القضائيين.
وإعمالا لحق تعديل البرلمان تقدمت مجموعة العدالة الاجتماعية
بتعديلين اثنين.

وفي الختام، وافقت اللجنة على مواد ومشروع القانون رقم 44.22
يقضي بتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين
بالإجماع.
والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر المحترم.

إذن ننتقل إلى المناقشة.

التصويت مباشرة.

شكرا لكم.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات،

يسعدني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية بمجلسنا الموقر في مناقشة
مضامين القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الذي
يندرج في مسار..

وأبرزت المداخلات أن المعهد العالي للقضاء شكل على الدوام صرحا مؤسساتيا في مجال التكوين الأساسي والتخصصي والمستمر للقضاة، باعتبارهم إحدى الركائز الصلبة للعدالة ببلادنا.

ومن ثم فقد لعب الملعب دورا محوريا في ترسيخ الأخلاقيات القضائية وضممان ملاءمة الممارسة القضائية مع المستجدات القانونية، وذلك بما يتماشى مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ويتماشى مع روح الدستور والسير نحو تحقيق العدالة والأمن القضائي ببلادنا.

وأوضحت السيدات والسادة المستشارون، أن المقاربة الإصلاحية للمعهد يتعين أن تنبني على التصور المسطر في ميثاق إصلاح منظومة العدالة وما يستلزم الأمر من تخويل المعهد كل الوسائل المتاحة ليظل منارة ساطعة في مجال التكوين القضائي وطنيا وإقليميا وقاريا، وذلك من خلال الانكباب على تحديث وتطوير سياسة التكوين التي يتبناها المعهد في إطار تعزيز متطلبات الجودة وحصص ممارسة الولوج إلى المعهد بالنسبة للحاصلين على سلك الماستر في القانون، مع الحرص على عدم التمييز بين القانون الخاص أو العام، في ظل التوجهات الجامعي الرامي إلى توحيد الدراسات القانونية.

وأكدت المداخلات على ضرورة ضبط الاختصاصات والعلاقات القائمة بين مجلس الإدارة ولجنة الأخلاقيات والمجلس التأديبي والمدير العام للمعهد، تكريسا للدعائم القانونية للتدبير الاستراتيجي والتسيير المحكم للمعهد العالي للقضاء.

كما دعا بعض السيدات والسادة المستشارون إلى التفكير في تغيير فلسفة الولوج للقضاء، باشتراط التوفر على خبرة في مجال الممارسة القانونية والقضائية، أسوة بما هو سائد في بعض التجارب القضائية المقارنة الرائدة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أشاد السيد الوزير بمداخلات السيدات والسادة المستشارين، التي تعكس الإجماع على تطوير نظام القانون المؤطر للمعهد العالي للقضاء، تماشيا مع متطلبات ترسيخ الاستقلالية المؤسسية للسلطة القضائية وتدعيم الفعالية والنجاعة في الأداء القضائي، بما يضمن حماية الحقوق والحريات المكرسة دستوريا.

وفي هذا الصدد، أوضح أن التكوين القضائي يمثل رافعة أساسية لتكريس استقلالية القاضي، وقد جاء مشروع هذا القانون متضمنا لكل الأدوات والوسائل والهيئات التي من شأنها جعل المعهد العالي للقضاء قاطرة حقيقية لإصلاح منظومة العدالة وضممان تخليقها وتكريس استقلاليتها بما يوفره من منظومة تكوينية تستجيب للتحويلات

المعهد وفقا للقانون صفة الشخص الاعتباري، ويتم تعيين مديره من طرف جلالته الملك، باقتراح من رئيس السلطة القضائية الذي هو رئيس المجلس الإداري للمعهد القضائي، يقوم بتسييره.

هذا المعهد فيه شروط للولوج منها: الإجازة والماستر إلى غير ذلك، كما كانت المناقشة فاللجنة وكذلك حددنا أعضاء المجلس الإداري لهذه المؤسسة، وكذلك اعتبرنا بأنه هذا المعهد سيقوم بتدريس السادة القضاة لمدة سنة فهاذ خمس سنوات الجاية، ثم سنتين بعد خمس سنوات لتسهيل تخريج السادة القضاة، نظرا للحاجة التي توجد على مستوى المحاكم للسادة القضاة.

هذا بشكل عام ملخص تقديم هاذ القانون.

شكرا.

بالمناسبة، نشكر رئيس اللجنة والسادة المستشارين على الخدمات التي قدموها، وكذلك بمتابعة هاذ الموضوع الذي يعتبر من إحدى الخطوات لتنفيذ مبدأ استقلالية السلطة القضائية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

إذن ننتقل إلى التقرير ديال اللجنة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

تدارست اللجنة مشروع هاذ القانون في اجتماعاتها المنعقدة على التوالي بتاريخ 5-10-17 يوليوز 2023، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل.

وفي هذا السياق، تقدم السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة بجملة من المداخلات البناءة التي تعكس الأهمية الاستراتيجية لمشروع هاذ القانون، المندرج في إطار مسلسل تنزيل مضامين إصلاح القضاء، بما يروم تطوير منظومة التكوين القضائي لتستجيب للتحويلات المتسارعة التي تعرفها مختلف الحقول العلمية والمعرفية المرتبطة بالعمل القضائي الوطني.

المتسارعة التي يعرفها الشأن القضائي.

وأشار السيد الوزير إلى أن رئاسة مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء تم إسنادها إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وعمل مشروع هاذ القانون على تحديد اختصاصات مجلس الإدارة وعلى تمكينه من جميع السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة المعهد، مع تبيان العلاقة القائمة بين مختلف الهيئات المكونة له.

وإعمالا لحق التعديل البرلماني، تقدمت الفرق ومجموعة البرلمانيين بما مجموعه 79 تعديلا، تتوزع بحسب مصادرها كالتالي:

- الأغلبية: 12 تعديلا؛

- الفريق الاشتراكي: 9 تعديلات؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين: 7 تعديلات؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 23 تعديلا؛

- مجموعة العدالة الاجتماعية: 23 تعديلا؛

- السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي: 5 ديال التعديلات.

وفي الختام، لم يقبل أي تعديل من هاته التعديلات، وقد صادقت اللجنة بالإجماع على هذا المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر.

إذن ننتقل إلى المناقشة.

تفضلوا السيد الرئيس باسم الأغلبية، باسم فرق الأغلبية ياك السيد الرئيس؟

المستشار السيد محمد البكوري:

فرق الأغلبية.. الله يا ودي.

شكرا السيد الرئيس.

يسعدني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية بمجلسنا الموقر في مناقشة مضامين القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الذي يندرج في مسار استكمال إصلاح الورش الكبير المتعلق بمنظومة العدالة، الذي بوشرفي أعقاب دستور 2011.

وهذه المناسبة، لا بد أن نشيد بالأجواء الإيجابية وروح المسؤولية التي طبعت مختلف مراحل مناقشة هذا المشروع داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والتعديلات التي أسهمت بها مختلف الأطياف الممثلة بمجلسنا الموقر، والتي عكست تملكها لتفاصيله

ورغبتها في تجويده وجعله أكثر إنصافا وتوازنا.

وإذ نهيىب بالتفاعل المثمر للسيد وزير العدل المحترم طيلة أطوار هذه المناقشة، من خلال تنويره وتقديم التوضيحات اللازمة حول جميع نقاط الخلاف التي أثرت من طرف السيدات والسادة المستشارين، نؤكد أن هذا التفاعل مبعثه الغيرة وروح المسؤولية من أجل بناء ترسانة قانونية متكاملة ومتناغمة مع الدستور، وتجسدت هذه الروح بالمسؤولية بالملمسوس من خلال التصويت عليه، بالإجماع.

إن المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء ينتقل بنا لمرحلة جد متقدمة في مسار هذا الورش الإصلاحى الكبير، وذلك بالانتقال للإصلاحات الجزئية الدقيقة، بعدما تمت تثبيت الدعائم الكبرى.

إن المعهد العالي للقضاء، باعتباره المؤسسة العمومية الحاضرة التي تعنى بتكوين وتخرج أفرج القضاة الجدد، بدوره في حاجة لمسيرة التحول الذي يعرفه المجال القانوني والقضائي، سواء على مستوى حقيقة التكوين به ومشتملاتها في ظل تشعب القضايا وتطورها التي تعرض أمام القضاء اليوم، ما يستوجب معه جيل جديد من القضاة بمدارك أكثر وبمهارات إضافية وبموازاة مع التكوين القانوني الأساسي.

وعلى مستوى آخر، فالحاجة أصبحت ماسة لمراجعة بنود القانون المنظم له لملاءمته مع القوانين التنظيمية لكل نظام أساسي لرجال القضاء والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وفي إطار ممارسة صلاحيتنا الدستورية في التشريع، تقدمنا داخل فرق الأغلبية بتعديلات كانت ترمي من جانب إعادة صياغة مضامين بعض المواد وإضافة بعض الفقرات، والتي همت الرغبة في إنصاف بعض الفئات من خريجي كليات العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية ورفع الحيف عنها، ومنحها فرص الولوج للمعهد طالما تتوفر على المؤهل العلمي المناسب، ثم خضوعها لامتحان للولوج الذي يتبعه تكوين يمكنه من تعزيز قدراتهم المعرفية في المجال القضائي.

كما سعينا إلى ضبط العلاقة بين مختلف الهياكل الإدارية للمعهد وغيرها من التعديلات الأخرى، والتي قدمناها في إطار الأغلبية وسحبناها لعدم الموافقة عليها من طرف الحكومة، انسجاما مع قناعتنا السياسية كأغلبية.

السيد الوزير،

لا يسعنا اليوم أمام مسارات تثبيت مبدأ استقلال القضاء ببلادنا إلا أن نثمن ونزكي جميع المبادرات التشريعية لنقل ما تبقى منها لدى وزير العدل، بشكل يضمن التناغم والاستقلال التام.

وحسنا فعلتم، السيد الوزير، بإسراعكم بإخراج هذا القانون في انتظار عرض باقي القوانين الأخرى في أفق استكمال بناء سلطة قضائية مستقلة وحديثة.

التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نسجل أن مشروع قانون المعهد العالي للقضاء، رغم ذلك فإنه أغفل مجموعة من التوصيات التي قدمتها هيئات دستورية أو منظمات غير حكومية خلال جولات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة يمكن إجمالها فيما يلي:

- تسمية الملحق القضائي: اقترحت عدد من الجمعيات المهنية تغيير تسمية "الملحق القضائي" المأخوذة من النظام الفرنسي بتسمية "القاضي المتمرن" أو "المتدرب"، باعتبارها تسمية أكثر ملاءمة لمهام الوافدين على المعهد العالي للقضاء وطبيعة التكوين الذي يقدمه المعهد، وقد تم الإبقاء على تسمية "الملحق القضائي" بمشروع القانون الجديد؛

- إدماج مقارنة النوع الاجتماعي، اقترحت اللجنة الدولية للحقوقيين مذكرة حول إصلاح قوانين السلطة القضائية بالمغرب أن تتضمن التشريعات الجديدة تدابير خاصة تضمن مشاركة المرأة.

ولذلك، سنصوت على مشروع القانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء بالإيجاب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السي خالد السطي المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب غير المنتسبين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء، وهي مناسبة نؤكد من خلالها أهمية هذا النص الذي يأتي تنفيذاً للمادة 8 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، التي تنص على تحديد مهام مؤسسة تكوين القضاة وقواعد تنظيمها وكيفية تسييرها بقانون، كما يأتي من أجل استكمال

وفقكم الله، السيد الوزير، في مسعاكم لمواصلة مسيرة الإصلاح وتزليل محاور البرنامج الحكومي في هذا الباب وسنصوت بطبيعة الحال بالإيجاب على هذا المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هل هناك من...؟ مكتوب؟ شكرا السيد الرئيس.

كذلك شكرا للسيد رئيس الفريق الاشتراكي، تسلمت منه مداخلته مكتوبة، شكرا السيد يوسف.

شكون باقي؟ ما بقاش شي حد راغب في التدخل؟ غتدخلو؟

تفضل السيد المستشار المحترم باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 37.22 الذي يتعلق بالمعهد العالي للقضاء بالجلسة العامة، ويهدف هذا المشروع إلى وضع إطار قانوني جديد للمعهد العالي للقضاء وتحديد قواعد تنظيمه واختصاصاته وكيفية تسييره، مما يساهم في استكمال البناء المؤسسي للسلطة القضائية على مستوى تطوير منظومة التكوين القضائي والارتقاء بالأداء المهني للقضاة وتحسين المنظومة القضائية بالبلاد وتخليقها، باعتبارها عاملاً أساسياً لإنجاح المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بشروط الولوج للمعهد، فقد هم تحديد الشواهد العلمية المطلوبة لاجتياز مباراة الملحقين القضائيين والإحالة على قرارات الرئيس المنتدب بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية لتحديد إجراءات وشروط كيفية تنظيم مباراة الملحقين القضائيين، وكذا الإجراءات المتعلقة بامتحان نهاية التكوين وبرامج الاختبارات الكتابية والشفوية التي يشتمل عليها، وسلم تنقيطها وتأليف لجنة الامتحانات وتحديد حقوق وواجبات الملحقين القضائيين وتنظيم مسطرة التأديب التي يخضعون لها في حالة ارتكابهم اختلالات أو أخطاء موجبة للمتابعة التأديبية، وذلك بتبيان مسطرة البحث والبت وتأليف المجلس التأديبي والعقوبات المقررة وفتح المجال أمام المحامين وبعض فئات الموظفين الحاصلين على الشهادات المطلوبة لاجتياز مباراة ولوج سلك القضاء، وفق شروط خاصة محددة وتزليل مقتضيات المادة 9 من القانون

المتمثلة في المشروع القانون المذكور، التي تأتي انسجاما مع المقتضيات الجديدة التي جاء بها دستور 2011 الذي ارتقى بالقضاء إلى سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ستشكل دون شك قيمة مضافة للترسانة القانونية، التي تتوفر عليها بلادنا في مجال القضاء، كما تنبع أهمية هاذ مشروع القانون بكونه سيسمح بتجميع مختلف النصوص التشريعية وكذلك.

واعتبارا لما سبق، تقدمنا بمجموعة من التعديلات، علاوة على اقتراح مادة جديدة، وهدفت تعديلات الفريق بالخصوص إلى تجويد النص التشريعي وتدارك بعض الأخطاء وضمان تناسقه من خلال الملاءمة فيما بين مختلف المضامين ومع النصوص التشريعية ذات الصلة، وتدارك بعض النقصان، والثغرات التي يمكن أن تعيق التطبيق السليم لمشروع القانون عند اعتماده والمصادقة عليه.

وكذلك، المساهمة في الرفع من حكمة وعقلنة التدبير والبرمجة المالية للمعهد والخدمات التكوينية التي يقدمها، وبما يساهم عموما في تمكين بلادنا من التوفر على مؤسسة رائدة في مجال التكوين القضائي والارتقاء بقضاتنا الوطني للمستوى المنشود.

رغم عدم التفاعل الإيجابي للسيد الوزير مع مختلف هذه التعديلات التي تقدم بها فريقنا، فإننا نعتبر هذا النص التشريعي قد جاء بمجموعة من المقتضيات الإيجابية، التي يمكن أن تركز أكثر استقلالية الفعل القضائي في بلادنا، وخاصة في الجانب المؤسساتي والتكويني من خلال إسناد صلاحية تسيير المعهد لمدير عام يعين بمقتضى ظهير ورتاسة مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وكذلك، لا بد أن نشير أننا نأمل أن مثل هذه النصوص والنصوص التشريعية بكاملها أن يعطاها الوقت وما تكونش عندنا في نهاية الولاية باش يكون عندنا الوقت والحيز الزمني، وكذلك تدبير عقلائي للزمان والجهد التشريعيين.

وتأسيسا على ما سبق، ونظرا لواحد المجموعة من المبررات، خصوصا لأهمية هاذ المعهد أنه يخرج فهاذ الفترة، تأسيسا لما قلت، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، قررنا التصويت لصالح مشروع القانون المذكور، كما تمت المصادقة عليه داخل لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، لكم الحق في الرد.

شكرا.

الإطار القانوني المنظم لعمل السلطة القضائية التي طرأت عليها تحولات عميقة بعد اعتماد دستور 2011، حيث سيمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة من قبيل تحويل المعهد الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وتحديد مهام المعهد في التكوين الأساسي لفائدة الملحقين القضائيين وفئات المهنيين الموظفين المعينين بالسلك القضائي والتكوين التخصصي والتكوين المستمر لفائدة القضاة والتكوين في المجالات القضائية وتمكين مستعملي للعدالة والقضاة الأجانب للاستفادة من التكوين الذي يقدمه المعهد.

السيد الوزير المحترم،

نظرا لأهمية هذا القانون، تقدمنا كمستشارين في هذا المجلس بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس صيانة هيبة ووقار مهنة القضاء، والتأكيد على استقلاله استجابة مع الفصل 107 من الدستور، الذي يؤكد على أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية، وعن السلطة التنفيذية، وضمان حقوق الملحق القضائي المحال على المجلس التأديبي.

وفي الختام، وبالرغم من عدم تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا، إلا أننا سنصوت بالإيجاب، في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، على مشروع هذا القانون، آمليين أن يحقق الأهداف المتوخاة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة، من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة التشريعية، التي تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 37.22 الذي يتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

في البداية، أود أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت اجتماعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، التي يدخل مشروع القانون هذا في اختصاصاتها، والتي سمحت لنا جميعا أن نتناقش سواء في المناقشة العامة، أو المناقشة التفصيلية بشكل مستفيض.

نعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن هذه المبادرة التشريعية،

المادة 16:	نمرإذن إلى التصويت على مواد المشروع.
الموافقون: إجماع.	المادة 1:
المادة 17:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 2:
المادة 18:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 3:
المادة 19:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 4:
المادة 20:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 5:
المادة 21:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 6:
المادة 22:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 7:
المادة 23:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 8:
المادة 24:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 9:
المادة 25:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 10:
المادة 26:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 11:
المادة 27:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 12:
المادة 28:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 13:
المادة 29:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 14:
المادة 30:	الموافقون: إجماع.
الموافقون: إجماع.	المادة 15:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.

المادة 46:	المادة 31:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 47:	المادة 32:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 48:	المادة 33:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 49:	المادة 34:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 50:	المادة 35:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 51:	المادة 36:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 52:	المادة 37:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 53:	المادة 38:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 54:	المادة 39:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 55:	المادة 40:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 56:	المادة 41:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 57:	المادة 42:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 58:	المادة 43:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 59:	المادة 44:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.
المادة 60:	المادة 45:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: إجماع.

- المادة 61: شكرا لكم وشكرا للسيد الوزير على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.
- الموافقون: إجماع.
- المادة 62: ومنتقل، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 15.23 القاضي بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.
- الموافقون: إجماع.
- المادة 63: الكلمة للحكومة لتقديم هذا المشروع.
- الموافقون: إجماع.
- المادة 64: تفضلوا السيد الوزير.
- الموافقون: إجماع.
- السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:**
- شكرا السيد الرئيس.
- المادة 65: بسم الله الرحمن الرحيم
- السيد الرئيس المحترم،
- الموافقون: إجماع.
- السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
- المادة 66: حضرات السيدات والسادة.
- الموافقون: إجماع.
- المادة 67: أشرف اليوم بتقديم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، بعدما تم التصويت عليها من قبل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وبعد نقاش جاد ومسؤول اختلفنا فيه واتفقنا جميعا في الأخير على تتمين هذه المبادرة التشريعية الرامية إلى ضمان الاستمرارية لعمل المجلس الوطني للصحافة، طبقا للقانون وفي احترام تام لاستقلالية التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة.
- الموافقون: إجماع.
- المادة 68: وهذه المناسبة، أجدد شكري لرئيس اللجنة وأعضائها، أغلبية ومعارضة، على دعمهم لهذا المشروع قانون بملاحظاتهم التي كانت جديرة بالاهتمام والتفاعل الإيجابي وأيضا بمعارضتهم واختلافاتهم بشأن بعض المقتضيات، والتي ستكون مرجعا لأي مبادرة تروم العمل على تطوير قطاع الصحافة والنشر.
- الموافقون: إجماع.
- المادة 70: وبناء عليه، أقدم لكم محور وأهداف المشروع الذي يتألف من 9 مواد، بعدما تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة يوم الاثنين 17 يوليوز الجاري.
- الموافقون: إجماع.
- المادة 71: أولا، سياق إعداد هذا المشروع:
- الموافقون: إجماع.
- المادة 72: الأخوات والإخوان كتعرفو وتكلمنا على هاذ النقطة اللي بالنسبة ليا محورية، علاش جينا هاذ المشروع؟
- الموافقون: إجماع.
- المادة 73: جينا هاذ المشروع، الأخوات والإخوان، فقط باش ندافعو على واحد المؤسسة باش تستمر في العمل ديالها، كانت هناك محاولات منذ تعيين هاذ الحكومة باش يكون واحد الإجماع حول الإشكاليات اللي كييعاني منها المجلس الأعلى للصحافة، ما هي هذه الإشكاليات؟
- شكرا للجميع.
- إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

- تحضير الانتخابات الخاصة بأعضاء المجلس الواجب انتخابهم وتنظيمها طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

إذن الدور ديال هاذ اللجنة هي تجيب لنا واحد التصور، ما شي الدور ديالها هي اللي غتعدل القانون المقبل، غتجيب لنا هذا التصور، لأن لا بد نحترم الدستور، الدستور واضح في هذا المجال، ما يمكن لناش نديرو شي الحاجة مرتبطة بالصحافة بدون إشراك المعنيين بالأمر.

إذن غنعطوهم الفرصة ديال 9 أشهر باش يجيبوا واحد التصور شامل، وهاذ التصور أعطى للبرلمان وللحكومة مدة ديال تقريبا 14 أو 15 أشهر باش يناقشوا هاذ الشئ داخل مجلس الحكومة، ويجيبوا بالطبع للبرلمان بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، باش أنذاك يتقدمو التعديلات باش نعدلو القانون ديال المجلس الوطني للصحافة ونمشيو للانتخاب بطريقة مع جميع المكونات ديال البرلمانين، لأن هاذي مؤسسة.

والهم ديالنا في هاذ الجانب هو في التعديلات اللي غيجبو ديال المجلس الوطني للصحافة هو نمشيو (ensemble) يعني اليد في اليد نقدمو تعديلات باش تستمر هاذ المؤسسة ونعطيو استقلالية حتى.. لأن كان هاذ النقاش، مشكورين الأخوات والإخوان اللي جبدو هاذ النقاش في اللجنة، لا بالنسبة لمجلس النواب، لا مجلس المستشارين، مشكورين الإخوان، باش حتى الطريقة اللي غندبرو بها الانتخابات في المرحلة المقبلة تكون طريقة مستقلة.

ثالثا، تأليف اللجنة المؤقتة: إن هذه لجنة من حيث تأليفها لا تكون فيها للإدارة أي صلاحية تقريرية، حيث يقضي هذا المشروع بأن تتألف اللجنة المذكورة، علاوة على رئيس المجلس الوطني للصحافة المنتهية ولايته بصفته رئيس، من الأعضاء التالية:

- نائب رئيس المجلس الوطني للصحافة المنتهية ولايته بصفته نائب اللجنة؛

- رئيس لجنة الأخلاقيات؛

- رئيس لجنة بطاقة الصحافة؛

- ثلاث أعضاء يعينهم رئيس الحكومة من بين الأشخاص المشهود لهم بالخبرة والكفاءة في مجال الصحافة والنشر والإعلام؛

- قاضيا ينتدبه الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعينه رئيس هذا المجلس؛

- أما فيما يخص ممثل السلطة الحكومية المكلف بالتواصل فإنه يحضر اجتماعات اللجنة بصفة استشارية، وذلك تكريسا لمبدأ استقلالية التنظيم الذاتي للمهنة.

على الإشكاليات القانونية، المؤسساتية، الكل هناك إجماع من طرف جميع الأطراف أن المجلس الأعلى للصحافة أو القانون اللي كيدبر الصحافة كانت فيه بعض الإشكاليات القانونية، وأنذاك فاش كان هناك إجماع في 2017 وفي 2018 فاش تدار هاذ القانون الكل كان عارف بأن كان يكون خص تعديلات أو المطلوب آنذاك قبل بأن في 2020 غا يجيبو التعديلات، إلا أن ما غا نرجعش للتاريخ، جا كوفيد وأجل النقاش وأجل بالطبع الإشكاليات اللي كان يعاني منها آنذاك أو النقص فالقانون اللي كان ديال المجلس الوطني للصحافة أجلها حتى جات هاذ الحكومة وطاحت أمام هاذ الإشكال.

كان هناك محاولات لفتح نقاش مع جميع الأطراف باش يمشيويد واحدة وعلاش تنقول يد واحدة؟ لأن إلى كلنا مشينا للانتخاب وليس هناك مادة تتكلم على الانتخاب، أي واحد يمكن لو يطعن في المحكمة الإدارية، وغادي نصدقو في إشكالية غنوليو قدام القضاء ونوليو في إشكالية إدارية، قضائية، تديرية كيف ما عشناه في مجموعة ديال المؤسسات الأخرى، نذكر أن، للأسف، لحد الآن مازال نعيش إشكالية قانونية مع اتحاد كتاب المغرب، اللي تixelينا اليوم هناك إشكاليات، هناك إشكاليات على الصعيد الدولي أن بعض خصوم الدولة تيجاولو يدخلو الإنفصاليين في اتحاد الكتاب العرب.

غياب مؤسسات على الصعيد الوطني تيجلي واحد الغياب على الصعيد الدولي، هاذ الفراغ غير مقبول وما يمكنش، ما كانش يمكن للحكومة يعني تبقى مستمرة بدون يعني خلق واحد الحل ولو، كيف ما ذكرنا هنا في هاذ اللجنة، ولو مؤقت باش تستمر المؤسسة، ها فين طحنا اليوم في غياب يعني واحد الاتفاق ما بين جميع المكونات والنقاش الحاد اللي كان، مشكورين الأخوات والإخوان كلهم لا داخل البرلمان ولا المعنيين بالأمر، أتكلم على الصحفيين والهيئات اللي تينتميو لها، كان هناك نقاش حاد.

التحدي مرة أخرى تيبقى الاستمرارية ديال المؤسسة، ولهذا الحكومة مشات بهاذ المنهجية بالمفهوم المؤسساتي، بعيدا عن الأفراد والأشخاص، هاذ الشئ اللي خلانا اليوم نجيو بهاذ المقترح.

مهام هذه اللجنة المؤقتة، ينص هذا المشروع على أن يعهد إلى اللجنة المذكورة خلال هذه الفترة بممارسة المهام المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم 90.13، لاسيما العمل على توفير الشروط الملائمة والكفيلة بتطوير قطاع الصحافة والنشر وتنمية قدراته، كما يسند إليها هذا المشروع الاختصاصات التالية:

- التقييم الشامل للوضعية الحالية لقطاع الصحافة والنشر، واقتراح إجراءات هادفة إلى دعم الأسس التنظيمية داخل أجل لا يتجاوز 9 أشهر تبتدئ من تاريخ تعيين أعضائها؛

- تعزيز وأصبر علاقات التعاون والعمل المشترك بين مكونات الجسم الصحافي وقطاع النشر؛

كما سيشكل إضافة نوعية من خلال التفكير في كل السبل الكفيلة بإعادة ترتيب البيت الداخلي للجسم الصحفي وتجاوز العراقيل المطروحة في هذا السياق.

كما اعتبرت بعض المداخلات الأخرى، أنه مادام أنه لم يتم إجراء الانتخابات المتعلقة بالمجلس الوطني للصحافة إلى حد الآن، بالرغم من تمديد مدة انتدابه بموجب مرسوم بقانون الذي سبقت المصادقة عليه، فإن إحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر بمقتضى هذا المشروع قانون من شأنها تصحيح هذا الوضع وتفادي فراغ لا يخدم مصلحة المهنيين ولا يساهم في تطوير مهنة الصحافة.

في حين تم تقديم استفسارات حول الجهة المكلفة بمراقبة مهام اللجنة المؤقتة ومحاسبتها، وكذا عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة في حال انصرام مدة سنتين لانتداب اللجنة المؤقتة دون تمكثها من القيام بمهامها، وكذا عن مآل القانون رقم 90.13 أمام مستجدات هذا المشروع قانون، وعن أسباب عدم منح عدة صحافيين بطائهم المهنية.

في مستهل جواب السيد الوزير على مداخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، أفاد أن اللجنة المؤقتة سيتم إحداثها بعد مرور سنة ونصف من النقاش، وخاصة أن المجلس الوطني للصحافة ستنتهي مهامه، وبذلك سيكون الكل مسؤولاً عن عدم الوصول لحل من أجل استمرار المؤسسة في تقديم خدماتها، علماً أن لهذه المؤسسة دور مهم يتجلى في مجموعة من الإجراءات الإدارية ومن بينها توفير البطاقة المهنية على سبيل المثال، وأيضا لها دور على المستوى الوطني، يظهر من خلال الدفاع على القضية الوطنية، علماً أننا نعيش بعض الهجمات الإعلامية والصحافية المعادية، وحتى عبر وسائل التواصل الاجتماعي تشكك في تراثنا المغربي.

وبالنسبة لمسألة سنتين الواردة في مدة انتداب اللجنة، أكد على أن القانون واضح في هذه النقطة، وأن هناك فترتين، والأشهر الأولى هي المدة الزمنية الممنوحة لهذه اللجنة من أجل أن تقدم للحكومة تعديلات واقتراحات، فيما تم تخصيص سنة وشهرين من أجل المناقشة من طرف الحكومة وداخل غرفتي البرلمان بشكل مركز وبتعمن.

وأشار أنه في حالة انتهاء النقاش في مدة أقل فهو شيء إيجابي، وأكد على أننا في حاجة لمقاولة جهوية قوية، لأن القرارات الإعلامية هي التي توصل بعض الأنشطة والأفكار.

وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تقدم فريق الاتحاد المغربي للشغل ومجموعة العدالة الاجتماعية بتعديلات حول مشروع القانون، إذ لم يقبل منها أي تعديل، وبذلك تم التصويت على مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، كما جاء وفق ما يلي:

الموافقون=09:

كما تم التنصيب على أن يتم تعيين أعضاء اللجنة داخل أجل أكثره شهر واحد من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ وأن تعقد أول اجتماع لها لوضع نظامها الداخلي في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تعيين أعضائها.

وبناء عليه، فإن الغاية من هذا المشروع هو إحداث لجنة مؤقتة تضمن استمرارية عمل أجهزة المجلس الوطني للصحافة والعمل على تحضير إعداد نظام جديد للمجلس، مستندا لمبدأ الحكامة الجيدة وقواعد أحسن تدبير بكيفية ديمقراطية، بشكل تعكس طموحات جميع مكونات قطاع الصحافة والنشر الذي يشكل دعامة أساسية في بناء الديمقراطية والإسهام في حماية حرية الرأي والتعبير، كما هي معترف بها دوليا، وفي ضوء أحكام الفصل 28 من الدستور، الذي أكد على تنظيم القطاع بكيفية مستقلة وعلى أسس الديمقراطية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى تقرير اللجنة.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هند الغزالي، مقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، كما وافق عليه مجلس النواب في 19 يونيو 2023.

وقد ترأس الاجتماعات المخصصة لدراسة هذا المشروع القانون السيد عبد الرحمان الدريسي، رئيس اللجنة، وحضره السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، وعدد من السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

فبعد العرض القيم الذي قدمه السيد الوزير حول هذا المشروع القانون، أشاد بعض السادة المستشارين بمقتضيات هذا المشروع قانون الرامية إلى تمكين الجسم الصحفي من تجاوز المطبات والعراقيل التي حالت دون تمكنه من انتخاب هيكل مجلسه الوطني، إذ سيمكن إحداث اللجنة المؤقتة من تدارك فراغ هذه المؤسسة المهمة ومواصلة مهامها في شكل لجنة مؤقتة في سابقة هي الأولى من نوعها في مجال التشريع.

المعارضون = 01:

المتنعون = 00.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن ننتقل إلى المناقشة.

نعم، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

تنشكرو الأخت المقررة.

على كل حال، التقرير كيف حضر لم يكن منصفا ولم يكن موضوعيا، لأننا على الأقل نحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل لم نقدم أسئلة واستفسارات، بل تقدمنا بمواقف في مشروع القانون وفي فصوله وبنوده، وتطلب إعادة تصحيح مراجعة التقرير باش ننصفو كل مكونات هاذ المجلس وكل مكونات اللجنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ومعنا السيد رئيس اللجنة إذا كان لديكم تعقيب، تفضلوا بمرونة.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي، رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الأخت المقررة.

فعلا، كانوا مواقف، إلا أنه ربما جاء في التقرير اللي أدلت به الأخت السيدة المستشارة، على اعتبار أنه كانو تعديلات وتساؤلات، وبالتالي ما فيها باس أنه الموقف يكون باين وواضح ديال الإخوان داخل هاذ التقرير، وأنا معهم أنه يكون داخل باش كل واحد ننصفوه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بطبيعة الحال ملاحظتكم سجلت وسيتم اعتبارها، ما دام أن السيد الرئيس كذلك أكد نفس الشيء.

شكرا لكم السيد الرئيس.

إذن مناقشة هذا المشروع.

تفضلوا السي زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي، زميلاتي المستشارين والمستشارات،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فرق الأغلبية الحكومية في مناقشة مشروع القانون رقم 15.23 بإحداث اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

إن مشروع هذا القانون، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، يهدف إلى إحداث لجنة مؤقتة تحل محل أجهزة المجلس الوطني للصحافة، حيث حددت مدة انتدابها في سنتين ابتداء من تاريخ تعيين أعضائها، ما لم يتم انتخاب أعضاء جدد خلال هذه المدة.

وقد جاء مشروع القانون هذا نتيجة لعدم التمكن من إجراء انتخابات المجلس الوطني للصحافة، بالرغم من تمديد مدة انتدابه بكيفية استثنائية وبموجب مرسوم قانون بسن أحكام خاصة بالمجلس الوطني للصحافة.

ولذلك، فإننا نشيد بمقتضيات هذا المشروع القانون الهادف إلى تمكين الجسم الصحفي من تجاوز الإكراهات التي حالت دون تمكنه من انتخاب هياكل المجلس الوطني، إذن سيمكن إحداث لجنة مؤقتة هو تدارك فراغ هذه المؤسسة المهمة ومواصلة مهامها في شكل لجنة مؤقتة، في سابقة هي الأولى من نوعها في مجال التشريع.

كما أن لا بد أن نشكر السيد رئيس اللجنة والسيد الوزير على اتساع صدرهم في إطار المناقشة داخل اللجنة، بحيث كانت فرق الأغلبية والمعارضة كانت مناقشة حقيقة شفافة وكانت واضحة وهادفة، كما أنها كانت لا فرق الأغلبية ولا المعارضة كانت مواقفهم تكميلية، لأنه الهاجس الأساسي اللي كان عندنا هو هاجس مصلحة البلاد ومصلحة كذلك المؤسسة كمجلس وطني، باش يمكن يستمر في العمل ديالو.

ونتمنى أنه ما نعاودوش نخطو هاذ مجلس التشريعي في وضعية أخرى ومرة أخرى، باش يكون إن شاء الله انتخاب ديال المجلس الوطني وتهيئ المجلس الوطني المقبل وانتخاب هياكله، بدون أن نرجع مرة أخرى أن نستعمل مدة تشريعية أخرى باش نكونو هاذ الملف ديال المجلس الوطني انهيناه بصفة نهائية.

نشكر مرة أخرى، السيد الوزير، على اتساع صدره، اللي كانت مناقشة حقيقة كبيرة وكبيرة جدا، كما نشكر السيد الرئيس على اتساع

أن مصلحة بلادنا يكون ذلك التمديد، ولكن كان داخل ذلك التمديد عدنا أمل على أننا نشتغلو جانب الحكومة في شخص الوزارة الوصية، ونشتغلو جميعا كمؤسسة تشريعية، وأن لا ننحاز إلى أي طرف.

مع كامل الأسف، الوزارة الوصية والحكومة من خلال الوزارة الوصية لم تتحمل جسام المسؤولية، واعطتنا بالظهير في النص ديال الطريق ومشات اشتغلت فيما بينها، كان لقاء مع الوزارة، وكنا نأمل أننا نوصولتوافق، مع كامل الأسف، جات الحكومة أولا كانت الأبواب موصدة ديال قبول أي تعديل، على أننا دفعنا في اتجاه ورافعنا في اتجاه على أننا نمشيوبالفعل بشكل مشترك، مع كامل الأسف الوزارة الوصية رفضت أي تعديل، وبان هذا من الوهلة الأولى (vu) المدة الزمنية كيفاش تبرمج هاذ الأمر.

اعتبرنا بأن هاذ المشروع هو إقصائي، لأنه بالفعل أقصى مكونات مهمة من المكونات نتاع المجلس الوطني، وكان انحاز لأطراف دون الأخرى، كان مشروع اللي فيه مبدأ التعيين بدل الانتخاب، واللي اعتبرناه من جهتنا وتقييمنا هذا على أنه بعيد كل البعد على العمق الدستوري وعن التفسير الديمقراطي الوثيقة الدستورية، انسجاما مع التصورات الملكية، جلالة الملك دائما ينحاز إلى التفسير الديمقراطي لكل البنود ديال دستور البلاد ديالنا.

كما أن هاذ المشروع قانون ما تيعطي أي ضمانات من داخل الوثيقة ديالو، وما تيعطي أي ضمانات بأن الانتخابات يمكن لها تكون في مرحلة دقيقة، معينة واللي كنا رمنا من خلال مشاريع الاقتراحات نتاعنا، على أن نرسخوهاذ الإلزامية ديال تنظم انتخابات في آجال محددة.

مع كامل الأسف، كنا نريد أن يمشي جنب إلى جنب مع الحكومة فهاذ الملف اللي هو أساسي، اعطاتنا بالظهير، السيد الوزير رفض أي تعديل وبالتالي يصعب علينا نصوتولصالح هاذ المشروع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نقطة نظام؟

تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

معلوم على أن المسطرة التشريعية عندها آليات، الفرق تعبر عن آرائها ومواقفها في اللجنة وفي الجلسة التشريعية، وكل فريق يعبر باسم

صدره.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضلوا السيد الدراسي، السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدراسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوان والأخوات الحضور،

في إطار ديال تفسير ديال التصويت، ما دام أنه كان واحد النقاش اللي هو مهم واللي بين أنه في حالة ما مشيناش فهاذ التوجه، اللي جا به السيد الوزير، مشكورا واللي شرح واحد المجموعة ديال المسائل ماشي شي عامين كيفما كيتقال لينا، 9 أشهر من بعد كتبقى واحد العام، عام تقريبا المناقشة بين الحكومة وما بين المستشارين والبرلمانيين.

فلهدا ارتأينا كفريق أننا غادي نصوتو بإيجاب، باش ما نخليوش كيفما قلنا واحد الفراغ لأعداء الوطن ديالنا، وبالتالي يمكن لنا إلا أن نكون مكملين وموجهين أنه لا بد أن السيد الوزير، ابتداء من التصويت، من اليوم أنه يحاول من جهته أنه يعاود يعطي واحد النفس جديد، لهاد الاخوان والاخوات الصحافيين، لأن احنا ما يمكنش لينا هاذ الجسم الصحفي نصوتو ضده، لأنه هذه مسؤولية كبيرة جدا، وبالتالي ما يمكنش لينا نخليو فراغ فالمجموعة ديال الهيئات الدولية، ونخلوها بالخصوص للأعداء ديال الوطن.

وشكرا، وسنصوت بالإيجاب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

خلينا نشوفو المجموعة.. هو الأول.

الفريق، نمشي بالترتيب، الفريق.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس،

بالفعل، نحن كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل، منذ الوهلة الأولى في التمديد الأول ديال 6 أشهر كان لينا شرف باش ندافعو قبل فرق الأغلبية، على أن التمديد على الرغم أن بعض الفرق ديال الإخوان ديال الأغلبية كانوا في الكوالييس ضد، ولكن انضج النقاش وبيننا للإخوان

لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، وهو موضوع استأثر باهتمام الرأي العام الوطني، وخلق نقاشا غنيا على الساحة الوطنية، نظرا لكونه يتعلق بموضوع شديد الحساسية، وقد أحدث ذلك انقسامًا حادا في الجسم الصحافي بين رافض للمقاربة التي تود الحكومة وفقها معالجة الإشكالات التي تواجه القطاع، وبين مؤيد لها، ولكل رأي صوابيته ومبرراته وحججه المنطقية المعقولة والموضوعية.

ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية الدفوعات التي قدمتها الحكومة معقولة ومقبولة، والمبادرة بتقديم مشروع هذا القانون ضرورة ملحة، بل واجب على الحكومة حتى لا تقف متفرجة على حالة البلوكاج، التي يعرفها المجلس الوطني للصحافة والنشر، وهو قطاع حيوي بالنسبة لبلادنا لما يلعبه من أدوار هامة في تنوير الرأي العام الوطني وإعلام المواطنين وتطهيرهم في مواجهة الأخبار المضللة والزائفة، خاصة التي تستهدف سيادة المملكة واستقرارها.

لكن في مقابل ذلك يجب على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الهواجس التي يعبر عنها الفاعلون في القطاع، باعتبارهم أول المعنيين بهذا القانون أولا، بحسن الإنصات والتشاور مع جميع التيارات المختلفة وأهم هذه الهواجس المحددة في هذه المذكرة.

لنؤكد في الأخير على أنه رغبة منا في المساهمة الإيجابية والبناءة لتجاوز الانسداد والاحتقان الذي يعرفه المجلس الوطني للصحافة، سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة، أملين أن يساهم ذلك في النهوض بقطاع الصحافة والنشر ببلادنا والمحافظة على المكتسبات التي تمت مراكمتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

ربما أنا كنتعتبر أن خلق لجنة مؤقتة هو خطأ كتحمولو الحكومة، لأن مدة انتدابها كان في إمكانها أنها تحل المشكل خصوصا كمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين نظمتنا يوم دراسي واستدعينا الحكومة، وحضر معنا مشكورا السيد الناطق الرسمي باسم الحكومة، لكن غابت وزارة الاتصال، غابت وزارة العدل التي استدعينا وغاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي من المفروض حتى هو يكون حاضر، لأن كان فعلا النوايا ديالنا خلق واحد النقاش

فريقه، فالسيد الرئيس عندما تحدث، تحدث عن كواليس، العمل التشريعي ما فهمش كواليس، فيه مسطرة واضحة، ولا حق للسيد الرئيس أن يتحدث باسم فرق أخرى أو عن مواقف فرق أخرى.

إذن عندما تحدث عن تثبيت مواقفه داخل التقرير كنا مساندين له، ولكن لا حق له أن يتحدث عن فرق أخرى أو عن شيء سميتو الكواليس، لأنه لا يمكن أن نعبر عن مواقفنا إلا داخل ما تحدده المسطرة التشريعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لا، ما بقينا ش غادي نعقبو.. لا، دارملاحظة.

أودي نتجاوزو هاذو.. لا، لا.. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

الله يخليك، أنا تحدثت بالنفس الإيجابي، على كل حال أنا ما توجهت حتى لأخ من الإخوان هنا فالقاعة، توجهت بشكل عام، دويت بشكل عام، ما توجهت حتى لحد، ما كايين باس توجه لي الأخ في إطار العلاقات الأخوية والصدقة اللي كتجمع بينتنا، وأقدرك وأحترمك وسأبقى على هاذ المنوال.

منين قلتها مانويتش بها حتى شي حاجة سيئة، وإلى كانت تسيئ لبعض كنسحجها، أسيدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد رئيس مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

كمكون لا ينتمي للأغلبية، وبصفتي عضو في لجنة التعليم، وساهمت بالتصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، أعتقد على أنه التصويت مسؤولية، والمسؤولية مقرونة بالمحاسبة، والمحاسبة تقتضي تبرير المواقف، التصويت موقف، وموقفنا بالتصويت بالإيجاب له مؤيدات.

لذلك، يشرفني السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون، أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة

داخلي ونحلوا المشكل.

لكن الحل باللجان المؤقتة مبدئيا مرفوض من طرفنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل لأن غتعود واحد السنة اللي غير مقبولة وغير ديمقراطية، وغير مقبول أيضا أنه فهاذ الوقت وبهاذ التراكمات الحقوقية اللي راكمها المغرب أنه الحكومة تعود وصية على قطاع اللي من المفروض خصويكون قطاع مستقل.

لذا، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن الحكومة بإقدامها على إحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشريات طرفا مباشرا في صناعة المشهد الإعلامي ببلانا، وهذا كيتعتبر واحد التراجع خطير على المستوى الحقوقي ونقضت أحكام الفصل 28 من الدستور، الذي أكد على تنظيم القطاع بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية وهاذي هي المبادئ الأساسية باش نواجهوا أعداء الوطن.

الرد الحقيقي عليهم هو تكريس الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان، ماشي خلق تراجعات سياسية خطيرة، فهذه اللجنة المؤقتة ترامت الحكومة على حق دستوري لنساء ورجال الصحافة والإعلام وقطاع الناشرين في اختيار ممثليهم، غلبت المصالح السياسية الضيقة ومصالح لوبيات المال والأعمال والهيمنة على المجلس الوطني للصحافة.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن مشروع القانون رقم 15.23 يتعلق بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، مشروعا منافيا لروح وأحكام الدستور، ونرفض انطلاقا من منظور تشريعي وتقييمنا للسياسات العمومية إضفاء الشرعية القانونية على لجنة مؤقتة تحل محل المجلس الوطني للصحافة.

وعليه، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية وبناء على.. (كلام غير واضح)، فإننا سنصوت ضد المشروع مع الاعتبارات اللي قالها السيد الوزير اللي كنتقبلوها مشكورين، ولكن لن نقبل أي تراجع عن الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد المستشار غير المنتسب.

المستشار السيد خالد السطي:

كמكون لا في الأغلبية ولا في المعارضة وكمستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أتأسف وبشدة لما آل إليه وضع الصحافة والإعلام في بلادنا، أحيانا أصبحت الصحافة مهنة من لا مهنة له.

السيد الوزير،

سبق جيتولينا مرسوم بقانون، صوتنا معكم بالإيجاب، بغينا تدار انتخابات للصحافيين، وأنه من العيب والعار ألا يستطيع الصحافيون تنظيم انتخابات ويخشون خوض انتخابات ديمقراطية، هذا مؤسف.

أكيد، ناقشنا كيف ما قلتي، السيد الوزير، فعلا فاللجنة، نتمناو.. راه ذكر زميلي الفصل 28 من الدستور واضح فيما يخص الاستقلالية، فيما يخص التنظيم الذاتي للمهنة، غنقول خص التنظيم الذاتي للمهنة والتحصين ديالها يجب أن تحصن.

لذلك، السيد الوزير، باختصار شديد نمشي ليكم، احنا غادي نصوتوضد المشروع بطبيعة الحال كيف ما عبرنا فاللجنة، ولكن نقولو على أنه خصكم تبحتو على التوافق، باقي الناس مقصيين والفيدرالية على سبيل المثال.. (كلام غير واضح) كبير، باقي الفاعلين الصحافيين اللي تقصاوديرو التوافق وتحلوا المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، الرد..

ما عندك ما ترد.

صافي نمشيو للتصويت؟

هذا حق الحكومة.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

تنشكرك، السيد الرئيس، باش أعطيتنا حقنا.

نذكر، الأخوات والإخوان، تجاوبا مع بعض الملاحظات ديال الأخوات والإخوان اللي ناقشناهم في الحقيقة في اللجنة، وأذكر مرة أخرى، وراني قلتها قبيلة. بأن هاذ القانون ما تيجيش في بلاصة المجلس الوطني للصحافة، واللي وصلنا لهاذ الشيء، أمها الإخوان والأخوات، هو أن القانون الحالي للمجلس الوطني ما تيتكلمش على الطريقة باش تدبرو الانتخابات، واش الحكومة اللي خصها تدبرها؟ واش المعنيين بالأمرهم اللي غيدبروها؟

وفي إطار الاستقلالية، نعتقد بأن المعنيين بالأمرهم اللي غادي يدبروها، هاذ الشيء اللي خص يتصلح، (d'ailleurs) الحكومة فات جات ما جاتش في البرنامج الحكومي ديالها، ما جاتش تكلمت على المجلس الوطني للصحافة، هاذ الشيء ما دخلش فشي برنامج حكومي أو لا شيء وجهة نظر ديال الحكومة، هاذي مؤسسة دستورية مستقلة، خصها تستمر فالعمل ديالها، وباش يتدار الإصلاح ديالها خص يتعدل القانون الداخلي ديالها.

كاين بالطبع مجموعة ديال الطرق باش نعدلو القانون، كان يمكن

أعطي الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أضفنا الباب الأول وسميناه "مهام ومدة انتداب اللجنة المؤقتة"، لأن أكيد أن السرعة التي تم بها تحضير مشروع القانون الذي نحن بصدد تعديله، كان السبب في إغفال تبويبه وعدم احترام المعايير الشكلية التي يستوجب إتباعها في صياغة مشاريع القوانين.

لذلك نقترح إضافة هاذ الباب الأول، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل غير مقبول لأن اعتماد التبويب لا يكون إلا في النصوص القانونية التي تتضمن عددا كبيرا من الأحكام والمواد الموزعة على مواضيع مختلفة، بخلاف هاذ المشروع الذي لا يتضمن سوى 9 مواد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 25؛

المتنعون= 05.

إذن رفض التعديل.

المادة الأولى ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، وهو التعديل رقم 2.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق المحترم لتقديم التعديل.

تفضلني.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل المادة الأولى كنعترحو إضافة كلمة "اللجنة المؤقتة"،

للحكومة تعي أو فريق محترم يعي ويحط التعديلات، هذا ضد الدستور، لأنه عدم إشراك المعنيين بالأمر.

الإجماع، احنا الحكومة الأوائل اللي كنا باغيين الإجماع، وكان هناك محاولات، راه قلتها في اللجنة السيد المستشار، قلناها في اللجنة، كان هناك واحد سنة ونصف ديال اللقاءات، والغالب الله، ما وصلناش لها، أو ما وصلوش لها، أما ما هو دور الأغلبية والحكومة في هذا المجال، واش بزغادي تدير الإجماع؟ في الأخير فاش ما تتلاقاوش، فاش ما تتفاهموش على شي حاجة القانون هو اللي تيفرق ما بينتنا.

اليوم بغينا نصلحو القانون، باش القانون يفرق ما بين الأخوات والإخوان، واحنا أي واحد غا يطلع أي فريق ما عندناش فيه إشكال، (d'ailleurs) هاذ الإشكالية ديال التمثيلية لو كانت مضبوطة بالقانون ما غاديش كاع نناقشوها اليوم، على أي تمثيلية نتكلم؟ في أي إطار قانوني؟

أنتم عارفين التطورات اللي عرفها هاذ الجسم منذ 2018 لليوم، كانت مؤسسة واحدة ولاو ثلاثة، إلى تكلمنا على المؤسسات الجهوية راه غا نتكلمو على 5 أو 6 مؤسسات، إذن على أي تمثيلية؟ أي حق غا تعي الحكومة وغا تقول التمثيلية غا نديرها في هاذ الهيئة وهاذ الهيئة، ولكن الآخرين لا هاذوك غير جهويين، في إطار الجهوية ومجلس المستشارين يمثل الجهات.

إذن في غياب واحد المسطرة قانونية قلنا غا نحاولو، أنا والإخوان في الحقيقة مشكورين أغلبية والمعارضة، كان هناك نقاش فاش جبنا مرسوم القانون اللي ذكرتو، كان هناك إشكالية ديال حتى في 6 أشهر واش غادي تكفيننا إلى عقلتو آنذاك، علاش درنا 6 اشهر ذيك الساعة؟ باش نحاولو دائما نمشيو في إطار نحاولو نلقاوش شي توافق، أشنو هو التوافق؟

التوافق هو نمشيو جميعا، نلقاوش طريقة باش ننظمو الانتخابات ياك؟ بلا ما تطعن واحد الجهة في هاذ الانتخاب، لأن إلى بغينا دابا، إلى بغا الوزير وإلى بغا المعنيين بالأمر يديرو انتخاب ما عندوش كيفاش، راه هذا هو الإشكالية، تكلمو على هاذ الإشكالية، علاش ما كاينش واحد المادة تتكلم على الانتخاب؟ من هو المسؤول؟ ماشي هاذ الحكومة بعدا، ولكن هاذ الحكومة جات بواحد الروح إصلاحية باش تصلح ما ممكن إصلاحه، وتنشكرو الأخوات والإخوان اللي تيدعمو هاذ الإصلاح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل إلى التصويت على مواد المشروع.

قبل الانتقال إلى التصويت على المواد، ورد تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل يرمي إلى إضافة عنوان الباب الأول لمشروع القانون، وهو (التعديل رقم 1).

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

بالنسبة للتعديلات في المادة 2 دائما نؤكد على كلمة "المؤقتة"، كما ورد في عنوان مشروع القانون، والتعديل الثاني سنة واحدة كافية بالنظر لاستعجالية إجراء انتخابات المجلس الوطني للصحافة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

بالطبع التعديل غير مقبول، بالنسبة للمؤقتة راني فسرتهما قبيلًا، وبالنسبة لسنة راني فسرت بأن راه احنا ما اعطيناهم سنة اعطيناهم غير 9 أشهر واعطينا الوقت للبرلمان وللحكومة باش تدخل للمسطرة التشريعية والإدارية، يعني احنا مشينا أكثر من عام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=25:

الممتنعون=05.

أعرض المادة 2 للتصويت:

الموافقون=26:

المعارضون=09:

الممتنعون=00.

المادة 3: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

فليفضل أحد المستشارين لعرض التعديل.

تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

كنعاودو نصرودو على استعمال كلمة "لجنة المؤقتة" وكذلك على حذف المهام المنصوص عليها في المادة 2 من القانون المشار إليه أعلاه القانون رقم 90.13.

وهذا الحذف جاء انسجاما مع التعديل المتعلق بالمادة الأولى الذي

وهذا التنصيص على الصفة المؤقتة للجنة هو مطابقة مع عنوان مشروع القانون الذي نص بصريح العبارة، (إحداث لجنة مؤقتة)، وكذلك التنصيص على تحضير الانتخابات الخاصة بأعضاء المجلس الوطني للصحافة في المادة الأولى، وهي المهمة الأساس الموكولة للجنة المؤقتة. بل هي السبب في إحداثها وانسجاما مع الفقرة الأخيرة من المادة 4.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس،

التعديل غير مقبول، التعديل المتعلق باستبدال "اللجنة" بـ"لجنة مؤقتة" غير مقبول، لأن الغاية من هذه التقنية هي اختصار التسمية الكاملة للجنة المؤقتة بعد استعمالها الأول، والإضافة للتحضير للانتخابات الخاصة بأعضاء المجلس الوطني للصحافة غير مقبولة، لأن هذه المادة تتضمن أحكاما من قبيل إحداث لجنة هو تحديد المهام العامة فقط، أما تحديد المهام التفصيلية فهي مضمنة في المادة 4 من المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=25:

الممتنعون=05.

إذن رفض التعديل.

وأعرض المادة الأولى للتصويت:

الموافقون=26:

المعارضون=09:

الممتنعون=00.

المادة 2: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل وهو التعديل رقم 3.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق المحترم لتقديم التعديل.

المعارضون=09:

المتنعون=00.

إذن المادة 4: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل،
التعديل رقم 5.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق المحترم لتقديم هذا
التعديل.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

ودائما نصر على كلمة "المؤقتة"، "اللجنة المؤقتة" كما جاء في
مشروع العنوان، ما عرفناش علاش تتحيدوها، السيد الوزير، عوض
9 أشهر درنا، السيد الوزير، 3 أشهر لأنها كافية للقيام بتقييم شامل
للوضية الحالية، خاصة ونحن أمام مرحلة انتقالية وضرورة التعجيل
من أجل إجراء انتخابات وإخراج مجلس وطني جديد.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الحكومة نفس الموقف؟

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

نفس الموقف، غير مقبول لأن مدة ثلاثة أشهر غير كافية للقيام
بتقييم شامل لقطاع الصحافة والنشر والقيام بالمشاورات اللازمة
وتقديم اقتراحات عملية لتصحيح الوضع القائم حاليا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=25:

المتنعون=05.

أعرض المادة 4 للتصويت:

الموافقون=26:

المعارضون=09:

المتنعون=00.

المادة 5: ورد بشأنها ثلاث تعديلات من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

حصر مهمة اللجنة في التحضير لانتخابات المجلس الوطني.

وانسجاما كذلك مع المادة 9 من نفس مشروع القانون التي تخول
للمجلس الحالي صلاحية الاستمرار في ممارسة المهام الموكولة له
بمقتضى القانون المذكور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الحكومة نفس الموقف؟

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

نفس الموقف.

التعديل غير مقبول، وبالنسبة للحذف غير مقبول، ذلك لأن اللجنة
تحل محل أجهزة المجلس، وبالتالي يتعين أن تمارس نفس المهام التي
يمارسها المجلس بمقتضى المادة 2 من القانون رقم 90.13.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=26:

المتنعون=05.

أنا ما غا نفهمش هاذ الشيء، حتى أنا ما فهمتوش.. ما عليش، المهم
الموقف غادي نحترموه.

نعم؟

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بالنسبة للتصويت على المقترح ديال فريق الاتحاد المغربي للشغل،
أنا ممتنع عن التصويت، لأن هاذي عملية مستقلة عن التصويت عن
المادة.

التعديل اللي تيطرحوه أنا ممتنع عليه.

واضح، راه ما فيماش.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض المادة 3 للتصويت:

الموافقون=26:

تفضلوا، السيدة المستشارة المحترمة لتقديم هذه التعديلات هي رقم 6 و7 و8.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

الاقتراح ديالنا بالنسبة للمادة 5: "تتألف اللجنة المؤقتة من الرئيس الذي يجب أن يكون إما قاضيا ينتدبه الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية أو شخصية وطنية مستقلة مشهود لها بالكفاءة والنزاهة والاستقامة، يعينها رئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني للصحافة المنتهية ولايته".

أما ما يخص نائب رئيس المجلس الوطني للصحافة المنتهية ولايته بصفته نائبا، احنا تنقترحو حذف ديال "بصفته نائبا لرئيس اللجنة"، وتنقترحو كذلك إضافة رئيس لجنة المنشأة الصحافية لتأهيل القطاع أو من ينوب عنه، وكذلك "ممثل الفيدرالية المغربية لناشري الصحف أو من ينوب عنه" و"ممثل عن الجمعية الوطنية للصحافة والإعلام أو من ينوب عنها"، وكذلك إضافة "ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالتواصل" وحذف "قاضي ينتدبه الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية".

هاذ الشي كلو التعليل ديالو هو الحرص على أن تكون لرئيس اللجنة المؤقتة كامل الاستقلالية عن كل الجهات والسلطات، من أجل ضمان نزاهة تسيير هذه اللجنة المؤقتة ونجاحها في مهمتها، ومن أجل ضمان تمثيلية كل الجهات المعنية وعدم إقصائها وضمان التوازن داخل هذا الجهاز، نقترح إضافة أعضاء جدد للجنة المؤقتة، هذا بالنسبة للتعديل رقم 6.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

حيث جاء 6 ندوزوه بوحده، وندوزو للتعديل 7 بوحده و8 بوحده. انتوما عندكم موقف واحد أن عدم القبول.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

التعليل غير بالطبع، المادة 5 التعديل رقم 6 غير مقبول، فالرفع من العدد سيؤدي إلى تحول اللجنة إلى مجلس مصغر، كما أن فلسفة تأليف اللجنة المؤقتة تعتمد على شرعية الانتخاب من خلال إسناد رئاستها إلى الرئيس المنتخب من لدن المهنيين وكذا مراعاة التوازن بين تمثيلية الصحافيين المعنيين وناشري الصحف.

أما فيما يخص جعل ممثل السلطة الحكومية المكلف بالتواصل عضوا في اللجنة، فإن هذا الاقتراح يتعارض مع استقلالية المجلس.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل رقم 6 للتصويت:

الموافقون= 05;

المعارضون= 25;

المتنعون= 05.

تفضلوا السيدة المستشارة لتقديم التعديل رقم 7.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

بالنسبة للتعديل رقم 7 عوض "يعين أعضاء اللجنة داخل أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ دخول هاذ القانون حيز التنفيذ"، درنا "يعين أعضاء اللجنة داخل أجل أقصاه سبعة (7) أيام من تاريخ دخول هاذ القانون حيز التنفيذ"، لأن عملية تعيين أعضاء اللجنة لا تتطلب أكثر من سبعة أيام، خاصة وأنا أمام استعجالية انتخاب أعضاء المجلس الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل رقم 7 ما ردكم عليه؟

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

التعديل غير مقبول لأن مدة 7 أيام غير كافية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05;

المعارضون= 25;

المتنعون= 05.

أعطيك الكلمة السيدة المستشارة لتقديم التعديل رقم 8.

تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التعديل رقم 8، السيد الرئيس، كيمثل في إضافة كلمة "يتمتع الأعضاء اللجنة المؤقتة بنفس الحقوق والواجبات التي كان يتمتع بها أعضاء المجلس الوطني للصحافة" وحذف جملة "رئيس اللجنة ونائبه وأعضاء اللجنة وبالمناقص المخولة لرئيس المجلس الوطني للصحافة ونائبه وأعضاء هاذ المجلس ويخضعون للواجبات نفسها ويحضر ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالتواصل اجتماعات اللجنة بصفة

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا.

التعديل غير مقبول، لأن هذا المقترح تكرر لما جاء في المادة الأولى، وكذلك لأن مدة انتداب الرئيس هي نفسها مدة انتداب اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=25:

الممتنعون=05.

أعرض المادة 6 للتصويت:

الموافقون=26:

المعارضون=09:

الممتنعون=00.

المادة 7: ورد بشأنها تعديل من نفس الفريق.

وأعطي الكلمة للسيدة المستشارة لتقديم التعديل رقم 10.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل ديال هاذ المادة 7 كيصر مرة أخرى على إضافة كلمة "لجنة مؤقتة" وأن هاذ الاجتماع اللي تيدار خصو في أجل لا يتجاوز 10 أيام، وذلك نظرا لاستعجالية الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

التعديل غير مقبول لنفس التبريرات.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=25:

الممتنعون=05.

استشارية"، هاذ الشئ كله السيد الرئيس من أجل تجويد النص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الحكومة.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل غير مقبول لأن أعضاء اللجنة يتعينون ويستفيدون بنفس المنافع التي يستفيد منها أعضاء المجلس، لأنهم تلقى عليهم نفس الأعباء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=25:

الممتنعون=05.

إذن أعرض المادة 5 برمتها للتصويت:

الموافقون=26:

المعارضون=09:

الممتنعون=00.

المادة 6: ورد بشأنها تعديل من نفس الفريق، فريق الاتحاد المغربي للشغل.

أعطي الكلمة للمستشارة المحترمة لتقديم التعديل رقم 9.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

بالنسبة للتعديل رقم 9 في المادة 6 هنا أضفنا واحد الجملة ديال "يمارس رئيس اللجنة" أضفنا "المؤقتة" المشار إلى مدة انتدابها في المادة 2 أعلاه، وذلك من أجل التأكيد على مدة ممارسة مهام رئيس المجلس المشار إليها في المادة 2 في مشروع القانون مع التنصيص دائما على كلمة "المؤقتة" كما جاءت في عنوان مشروع القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد.

أعرض المادة 7 للتصويت:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

المادة 8: ورد بشأنها تعديل من نفس الفريق المحترم.

أعطي الكلمة للمستشارة المحترمة لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

دائما في إطار التنصيب على اسم "اللجنة المؤقتة" كما جاء في عنوان مشروع القانون، تمت إضافة كلمة "المؤقتة" إلى اللجنة، وتم حذف "أو نائبه" أو رئيس لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية أو رئيس لجنة بطاقة الصحافة المهنية"، وإضافة "أو أحد أعضائها المنصوص عليهم في المادة 5 أعلاه".

أيضا، تمت إضافة "المؤقتة" أيضا بالنسبة للجنة. وذلك من أجل تفادي الاقتصار على أعضاء معينين باللجنة المؤقتة مع تعميم المسؤولية التقصيرية على كافة أعضائها، وتم أيضا حذف الفقرة، "وفي حالة انقطاع.. إلى المادة 5 أعلاه"، وذلك تفاديا لتكرار التنصيب على تحمل هذه المسؤولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس،

التعديل غير مقبول، انسجاما مع الأجوبة المقدمة في شأن التعديل رقم 6، المتعلق بتغيير تركيبة اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 25؛

المتنعون = 05.

أعرض المادة 8 للتصويت:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

دأبا عدنا التعديل رقم 12 في نفس المادة.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة لتقديم التعديل رقم 12.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا.

هذا التعديل المقترح، السيد الرئيس، هو ماشي نفس المادة، ولكن من باب التبويب.

السيد رئيس الجلسة:

التبويب؟ هاك الله يعطيك الستر.

هذا إضافة عنوان.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

تماما.

الباب الثاني، فالأول اقترحنا واخا رفضت الوزارة اقترحنا الباب الأول، ودأبا كنقترحوا الباب الثاني "مهام ومدة انتداب المجلس الوطني للصحافة"، أكيد أن السرعة كذلك اللي تم بها هاذ المشروع هي اللي ما خلاتش هاذ التبويب يتدار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس،

ماشي السرعة، غير الطريقة ديال الرؤية ديال الحكومة، إذن غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غير مقبول.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 25؛

المتنعون = 05.

وبذلك يرفض هذا التعديل.

نتنقل إلى المادة 9: ورد كذلك بشأنها تعديل من نفس الفريق

المحترم.

المعارضون=04:

المتنعون=05.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر".

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

إ- الفريق الحركي:

(1) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 44.22 يقضي بتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة الحضور المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 44.22 يقضي بتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، والذي يأتي في سياق مواكبة القضاء للتطور التكنولوجي والعلمي الذي عرفته بلادنا، بالنظر إلى ما يترتب عن ذلك من نزاعات وقضايا تستوجب تدخل الخبرة للبت فيها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

لقد قطعت بلادنا أشواطاً كبيرة في مجال إصلاح العدالة، تمثلت في تحقيق إنجازات وإصلاحات هامة حظيت بإشادة من المنتظم الدولي وبتنويه من الفعاليات السياسية والهيئات الحقوقية والجمعية ببلادنا.

هذا، وإذا كان استقلال السلطة القضائية يأتي في مقدمة هذه الإنجازات، فإننا بالمناسبة ننوه بالمجهودات التي تم بذلها من أجل تعزيز الثقة في القضاء وتطوير العدالة وتحسين أدائها والارتقاء بفعاليتها ونجاعتها من خلال تطوير وتحديث التشريعات وملاءمتها للالتزامات الدولية، إلى جانب ما تم القيام به لتنمية القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها، فضلا عن تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية أمام المتقاضين.

كما ندعو إلى مواصلة العمل لاستكمال هذا الورش الهام من خلال دعم قدراتها، والنهوض بالبنية التحتية، وعصرنة أساليب الإدارة

أعطي الكلمة للسيدة المستشارة لتقديم هذا التعديل وهو رقم 13.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

بالنسبة للتعديل رقم 13 والأخير في المادة 9، عوض "...يستمر المجلس الوطني للصحافة" وحذفنا "المنتية مدة انتدابه"، وأضفنا "في ممارسة المهام المخولة له"، وحذفنا "بموجب مرسوم بقانون رقم 2.22.770" إلى "في ممارسة المهام المخولة له"، وخلينا "بمقتضى القانون السالف ذكره رقم 90.13 إلى حين" حيدنا "تعيين" ودرنا "انتداب أعضاء اللجنة".

ونصر أيضا على اللجنة المؤقتة، في إطار تجويد النص وتوضيحه، نقترح الحرص على ربط استمرارية المجلس الوطني للصحافة في ممارسة مهامه في بداية المادة 9 إلى حين انتداب أعضاء اللجنة المؤقتة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الحكومة..

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس،

التعديل بالطبع غير مقبول، لأن الصياغة المقترحة لا تغطي الفترة الممتدة من 5 أبريل 2022، تاريخ انتهاء ولاية المجلس إلى غاية تعيين أعضاء اللجنة المؤقتة، بل تشمل فقط الفترة الممتدة من تاريخ دخول القانون رقم 15.23 حيز التنفيذ إلى غاية تعيين أعضاء اللجنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=25:

المتنعون=05.

أعرض المادة 9 للتصويت:

الموافقون=26:

المعارضون=09:

المتنعون=00.

أعرض مشروع قانون برمته للتصويت:

الموافقون=26:

منظومة العدالة واستكمال البناء المؤسسي للسلطة القضائية وترسيخ استقلالها.

والذي يهدف الى وضع إطار قانوني للمعهد العالي للقضاء، يحدد قواعد تنظيمه واختصاصاته وكيفية تسييره، حيث يتضمن مجموعة من المقتضيات تعالج موضوع التكوين القضائي بصفة شمولية ومتكاملة مع تجميع وادماج مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بموضوع التكوين القضائي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

لقد شهد مسار إصلاح القضاء ببلادنا لحظات تاريخية هامة وتحولات مفصلية وإصلاحات عميقة، أدت إلى الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، انطلاقا من العناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الله ونصره للقضاء، حيث وضع ورش إصلاح منظومة العدالة في صدارة الأوراش الإصلاحية الكبرى، إيماننا من جلالته بأن العدل هو قوام دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون، وعمادا لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار ودعم النموذج التنموي.

وقد توج هذا المسار الإصلاحي للقضاء بصدور القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، وإحداث مؤسسة رئاسة النيابة العامة، استكمالاً لبناء وتوطيد استقلال السلطة القضائية وصدور قانون نقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بصفته رئيساً للنيابة العامة، وسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.

وإلى جانب ذلك، وفي إطار استكمال الترسانة القانونية المؤطرة للسلطة القضائية ببلادنا وتمكين هذه السلطة من الآليات القانونية التي تمكنها من تحقيق الأمن القضائي والرفع من النجاعة القضائية، تم صدور قانون للتنظيم القضائي الذي عمل على تنظيم العمل داخل المحاكم وتحديد العلاقة بين مختلف الأجهزة والمكونات داخل منظومة العدالة، تماشياً مع ما يقتضيه مبدأ استقلالية القضاء.

ولقد شكل إنماء القدرات المؤسسية لهذه المنظومة والنهوض بالتكوين القضائي والرفع من جودته إحدى الأهداف الاستراتيجية لهذا الإصلاح، باعتباره من أهم دعائم إصلاح منظومة العدالة، ومن أبرز مقومات ضمان تخليق القضاء.

هذا، وبحكم الدور المحوري للمعهد العالي للقضاء وأهميته في إنماء القدرات المهنية لمكونات منظومة العدالة، فكان لزاماً إدخال تعديلات على القانون المنظم لهذا المعهد للاستكمال البناء المؤسسي للسلطة القضائية على مستوى تطوير التكوين القضائي والارتقاء بالأداء المهني للقضاة وملاءمته مع المستجدات التي أفرزها الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية والنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

القضائية وتحديثها، لجعل العدالة قادرة على رفع التحديات، ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية وضمان الأمن القضائي اللازم لتحسين مناخ الأعمال وجذب وتشجيع وحماية الاستثمار وتحقيق التنمية، مع الارتكاز على استخدام التكنولوجيا الحديثة للوصول الى المحكمة الرقمية والنهوض بها لتوفير ظروف ملائمة للعمل والاستقبال، وتعزيز دور المراقبة والتتبع والتقييم.

السيد الرئيس،

لقد أصبحت الخبرة القضائية، كإجراء، جزءاً هاماً من العمل القضائي ومن أهم الإجراءات المساعدة للقضاء، نظراً للصعوبات المرتبطة ببعض القضايا المعروضة على العدالة، لا سيما الفنية منها، والتي يصعب على القاضي أن يكون ملماً بها، حيث يأمر بالقيام بها في ظروف خاصة وشروط معينة قصد اجراء تحقيق في مسائل فنية، والتي ستساعده على إصدار الحكم المناسب ضماناً لحسن سير العدالة.

ومن هنا تكمن أهمية الخبرة القضائية في العمل القضائي، باعتباره أكثر الإجراءات تطبيقاً ولما له من دور في مساعدة القاضي في إصدار الأحكام المناسبة وفي آجال معقولة، مما يستوجب وجود مختصين يواكبون التطور العلمي والتكنولوجي في جميع الميادين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

إننا في الفريق الحركي نثمن مشروع القانون المتعلق بالخبراء القضائيين، الذي سيعطي انطلاقة جديدة وسيعالج الإشكالات والاختلالات التي أبانت عنها التجربة، والتي تشكل عائقاً يحول دون معالجة القضايا والبث في الملفات ذات الطابع الاستعجالي.

وفي هذا الشأن، واقتناعاً بأهمية المقتضيات التي جاء بها مشروع هذا القانون من جهة، وحرصنا على اعتماد التوافق كخيار لدعم كل ما يخدم المصلحة العامة، من جهة أخرى، فإننا نعلن التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون الهام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة الحضور المحترمين،

يشرفني ان اتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء، والذي يأتي في إطار الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتزليل الإصلاح الشامل والعميق

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

علاقة بالموضوع، نود إحاطتكم بأن الفريق الحركي سبق ان تقدم بمقترح قانون يقضي بتغيير المادة 5 من القانون رقم 09.01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، والذي يروم الى اسناد رئاسة إدارة المعهد العالي إلى الرئيس الأول المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فضلا عن التنصيب عن تمثيل وازن للنيابة العامة في إدارة المعهد.

ومن هنا، فإننا نثمن عاليا مشروع قانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الذي طال انتظاره من طرف العديد من المهتمين بالشأن القضائي، نظرا لأهميته القصوى في مواصلة الإصلاح الشامل والعميق للمنظومة القضائية، وكذا الارتقاء بالأداء القضائي وتخليقه وعصرنته وترسيخ استقلاله.

وعليه، فإننا في الفريق الحركي نعلن عن تفاعلنا الإيجابي وسنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، مسجلين انخراطنا الفعال في تنزيل وتفعيل مقتضياته، وهو ما سيجعل منه قيمة مضافة للترسانة القانونية الوطنية المؤطرة للمنظومة القضائية، بيد أن قانوننا من حجم المعهد العالي للقضاء لا بد وأن يكون نتيجة نقاش هادئ واستشراقي وتوافق سياسي ومجتمعي خدمة للعدالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، وهي مناسبة سانحة لنعبر عن موقفنا كفريق حول هذا الموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية، لا يسعنا إلا أن نثمن الأدوار الهامة التي تؤديها الصحافة في مجال تعزيز المسار الديمقراطي ببلادنا وحماية التطور الحقوقي الذي عرفه المغرب كسلطة رابعة لها حقوقها وضوابطها، مما جعل المشرع يبادر إلى تنظيم وهيكلية قطاع الصحافة والنشر وضمان تمثيلته، من خلال إحداث المجلس الوطني للصحافة كمؤسسة عمومية منتخبة تعنى بلعب دور التحكيم والوساطة لحل النزاعات القائمة بين المهنيين أو بينهم وبين الأغيار، ووضع ميثاق أخلاقيات المهنة، ومنح البطاقة المهنية وإبداء الرأي بشأن مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بقطاع الصحافة والنشر.

السيد الرئيس المحترم،

نتفهم في الفريق الحركي أن الولاية الأولى للمجلس الوطني للصحافة هي مرحلة للتأسيس والبناء، لذلك من غير اللائق تقييم ومحاسبة هذه التجربة، لكن الإشكالية المطروحة بحددة اليوم والتي لا بد من الوقوف عندها وعند حيثياتها وأسبابها هي عدم تمكن المجلس الوطني للصحافة من إجراء انتخاباته في الوقت القانوني المنصوص عليه في القانون المنظم للمجلس الوطني للصحافة واللجوء لخيار تمديد مدة انتدابه استثنائيا لمدة ستة أشهر، بموجب المرسوم بقانون رقم 2.22.770 الصادر في 06 أكتوبر 2022 بسن أحكام خاصة بالمجلس الوطني للصحافة والمصادق عليه بمقتضى القانون رقم 53.22، لكن فشل المجلس الوطني للصحافة مجددا في تنظيم انتخابات تجديد أعضاء وهيكل المجلس، حتم على الحكومة إصدار هذا المشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم لإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، تمارس المهام المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم 90.13، سيما العمل على توفير الشروط الملائمة الكفيلة بتطوير قطاع الصحافة والنشر وتنمية قدراته وتقييم الوضعية الحالية لقطاع الصحافة والنشر واقتراح الإجراءات الهادفة إلى دعم أسسه التنظيمية.

السيد الرئيس المحترم،

إيماننا منا في الفريق الحركي بأهمية وراهنية إيجاد مخرج تشريعي قانوني لإشكالية المجلس الوطني للصحافة، ولتجاوز الفراغ المؤسسي في ظل انتهاء ولايته وعدم تمكنه من تنظيم الانتخابات وبعد التعهدات التي قدمتها الحكومة في شخص السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل للسيدات والسادة المستشارين في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسنا الموقر، بالانكباب على تنظيم انتخابات تجديد المجلس في غضون تسعة أشهر من تاريخ تعيين أعضائها وإشراك البرلمان في تعديل ومراجعة القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، وانسجاما مع موقفنا من المشروع داخل اللجنة، سنصوت إيجابا على هذا المشروع الهام.

ختاما، وإذ نسجل هذه الملاحظات والاقتراحات، فلأننا نراهن على ترسيخ مغرب المؤسسات والانتصار للخيار الديمقراطي كثابت من ثوابت الدستور، مع التأكيد أننا كفريق منبثق عن حزب الحركة الشعبية التي ساهمت بقوة منذ ميلادها فجر الاستقلال في إرساء التعددية السياسية وإقرار الحريات العامة، فإننا سنظل حريصين على تحصين استقلالية الجسم الصحفي ودعم أدوار الإعلام الوطني في ترسيخ الديمقراطية الحقة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

II- الفريق الاشتراكي:**1) مداخلة الفريق في الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على:**

- مشروع قانون رقم 17.22 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة، المعتمدة بلوساكا (زامبيا) في 11 يوليو 2001؛

- مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الأفريقية للطيران المدني، المعتمد بداركارفي 16 ديسمبر 2009؛

- مشروع قانون رقم 36.22 يوافق بموجبه على اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022؛

- مشروع قانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006؛

- مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي من أجل الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط في 25 يوليو 2022؛

- مشروع قانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخلة في 31 أغسطس 2022؛

- مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته السادسة والأربعين، المنعقدة بجنيف في 28 يونيو 1962؛

- مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين، المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول اليوم الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، للمساهمة في المناقشة والتصويت على مشاريع القوانين الثمان المعروضة أمام مجلسنا الموقر، والتي يوافق بموجها على الاتفاقيات التي أبرمتها المملكة المغربية في إطار تعزيز التعاون في مختلف المجالات وتنوع الشركاء الاقتصاديين، وتقوية وتطوير آليات التعاون، خاصة على مستوى الدول الأفريقية التي أصبحت شريكا أساسيا

بلادنا.

بداية، إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، نجدد دعمنا وإشادتنا بالمسار الجديد للدبلوماسية المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله - التي أبانت عن حنكة عالية في التعامل مع مجموعة من المحطات الصعبة التي واجهتها بلادنا في السنوات الأخيرة.

كما أن التوجه السامي في تدبير المجال الدبلوماسي، يشكل في حد ذاته خارطة طريق واضحة المعالم للعمل الحكومي والبرلماني على السواء عبر تعبئة كل الوسائل وتكثيف كافة الجهود للدفاع عن قضايا ومصالح بلادنا وكذا السعي إلى تعزيز التعاون وإبرام اتفاقيات والعمل على تنزيلها مع مجموعة من الدول والمنظمات الدولية التي تربطنا بها علاقات متينة وإستراتيجية ضمن سائر المجالات الحيوية، خصوصا دول جنوب الصحراء.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن هذه الاتفاقيات تشكل دعامة مهمة نحو تكريس هذه الشراكة، نظرا للحضور القوي للبعد الإفريقي فيها، في العديد من الميادين الاستراتيجية، ما يعكس بالواضح والملموس الإلتزام الكبير الذي توليه بلادنا للقارة الإفريقية.

هذا التوجه الذي أصبح أولوية في سياسة بلادنا تجاه دول جنوب الصحراء، فالتعاون لم يعد يقتصر على ما هو سياسي فقط، بل أصبح يشمل المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها من المجالات، عبر تشجيع الاستثمار وتحفيزه وتجاوز الصعوبات والإكراهات التي تواجه المستثمر، خاصة بعد ما تم اعتماد القانون الإطار بمثابة ميثاق للاستثمار، بما فيه كذلك تنمية النقل الجوي وتحسين خدماته حتى يكون في مستوى متطلبات المنافسة الحادة التي يعرفها هذا القطاع في الأسواق الدولية، بما فيها أيضا تطوير السياسات الطاقية من خلال اعتماد الاستراتيجيات ومخططات وأبحاث علمية في المجال الطاقى الذي أخذ بعدا استراتيجيا في العلاقات الدولية المعاصرة، في ظل التقلبات العالمية وفي أفق تعزيز السيادة الطاقية بالنسبة للدول الأفريقية وتجاوز الإكراهات والتحديات التي فرضتها التبعية للخارج.

علاوة على ذلك، حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في وسط العمل وبيئته لضمان صحتهم وسلامتهم المهنية، إضافة إلى المساواة في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين في مجال الضمان الاجتماعي، انسجاما مع الحقوق الدولية كما هي متعارف عليها دوليا.

إن تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف رهين بضمن التنزيل السليم لمضامينها وتوجهاتها، حيث تساهم في تعزيز مكانة المغرب بين دول العالم، وتوطيد دعائم الدبلوماسية المغربية التي تمشي بخطى واثقة في المنتظم الدولي، بفضل

إنجازها، مع ما يستلزمه ذلك من مصاريف وأتعاب إضافية مكلفة، ولا شك أن هذه الصعوبات والإكراهات لها أثر على الخبراء وظروف عملهم ومردوديتهم، خاصة في ظل ما يفرض عليهم القانون المنظم للمهنة من ضرورة الالتزام بواجباتهم.

3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول اليوم الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين للمساهمة في المناقشة مشروع قانون 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الذي يندرج في إطار تنزيل ورش إصلاح العدالة، بشكل يساهم في التكيف مع روح دستور 2011، والمساهمة في تأييد مخرجات النموذج التنموي الجديد.

إن مناقشة هذا المشروع يبرز النقاط والتوصيات المتضمنة في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش سنة 2019، حيث أكد من خلالها جلالتة على ضرورة "إيلاء عناية خاصة للتكوين المتخصص لمختلف مكونات منظومة العدالة، عملا على رفع قدرات المحاكم في إصدار الأحكام العادلة والملائمة داخل أجال معقولة"، وعلى أن "خلق فضاء آمن للاستثمار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والإدارية والهيكلية، يفرض علينا جميعا اليوم، بذل المزيد من الجهود في اتجاه ترسيخ دولة القانون، وتعزيز استقلال السلطة القضائية ودعم التنبؤ القانوني، وتأهيل الفاعلين في المجال القضائي" (انتهى منطوق الرسالة الملكية).

كما أننا نستحضر في قراءتنا لهذا القانون المستجدات التي جاء، على لخصوص مقتضيات المادة الثانية التي تضمنت تحديد الطبيعة القانونية للمعهد باعتباره من أشخاص القانون العام وكونه يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، والملاءمة مع المستجدات التي أفرزها الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية من خلال تولي الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية رئاسة مجلس إدارة المعهد والذي ينوب عنه، إذا تعذر عليه ذلك أو عاقه عائق، رئيس النيابة العامة، إلى جانب تنظيم المشروع لعدد من المواضيع والمجالات التي أحال بشأنها القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة على قانون خاص.

وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة توفر مجموعة من الشروط لقيام القاضي بالمهام المنوطة به كما جاءت في الفصل 120 من الدستور والتي تتعلق أساسا بالتكوين الجيد ليس فقط الجانب القانوني بل

التوجهات الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره.

وسنظل في الفريق الاشتراكي، نتطلع إلى الانخراط في المزيد من الاتفاقيات الدولية بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، لما فيها خدمة مصالح وطننا الحبيب والاستثمار الأمثل للموقع الجيوستراتيجي المتميز بلادنا، وسنصوت بالإيجاب لصالح هذه المشاريع.

وشكرا.

2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 44.22 يقتضي بتتيم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول اليوم الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 44.22 يقتضي بتتيم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، نظرا لما تمثله الخبرة من أهم الإجراءات في التحقيق المعتمدة من قبل القضاء، بغية الوصول إلى الحقائق في النزاعات المعروضة.

يكتسي هذا النص أهمية بالغة، النص يواكب المستجدات التي يعرفها مجال العدالة والممارسة القضائية في بلادنا على مدى أزيد من 20 سنة من العمل بالقانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، حيث عرفت الترسنة التشريعية لمجموعة من المهن القضائية ببلادنا تغييرات هامة.

وتظهر أهمية العناية بفئة الخبراء القضائيين من خلال التطور العلمي والتكنولوجي الذي يستوجب وجود مختصين يواكبون هذا التطور، ويكونون على دراية به، ويساعدون القضاء من أجل رفع اللبس وإزالة الغموض المحيط بالمسائل التقنية والفنية ذات الصلة بالطب والبيولوجيا والكيمياء وتشخيص البصمات والأسلحة النارية والذخيرة والتحليل الصوتي واللغوي والخبرة الرقمية وغيرها من المجالات الدقيقة.

وهنا نشدد على ضرورة إشراك الجامعة والقطاع الخاص في الموضوع، وهو ما يساهم في الارتقاء بمنظومة القضاء الوطني، ولذلك لا بد من جرد عدد هام من الخبرات التي يجب اعتمادها وفقا للتطورات الحاصلة ووفقا لمقاربة تُفرد هذه المهنة بالاهتمام اللازم لمعالجة الإشكالات التي يعرفها مجال الخبرة القضائية.

نقطة أخرى، والمتعلقة بقيمة الأتعاب المقدمة مقابل بعض الخبرات التي ينجزها الخبراء تستدعي المراجعة بسبب عدم تناسبها مع حجم النزاعات وطبيعتها، والتي توجب في بعض الأحيان تمديد أجال

محل أجهزة المجلس الوطني للصحافة والنشر، محدد عملها في سنتين ابتداء من تاريخ تعيين أعضائها، هذه اللجنة التي من المفروض أنها ستسهر على تدبير شؤون قطاع الصحافة والنشر إلى حين تحسين الإطار القانوني المنظم لمهنة الصحافة.

وكفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، ما فتئنا ندعو إلى إصلاح شامل لقطاع الصحافة ببلادنا، والعمل على سن سياسة عمومية ناجعة قادرة على معالجة جل الاختلالات المرتبطة بالمنظومة الإعلامية ككل، سياسة عمومية تعكس طموحات جميع مكونات القطاع بما يحفظ حرية الرأي والتعبير كما هو متعارف عليه دوليا، وكما أكد عليه أيضا دستور المملكة من تنظيم القطاع بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية.

اليوم، استمرار الاختلالات المؤسسية والقانونية في مجال الصحافة، تطرح عدة مشاكل هيكلية وتنظيمية وتمويلية تحول دون النهوض بالمجال الإعلامي الوطني على جميع المستويات، لذا أن الأوان في نظرنا كفريق إلى تنظيم مهنة الصحافة في شموليتها على أسس عصرية وفي انسجام تام مع باقي المهن المرتبطة بها، مع الحرص على صيانة المبادئ التي يقوم عليها شرف المهنة والتقيد بميثاق الأخلاقيات.

III- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

مداخلة المستشارة السيدة سليمة زيداني في مناقشة:

- مشروع قانون رقم 37.25 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء؛
- مشروع قانون رقم 44.22 يقضي بتتيميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات،

ننوه بداية في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالعمل الكبير الذي يقوم به السيد الوزير في كل ما يتعلق بالمخطط التشريعي للوزارة، وكذلك في التعاون الذي تقوم به الوزارة مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة.

لا يمكننا ونحن اليوم بصدد الدراسة والتصويت على مشروع قانون يتعلق بالمعهد العالي للقضاء، إلا أن نقف وقفة تقدير لهذا الصرح الأكاديمي القضائي الذي ساهم في تكوين آلاف القضاة منذ نشأته، ولإن اقتضت التحولات والتطورات الراهنية إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم له، فإن ذلك لا يمكن وبأي حال من الأحوال أن ينسبنا أهمية الأدوار الطلائعية التي ظلت هذه المؤسسة تلعبها.

وعطفا على كل ذلك، فإنه لا يسعنا إلا التنويه بالمرجعيات التي حكمت إعداد هذا المشروع، والمتمثلة أساسا في التوجهات الملكية

كذلك الجانب الإداري والتقني وتكوين الملحق القضائي كذلك لدى كتابة الضبط خلال فترة التكوين وتحسين ظروف العمل، والظروف المادية والمعنوية للقضاة.

من جهة أخرى، نود أن نستعرض أمامكم بعض التساؤلات المرتبطة بالمشروع، إسناد رئاسة المعهد العالي للقضاء إلى الرئيس المنتدب من صميم للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الأمر الذي يمكن أن يطرح بعض الإشكالات من حيث القرارات التي سيتخذها المعهد، خاصة وأن الأمر يرتبط بمجال التكوين القضائي وإن كان ذا طبيعة خاصة إلا أنه تبقى مؤسسة " ذات طبيعة تعليمية تكوينية" مثلها مثل مؤسسات تكوين الأطر، ولا علاقة للتكوين بالمس باستقلال السلطة القضائية أيضا إشكالية ربط الولوج لمباراة الملحقين القضائيين باشتراط التوفر على شهادة الماستر أو الماستر المتخصص مشفوعة بالحصول على الاجازة في القانون الخاص واعتبر اشتراط الاجازة في القانون الخاص يطرح إشكالا يرتبط بقيمة الاجازة في القانون العام لاسيما وأن مجال القضاء أصبح مجالا واسعا ومنفتحا على العديد من التخصصات التي تفرضها الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية تخصصات لها ارتباط شبه كامل بالقانون العام الأمر الذي يترتب عليه إقصاء فئات واسعة من طلبة القانون العام وهذا فيه حيف ومجانب لمنطق الأشياء الذي يقتضي الانفتاح على جميع تخصصات العلوم القانونية.

وأخيرا، وفي إطار تجويد هذا النص، فأنا نقترح عليكم السيد الوزير تطوير برامج التكوين الأساسي في الجامعات لتستجيب لحاجيات منظومة العدالة الحديثة باعتبارها قاطرة أساسية لتكوين أجيال الغد وأطر المستقبل على المستوى العلمي والأخلاقي والعمل على تهيئ الطالب في الجامعات من أجل تعزيز القيم والأخلاق المهنية من جهة، والمساهمة في تخليق الحياة العامة من جهة أخرى والسعي إلى الاهتمام باللغات وتقنيات المعلومات والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة والتي تكون أحد أعمدة الجريمة السيبرانية، ضمن تكوين مستمر من أجل تمكين أسرة العدالة من مواكبة مستجدات القوانين والتشريعات والمساطر القضائية.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، للمساهمة في المناقشة والتصويت على "مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر".

هذا المشروع القانون الذي يهدف إلى إحداث لجنة مؤقتة لحل

- مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي من أجل الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط في 25 يوليو 2022؛

- مشروع قانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخلة في 31 أغسطس 2022؛

- مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته السادسة والأربعين، المنعقدة بجنيف في 28 يونيو 1962؛

- مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إفسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين، المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة المخصصة للدراسة والتصويت على ثمانية (8) مشاريع قوانين يوافق بموجبه على الاتفاقيات التي أبرمتها المملكة المغربية، والتي تندرج في إطار وفاء المغرب بالتزاماته، وتفعيل التوجيهات الملكية السامية بشأن توطيد علاقات التعاون والشراكة التي تجمع المغرب بعدد من الدول الشقيقة والصديقة، وتعزيز مكانة المملكة على الصعيدين القاري والدولي.

واسمحوا لي في البداية أن أعبّر عن تقديرتنا واعتزازنا بجهود وإنجازات الدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأيضا بالمكانة الاعتبارية التي أضحت تتميز بها بلادنا لدى شركائنا الدوليين، والتي مكنت بلادنا من تعزيز مكانتها في محيطها الإقليمي، الجهوي والدولي.

وهذه المناسبة أود أن أهني أنفسنا جميعا بالقرار الأخير لدولة إسرائيل القاضي بالاعتراف بسيادة المغرب على أراضي الصحراء المغربية، ودراستها إيجابيا فتح قنصلية لها بمدينة الداخلة؛ وهو القرار الذي يعكس النظر السديد والاستراتيجي لجلالة الملك في تدبير قضيتنا الوطنية.

ولا تفوتني المناسبة دون التنويه بعملكم الكبير، السيد الوزير، ودينامية وزارة الخارجية في سبيل تعزيز العلاقات الخارجية لبلادنا،

السامية، حيث ما فتى جلاله الملك محمد السادس نصره الله يدعو إلى تأهيل الموارد البشرية العاملة في مجال القضاء، هذا إلى جانب ما نص عليه القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والذي وقعت الإشارة إليه وإلى مضامينه ذات الصلة في العرض التقديري.

السيد الوزير،

إن هذا الإطار القانوني الجديد سيساهم بدون شك في التوفر على مؤسسة قضائية أكاديمية وفق المعايير الدولية، تمكن من توفير تكوين صلب، عميق وقادر على مواكبة التطورات المتسارعة والمعقدة التي تعرفها العلوم الاجتماعية وكذا التحديات المتزايدة التي تواجه القضاء وإنصاف الناس ورفع المظالم والقدرة والتكوين الصلب في شتى المجالات.

وختاماً، إذ نشيد بمضامين هذا المشروع وبالمنهجية التي اعتمدها وزارة العدل في إعداده، نجدد دعمنا الكامل والموصول للسيد الوزير بمباشرة الإصلاحات التشريعية اللازمة.

أما فيما يتعلق بمشروع رقم 44.22 يقضي بتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، والذي يروم مواكبة التطور الذي حصل في هذا المجال عبر إضفاء الطابع القانوني على الخبرات المعدة من لدن بعض المعاهد والمختبرات المحددة، فإننا إذ نؤكد أهمية التعديلات التي جاء بها هذا المشروع، لا سيما من حيث سد الفراغ القانوني الذي ظل في هذا المجال، فإننا نعتبر أن القانون برمته بحاجة إلى تفكير جماعي بغية تجويده وذلك عبر حوار حقيقي مع المعنيين ومع كافة الفاعلين في منظومة العدالة.

IV- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

مداخلة الفريق في الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 17.22 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة، المعتمدة بلساكا (زامبيا) في 11 يوليو 2001؛

- مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الأفريقية للطيران المدني، المعتمد بداكار في 16 ديسمبر 2009؛

- مشروع قانون رقم 36.22 يوافق بموجبه على اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022؛

- مشروع قانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006؛

وحشد مزيد من التأييد لمصالح بلادنا.

وكما هو مبرز فإن مشاريع هذا القوانين القاضية بالموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الثنائية أو المتعددة الأطراف، التي وقعت عليها بلادنا، تهم الموافقة على:

1. اتفاق مع دولة جيبوتي في مجال الحماية وإنعاش الاستثمارات تم توقيعها بالرباط في 15 يوليو 2022، والذي يندرج هذا الاتفاق في إطار تنفيذ التوجهات الملكية السامية الهادفة إلى فتح وتفعيل قنوات التعاون الاقتصادي والاستثماري مع مختلف الدول وخاصة الإفريقية. وتنص مقتضيات الاتفاق على منح كل طرف استثمارات الطرف الآخر المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية. وكذا المعاملة الإدارية العادية والمنصفة الخاصة بالاستثمارات وشروط نزع الملكية وطرق التعويض عنها.

2. اتفاق الخدمات الجوية مع الرأس الأخضر تم توقيعها في الداخلة 31 غشت 2022، والذي يهدف إلى وضع إطار قانوني لتشغيل شبكة النقل الجوي بين شركات لكلا البلدين مبني على المنافسة العادلة، وذلك بغية توفير خدمات جوية تلبى احتياجات الركاب والشاحنين؛

3. الاتفاقية الإفريقية للطاقة الموقعة في 11 يوليو 2001 بلوساكا، والتي تندرج في إطار جهود المملكة وفق توجهات جلالة الملك لدعم التنمية المستدامة في إفريقيا والولوج إلى الطاقة وتنمية الموارد وتقوية القدرات؛

4. دستور اللجنة الإفريقية للطيران المدني الذي تم اعتماده بدارا في 16 ديسمبر 2009، ويهدف إلى التنسيق بين الدول الإفريقية في المسائل الخاصة بالطيران المدني والتعاون مع المنظمات الدولية؛

5. الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها، تم اعتماده في 6 شتنبر 2006، والتي تهدف إلى تعزيز وتنمية الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. كما تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، أهداف تشجع السياحة بين الدول العربية وإزالة قيود ومعيقات النقل الدول للركاب عبر الطرق بين دول جامعة الدول العربية وكذا تأمين سلامة الركاب والأمتعة؛

6. اتفاقية المقر بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية، والذي يندرج توقيع بلادنا على هذا الاتفاق في إطار تفعيل الرؤية الملكية السامية للنهوض بالرأسمال البشري؛

7. الاتفاقية 148 لمنظمة العمل الدولية والتي تهدف إلى منح الأجراء بيئة عمل ملائمة تحترم فيها المقتضيات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، من خلال اتخاذ التدابير الوقائية من المخاطر المهنية الناتجة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات وحماية العمال؛

8. الاتفاقية بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين، المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992.

ولأجل ذلك، وتقديرا لأهمية هذه الاتفاقيات الدولية، واعتبارا لأثرها في تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، سنصوت عليها بالموافقة. والسلام عليكم ورحمة الله.

7- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

1) مداخلة المجموعة في مناقشة مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء، بالجلسة العامة، ويهدف هذا المشروع إلى وضع إطار قانوني جديد للمعهد العالي للقضاء، وتحديد قواعد تنظيمه واختصاصاته وكيفيات تسييره، بما يساهم في استكمال البناء المؤسساتي للسلطة القضائية، على مستوى تطوير منظومة التكوين القضائي والارتقاء بالأداء المهني للقضاة، وتحسين المنظومة القضائية بالبلاد وتخليقها باعتبارها عاملا أساسيا لإنجاح المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

أما فيما يتعلق بشروط الولوج للمعهد، فقدت همت تحديد الشواهد العلمية المطلوبة لاجتياز مباراة الملحقين القضائيين، والإحالة إلى قرارات للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية لتحديد إجراءات وشروط وكيفيات تنظيم مباراة الملحقين القضائيين، وكذا الإجراءات المتعلقة بامتحان نهاية التكوين، وبرنامج الاختبارات الكتابية والشفوية التي يشتمل عليها، وسلم تنقيطها، وتأليف لجنة الامتحان، وتحديد حقوق وواجبات الملحقين القضائيين، وتنظيم مسطرة التأديب التي يخضعون لها في حالة ارتكابهم اختلالات أو أخطاء موجبة للمتابعة التأديبية، وذلك ببيان مسطرة البحث والبت وتأليف المجلس التأديبي والعقوبات المقررة، وفتح المجال أمام المحامين وبعض فئات الموظفين الحاصلين على نفس الشهادات المطلوبة لاجتياز مباراة الولوج للسلك القضائي وفق شروط خاصة ومحددة، تنزيل مقتضيات المادة 9 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

اشتراط الاختبار النفسي في الولوج إلى المعهد العالي للقضاء: اقترح المجلس الوطني لحقوق الانسان في مذكرته حول النظام الأساسي للقضاة إدراج الاختبارات البسيكوتقنية ضمن برنامج مباراة الولوج إلى القضاء على غرار عدد من التجارب المقارنة، حيث تتضمن مباراة توظيف القضاة في هولندا اختبارات بسيكوتقنية واختبارات الشخصية التي تهدف إلى تقييم الميزات الشخصية وحوافر المرشحين، ويتضمن القانون البرتغالي المنظم لتوظيف وتكوين القضاة وهيكله وسير مركز الدراسات القضائية الصادر بتاريخ 2008/01/14 اختبارات بسيكولوجية ضمن مناهج الانتقاء، كما يتضمن دليل المباريات الإدارية الموجه إلى رؤساء لجان المباريات في فرنسا الاختبارات البسيكوتقنية ضمن أنماط تقييم المرشحين. وهذه الاختبارات تجمع حسب الدليل المذكور -والمطبق على جميع المباريات بما فيها مباريات الولوج الى القضاء- عددا من الاختبارات كاختبارات الذاكرة والشخصية والملاحظة، وتمكن هذه الاختبارات من قياس المهارات المنطقية اللفظية والحسابية لشخص معين، وكذا قدراته المنطقية والفكرية.

وعليه، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نصوت بالإيجاب مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

(2) مداخلة المجموعة في مناقشة مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أندخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، الذي يشكل بالنسبة لتوقيته وسياقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية الحافلة بالتراجعات سيما على المستوى الاجتماعي، ونظمت انطلاقا من موقع مسؤوليتها الاجتماعية التاريخية مركزيتنا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، اضرابا عاما وطنيا في قطاع الوظيفة العمومية يوم 18 أبريل 2023 ومسيرة احتجاجية وطنية بالدار البيضاء يوم 4 يونيو 2023 ووجهت حركتها الحضارية بكل أشكال القمع والحصار والمنع.

إن حزمة التراجعات امتدت في ظل هذا التوجه السياسي والاجتماعي المأزوم لتطال في قرار سياسي غير مسؤول وغير مستوعب للمترتب عنه من تداعيات، قطاع الصحافة والنشر. ويعكس مظهر هذا التراجع بجلاء، مشروع القانون المتعلق بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حين صادقنا

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نسجل أن مشروع قانون المعهد العالي للقضاء، أغفل مجموعة من التوصيات التي قدمتها هيئات دستورية أو منظمات غير حكومية خلال جولات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، يمكن إجمالها فيما يلي:

تسمية الملحق القضائي: اقترحت عدد من الجمعيات المهنية تغيير تسمية الملحق القضائي المأخوذة من النظام الفرنسي، بتسمية القاضي المتمرن أو المتدرب، باعتبار هذه التسمية أكثر ملاءمة لمهام الوافدين على المعهد العالي للقضاء ولطبيعة التكوين الذي يقدمه المعهد، وقد تم الإبقاء على تسمية الملحق القضائي في مشروع القانون الجديد؛

إدماج مقارنة النوع الاجتماعي: اقترحت اللجنة الدولية للحقوقيين في مذكرة حول إصلاح قوانين السلطة القضائية بالمغرب أن تتضمن التشريعات الجديدة تدابير خاصة تضمن مشاركة المرأة الكاملة والعدالة في السلطة القضائية. وقد شددت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على إزالة العقبات القانونية والإجرائية واتخاذ تدابير إضافية لضمان فرص مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في السلطة القضائية. وقد يشمل هذا الالتزام اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة من قبيل اختيار المرشحات ومساعدتهن ماليا وتدريبهن، وتحديد أرقام ونسب معينة لضمان المشاركة المتساوية للنساء ووصولهن إلى المناصب العامة كالسلطة القضائية مثلا.

تفرغ طاقم التدريس بالمعهد العالي للقضاء: سبق لنادي قضاة المغرب بمناسبة تقييمه لطريقة تكوين القضاة بالمعهد العالي للقضاء أن سجل عدة ملاحظات تتعلق بجودة التكوين بالمعهد والتدريب الميداني بالمحاكم، والتي تتأثر سلبا بعدم تفرغ الطاقم البيداغوجي الذي يشرف على تكوين القضاة وغالبيتهم قضاة ممارسين بالمحاكم، وغياب التحفيزات بخصوص القضاة الذين يشرفون على التدريب الميداني للملحقين القضائيين، حيث يتصف عملهم بالتطوع، وغياب معايير موضوعية تنظم اختيار الطاقم الذي يتولى الإشراف على تكوين القضاة. وقد جاء مشروع القانون الجديد ليكرس غياب التفرغ وغياب التحفيز وهو ما يبدو من خلال غياب أي مقتضيات تنظم حقوق وواجبات طاقم التدريس بالمعهد ومعايير اختيارهم.

معادلة شهادة نهاية التكوين بالمعهد العالي للقضاء مع شهادة الماستر: وهي توصية رفعها نادي قضاة المغرب حيث طالب وخلال توصيات الدورة الأولى لمجلسه الوطني بمعادلة دبلوم التخرج من المعهد العالي للقضاء، بدرجة دبلوم الماستر حتى يتمكن القضاة من ولوج تكوينات سلك الدكتوراه ومتابعة مشوارهم الأكاديمي والعلمي؛

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن مشروع قانون رقم 15.23 يتعلق بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، مشروعاً منافياً لروح وأحكام الدستور، ونرفض انطلاقا من دورنا التشريعي وتقييمنا للسياسات العمومية إضفاء الشرعية القانونية على لجنة مؤقتة تحل محل المجلس الوطني للصحافة.

وعليه، فإننا في المجموعة الكونفدرالية، وبناء على ما جئنا به من ملاحظات، فإننا سنصوت ضد المشروع في شموليته.

VI- مجموعة العدالة الاجتماعية:

1) مداخلة المجموعة في مناقشة مشروع قانون رقم 44.22 يقضي بتتيميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 44.22 يقضي بتتيميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، الذي يأتي في إطار تحديث ومواكبة الترسنة القانونية والقضائية للعدالة ومكوناتها للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، ونستغل هذه المناسبة للتأكيد على أهمية هذه التحديثات في استكمال تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة وترسيخ الأمن القانوني والقضائي.

ولا يخفى عليكم أهمية الخبرة القضائية كوسيلة تقنية يستعين بها القضاء في القضايا التي تستدعي خبرة فنية لتكوين تصور موضوعي حول جوانب محددة، ما يستدعي شمولها بتحديثات حتى تستجيب للتطورات والمستجدات العلمية والتكنولوجية المرتبطة بمجال الخبرة التي توفرها بعض الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام، كالمعاهد والمختبرات والمكاتب التابعة لكل من الدرك الملكي والإدارة العامة للأمن الوطني، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والمؤسسة الوطنية للمتاحف، وهو ما تأتي من خلال هذا المشروع القانون.

ولا يفوتنا في مجموعة العدالة الاجتماعية، أن نؤكد على ضرورة

على تمديد مدة انتداب المجلس الوطني للصحافة بكيفية استثنائية لمدة ستة أشهر إضافية بموجب المرسوم رقم 2.22.770 الصادر في 6 أكتوبر 2022 بسن أحكام خاصة بالمجلس الوطني للصحافة بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.23.18 (10 فبراير 2023)، راهنا انطلاقا من موقع مسؤوليتنا الاجتماعية على التعاطي المسؤول للحكومة مع حساسية القطاع وأهميته ودوره الاستراتيجي كرافعة في مجال التنمية، وكواجهة تشكل بتمظهراته المتعددة دعامة حقيقية في البناء الديمقراطي وحماية حرية الرأي والتعبير.

كما راهنا انطلاقا من قناعاتنا السياسية، على تصحيح الأعطاب البنيوية والهيكلية، من خلال تنزيل خارطة طريق متوافق عليها، تشكل مخرجاتها مدخلا للانخراط الجاد والمنتج لإصلاح القطاع وتدارك تأخره التاريخي وتأهيله وجعله قادرا على مواكبة رهانات العصر وتحدياته الجديدة والانخراط الفعلي والمأسس في الثورة الرقمية...

إن هذا الرهان، أكدنا عليه في المجموعة الكونفدرالية خلال اليوم الدراسي الذي نظمناه مع النقابة الوطنية للإعلام والصحافة المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية بمجلس المستشارين يوم فاتح فبراير 2023 حول موضوع: "الصحافة والإعلام: الانتظارات ورهانات الإصلاح وتحديات تأهيل المقالة الاعلامية"، ووضعنا توصيات هذا اللقاء المميز، على رئاسة مجلسنا الموقر، وعلى انظار الوزارة الوصية، دعونا فيها إلى فتح نقاش عمومي حول مراجعة القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر والقانون الخاص بالمجلس الوطني للصحافة والقانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، فإذا بنا نفاجئ بمبادرة حكومية تضرب في مقتل المشهد الصحافي والاعلامي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في مجموعة الكونفدرالية نعتبر أن الحكومة بإقدامها على إحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر:

باتت طرفا مباشرا في صناعة المشهد الاعلامي ببلادنا؛

نقضت أحكام الفصل 28 من الدستور الذي أكد على تنظيم القطاع بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية؛

ترامت على حق دستوري لنساء ورجال الصحافة والاعلام وقطاع

الناشرين، في اختيار ممثليهم؛

غلبت المصالح السياسية الضيقة ومصالح لوبيات المال والأعمال

للهيمنة على المجلس الوطني للصحافة.

- كون إحداث لجنة مؤقتة بالكيفية التي يتضمنها مشروع القانون قد يمس باستقلالية القطاع وقد يمتد الأمر إلى المساس بحرية التعبير والصحافة والنشر، خاصة أن مهنة الصحافة والنشر مهنة ذاتية التسيير كما أقرها القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة ولا يجوز للحكومة التدخل في شؤونه إلا بما يتيح هذا القانون؛

-القانون السالف الذكر ينص على الآليات والوسائل الكفيلة بتجاوز أي انسداد أو بلوكاج في تنظيم انتخابات المجلس (خاصة المادة 54)؛

- ضرورة الاستناد في إعداد مشروع القانون على مقاربة تشاركية دامجة وعدم إقصاء الفاعلين الرئيسيين في القطاع والمكونات الأساسية في المجلس من عضوية اللجنة.

ومساهمة من مجموعة العدالة الاجتماعية في المناقشة البناءة والإيجابية لمشروع هذا القانون، نبدي الملاحظات التالية:

- ضرورة التريث والدراسة المستفيضة لمشروع هذا القانون ولما لا استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الدستورية التي لها الولاية العامة على مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الصحافة والتعبير، ولما لا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- وبما أن الأمر يتعلق بلجنة مؤقتة تحدث لفترة انتقالية يفترض أن تنحصر مهامها في إيجاد الحلول العاجلة لتجاوز حالة الجمود التي يعرفها المجلس الوطني للصحافة عبر السهر على تنظيم الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني وتنظيمها كما نصت على ذلك المادة 4 من مشروع القانون، مع تقلص مدة انتداب اللجنة إلى 6 أشهر، وهي مدة كافية لتجاوز الإشكال الحاصل اليوم والمتمثل بالأساس في عدم التمكن من تنظيم انتخابات تتوفر فيها شروط النزاهة والشفافية؛

- المهام المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 90.13 والتي تم تخويل ممارستها للجنة المؤقتة تتسم أغلبها بطابع جد حساس من قبيل النظر في القضايا التأديبية التي تهتم المؤسسات الصحافية والصحافيين المهنيين الذين أخلوا بواجباتهم المهنية وميثاق أخلاقيات المهنة والنظام الداخلي للمجلس والأنظمة الأخرى التي يضعها ومنح بطاقة الصحافة المهنية، وبالنظر إلى كون شرعية أو مقبولية القرارات المتخذة في إطار هذه المهام الحساسة، تستمد بالأساس من أعمال مبدأ الديمقراطية والشرعية التمثيلية المستمدة بدورها من العملية الانتخابية، وبالتالي نعتقد أن القرارات التي ستتخذها اللجنة في هذا الإطار وفي خضم الخلاف الحاصل في الجسم الصحفي ستكون بدون شك محل منازعة وخلاف.

وعليه، نقترح الاقتصار في هذه الفترة الانتقالية على تصريف الأمور الجارية وفي العمل على تنظيم الانتخابات لتفرض مجلسا وطنيا ديمقراطيا مؤهلا لممارسة مهمة التنظيم الذاتي لقطاع الصحافة

اعتماد مراجعة شاملة للقانون 45.00 بما يضمن الارتقاء بالأدوار التي يقوم بها الخبراء، من خلال تجويد وتطوير آليات عملهم، سواء في جانبها المادي أو تعزيز ضمانات الحماية القانونية والجسدية للخبراء أثناء أداء مهامهم كلما قضت ضرورة الخبرة ذلك، كما ندعو إلى ضرورة انفتاح مجال الخبرة على الجامعات المغربية دون إغفال جانب التكوين والتكوين المستمر.

وتأسيسا على ما سبق، نؤكد على أن مجموعتنا ستصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 44.22 يقضي بتتيميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، آملين أن يسهم هذا النص في الارتقاء بعمل مساعدي القضاء، وذلك في أفق مراجعة شاملة للقانون المنظم لهذه المهنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مداخلة المجموعة في مناقشة مشروع القانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، وهو موضوع استأثر باهتمام الرأي العام الوطني وخلق نقاشا غنيا على الساحة الوطنية نظرا لكونه يتعلق بموضوع شديد الحساسية وقد أحدث ذلك انقساما حادا في الجسم الصحافي بين رافض للمقاربة التي تود الحكومة وفقها معالجة الإشكالات التي تواجه القطاع وبين مؤيد لها، ولكل رأي صوابيته ومبرراته وحججه المنطقية والمعقولة والموضوعية:

ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية الدفوعات التي قدمتها الحكومة معقولة ومقبولة والمبادرة بتقديم مشروع هذا القانون ضرورة ملحة، بل واجب على الحكومة حتى لا تقف متفرجة على حالة البلوكاج التي يعرفها المجلس الوطني للصحافة والنشر، وهو قطاع حيوي بالنسبة لبلادنا لما يلعبه من أدوار هامة في تنوير الرأي العام الوطني وإعلام المواطنين وتأطيرهم في مواجهة الأخبار المضللة والزائفة خاصة التي تستهدف سيادة المملكة واستقرارها.

لكن، في مقابل ذلك، يجب على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الهواجس التي يعبر عنها الفاعلون في القطاع باعتبارهم أول المعنيين بهذا القانون أولا بحسن الإنصات والتشاور مع جميع التيارات المختلفة وأهم هذه الهواجس:

والنشر والارتقاء به.

السيد الرئيس المحترم،

نتفهم الخيار الذي تبنته الحكومة لمعالجة حالة الانسداد والبلوكاج الحاصل عبر إحداث لجنة مؤقتة، وهو خيار له مبرراته كما أسلفنا الذكر، غير أن قيادة عملية الإصلاح الشامل لقطاع الصحافة والنشر لا يجب أن تختزل في مدة سنتين ولا أن تتم من طرف لجنة مؤقتة، أخذا بعين الاعتبار أن الإصلاح الذي عرفه هذا القطاع في الفترة السابقة استغرق مدة لا يستهان بها تجاوزت العشر سنوات وخضع لمشاورات جد موسعة وفق مقاربة تشاركية مندمجة.

ومن شروط نجاح الإصلاح المطلوب، في نظرنا كمجموعة العدالة الاجتماعية، مسألة تملكه من طرف مختلف الفاعلين في قطاع الصحافة والنشر، وهو ما سيضمن انخراطهم الفعال والإيجابي والبناء، وبالنظر إلى الخلاف الحاصل حول اللجنة فلا نجد فكرة أن تقود هذا الإصلاح، بل أن يعهد ذلك إلى لجنة استشارية مستقلة، ونقترح أن تكون المهمة الأساسية لهذه اللجنة المؤقتة تبديد الخلافات الحاصلة ومن ضمنها ما يحول دون تجديد هيكل المجلس الوطني وضمان السير العادي لشؤونه، وذلك من خلال ممارسة دور الوساطة والتحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين والعمل على تقارب الرؤى بينهم وتعزيز أواصر علاقات التعاون والعمل المشترك بين مكونات الجسم الصحفي وقطاع النشر، ونعتقد أن هذا هو الرهان والهدف الرئيسي الذي يجب أن تتركز عليه الجهود المبذولة اليوم.

وإلا فما الحل الذي يجب اعتماده في حالة وقوع نفس الاحتقان والبلوكاج بعد نهاية ولاية المجلس الوطني القادم الذي سيتم انتخابه؟ هل سنلجأ مجدداً إلى لجنة مؤقتة أخرى؟ إلا إذا كان من أهداف الإصلاح الجديد الإجهاز على مكتسب التنظيم الذاتي للقطاع. ونأمل ألا تتوجه الحكومة إلى اعتماد هذا الخيار.

وفيما يتعلق بتأليف اللجنة بالشكل الذي جاء به مشروع القانون، يفهم منه بأن الأمر يتعلق بمجرد تمديد لعدد من أعضاء المجلس (الرئيس ونائبه ورئيس لجنة الأخلاقيات)، مع تقوية صلاحياتهم في تنظيم القطاع، خاصة في الأمور المتعلقة بممارسة المهام المرتبطة بالتأديب ومنح بطاقة الصحفي والتدبير الإداري والمالي وغيرها من المهام المنوطة بالمجلس الوطني، مع تعزيز تمثيلية الحكومة عبر ثلاثة أعضاء تعينهم من بين الأشخاص المشهود لهم بالخبرة والكفاءة (أي أكثر من ثلث الأعضاء دون احتساب الرئيس)، وهذا الأمر لا يراعي التوازن المفروض أن يكون حاصلاً بين الأعضاء المنتمين للقطاع والأعضاء الآخرين.

ولذلك، اقترحنا في مجموعة العدالة الاجتماعية إضفاء نوع من الاستقلالية والحيادية على تركيبة اللجنة وضمان التوازن بين أعضائها، مراعاة لمبدأ التنظيم الذاتي الذي يتمتع به قطاع الصحافة والنشر، من خلال:

- إغناء تركيبة اللجنة بعدد من الأعضاء الذين يمثلون مؤسسات وهيئات مستقلة من قبيل مجلس المستشارين ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهيئات المحامين، بهدف إضفاء الشرعية على قراراته وبالخصوص على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية المزمع تنظيمها؛

- تقليص عدد الأعضاء الذين تعينهم الحكومة وتعويضهم بممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بقطاع الصحافة والنشر؛

- ضمان تمثيلية مختلف أصناف الصحافة والإعلام والنشر؛

- عضوية رئيس لجنة الوساطة والتحكيم لضمان المساهمة في تجاوز الخلافات الحاصلة بين مكونات القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

رغبة منا، في مجموعة العدالة الاجتماعية، في المساهمة الإيجابية والبناءة لتجاوز الانسداد والاحتقان الذي يعرفه المجلس الوطني للصحافة، سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، آمليين أن يساهم ذلك في النهوض بقطاع الصحافة والنشر ببلادنا والمحافظة على المكتسبات التي تمت مراكمتها في هذا المجال والتي كرسها دستور 2011 والمتعلقة أساساً بحرية الصحافة والتعبير والتي يعتبر التنظيم الذاتي للمهنة أهم ركائزها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VII- المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة لبي علوي:

1) مداخلة المستشارين في المناقشة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 17.22 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة، المعتمدة بلوساكا (زامبيا) في 11 يوليو 2001؛

- مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الأفريقية للطيران المدني، المعتمد بدارفوري في 16 ديسمبر 2009؛

- مشروع قانون رقم 36.22 يوافق بموجبه على اتفاق المقر بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022؛

- مشروع قانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وغيرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006؛

- مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي من أجل الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط في 25 يوليو 2022؛

كما ننوه بالموافقة على اتفاقية العمل الدولية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب العمل، حيث تنص هذه الاتفاقية على حماية مستحقات العمال أثناء إجراءات التصفية من خلال أداء مستحقات العمال عن طريق مؤسسات التأمين.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على التصويت على مشاريع هذه القوانين بالإيجاب، أملين في تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين غير المنتسبين، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها أهمية هذا النص الذي يأتي تنفيذا للمادة 08 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، التي تنص على تحديد مهام مؤسسة تكوين القضاة، وقواعد تنظيمها وكيفية تسييرها بقانون.

كما يأتي من أجل استكمال الإطار القانوني المنظم لعمل السلطة القضائية التي طرأت عليها تحولات عميقة بعد اعتماد دستور 2011، حيث سيتمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة من قبيل تخويل المعهد الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتحديد مهام المعهد في التكوين الأساسي لفائدة الملحقين القضائيين وفئات المهنيين والموظفين المعيّنين بالسلك القضائي، والتكوين التخصصي والتكوين المستمر لفائدة القضاة، والتكوين في مجال الإدارة القضائية، وتمكين مستمعي عدالة وقضاة أجنبان للاستفادة من التكوين الذي يقدمه المعهد.

السيد الوزير المحترم،

ونظرا لأهمية هذا القانون، تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس صيانة هيبة ووقار مهنة القضاة، والتأكيد على استقلاله انسجاما مع الفصل 107 من الدستور الذي يؤكد على أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية

- مشروع قانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخلة في 31 أغسطس 2022؛

- مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته السادسة والأربعين، المنعقدة بجنيف في 28 يونيو 1962؛

- مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين، المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين الاتفاقيات المشار إليها أعلاه.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذه الاتفاقيات، سواء الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات الإقليمية أو متعددة الأطراف، والتي تروم إلى حماية الاستثمار المغربي بالخارج وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في إطار علاقة راجح - راجح.

كما نثمن سعي الخطوط الملكية المغربية إلى تنويع شبكتها الإفريقية لتوفير خدم نقل آمنة للأشخاص والبضائع بأئمنة تنافسية وفق رؤية ملكية واضحة تعلي من الشراكة جنوب - جنوب، بالإضافة إلى تشجيع استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة بإفريقيا، لاسيما وأن بلادنا سعت منذ أكثر من عقد من الزمن إلى الانتقال الطاقوي.

وفي نفس السياق، نؤكد على أهمية احتضان بلادنا مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، بما سيتمكن من تعزيز وتطوير التعاون العلمي في الفضاء الفرنكفوني للنهوض بالرأسمال البشري في هذه المنطقة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نثمن عاليا الموافقة على الاتفاقية الدولية 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى توفير الحماية الاجتماعية للمقيمين، أملين المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتعويض عن البطالة.

بالتزامات بلادنا الدولية خاصة الفصل 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على "حق كل إنسان في اعتناق الآراء دون مضايقة وحرية التعبير، والتعليق رقم 34 الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان سنة 2011.

كما أنه يعتبر تراجعا على أحد أهم مقومات الاستقلالية وهي التنظيم الذاتي لهذا القطاع التي لاقت استحسان مختلف شرائح المجتمع المغربي من مهنيين وحقوقيين وعموم المواطنين والمواطنات لاسيما وأنها تؤدي إلى تحقيق:

- استقلالية المؤسسات الإعلامية عن باقي السلطات (وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الاستقلالية ينبغي أن تتم إزاء مختلف الفاعلين من حكومات وجماعات ضاغطة وغيرهم من المتدخلين)؛

- استقلالية الخط التحريري للمؤسسات الإعلامية بما يساهم في تنوع المحتوى الإعلامي وجودته؛

- تعزيز تنافسية المقاولات الإعلامية وضمن شفافية الولوج إلى الإشهار والدعم (وهنا نفتح قوس استغلال الإشهار من طرف بعض المؤسسات من أجل الضغط على بعض المؤسسات الإعلامية)؛

- تعزيز رقابة الجمهور (وليس الجهاز التنفيذي) على المقاولات الإعلامية (لا يحد السلطة إلا سلطة أخرى).

السيد الوزير المحترم،

لا يمكن الاستناد إلى تبريرات واهية من قبيل ضعف ثقافة التنظيم الذاتي واختيار ممثلين لا تتوفر فيهم بعض الشروط من أجل التراجع عن قواعد دستورية والتزامات دولية.

فالعكس هو الصحيح، ذلك أن مشاركة المهنيين بشكل منتظم وبطرق شفافة وديمقراطية في اختيار ممثلهم سيجعلهم أكثر حرصا من غيرهم على اختيار ممثلين أكفاء قادرين على تنظيم هذا القطاع بشكل يستجيب لطموحاتهم وانتظاراتهم بعيدا عن منطق الوصاية والمراقبة.

السيد الوزير المحترم،

إن الغاية من التمديد تم تبريرها بعدم قدرة المجلس الحالي على تنظيم انتخابات، وبكون القوانين المنظمة لمهن الصحافة والإعلام عاجزة عن الجواب عن العديد من الثغرات. ولمساوى الصدق أن هذه الثغرات لم يتم الانتباه لها إلا أشهرا قليلة فقط قبل نهاية ولاية المجلس الحالي.

وضمن حقوق الملحق القضائي المحال على المجلس التأديبي.

وفي الختام، وبالرغم من عدم تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا، إلا أننا سنصوت بالإيجاب في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على مشروع هذا القانون، آمين أن يحقق الأهداف المتوخاة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 15.23 يتعلق بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 15.23 المتعلق بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على الاهتمام الكبير الذي ما فتى يحظى به قطاع الصحافة والنشر ببلادنا، حيث نص الفصل 28 من الدستور على أن "حرية الصحافة والنشر، مضمونة ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية"، وعلى "تشجيع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به، وهو ما لم يتم الالتزام به في مشروع القانون الذي بين أيدينا في ضرب سافر لمبدأ ترابية القوانين.

كما أنه يتناقض أيضا التوجيهات الملكية السامية التي ما فتى جالته يعبر فيها عن ترابط البناء الديمقراطي مع الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي (الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى أسرة الصحافة والإعلام، بمناسبة اليوم الوطني للإعلام يوم 15 نونبر 2002 وخطاب العرش لسنة 2004) وهو التوجه الذي سارت عليه لجنة النموذج التنموي، التي أكدت في توصياتها على أهمية استقلالية تسيير المؤسسات الإعلامية، وهو ما من شأنه تحفيز الابتكار والجودة وذلك في احترام للمعايير التنظيمية للقطاع ولتوجهات السياسة العمومية للاتصال.

السيد الوزير المحترم،

فضلا عما سبق، فإن المصادقة على هذا النص من شأنه أن يمس

وفي الختام، وانسجاماً مع قناعتنا الراسخة بأهمية التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والنشر وانعكاس ذلك على تطور الممارسة الديمقراطية في بلادنا، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين سنصوت ضد مشروع هذا القانون.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ولذلك، فنحن أمام زمنيين أو عمريين للجنة المؤقتة تسعة أشهر وسنتين، ويجب أن تكون واضحة في تحديد أجل لمراجعة القوانين وتنظيم الانتخابات، حتى لا نعيد سيناريو التمديد مرة أخرى، متسائلين في نفس السياق عن الأسباب وراء اختيار الحكومة لهذا المنحى عوض اللجوء إلى استخدام المادة 9 من القانون.